ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد السابع، السنة الرابعة، شعبان ١٤٤١هـ/ آذار ٢٠٢٠م

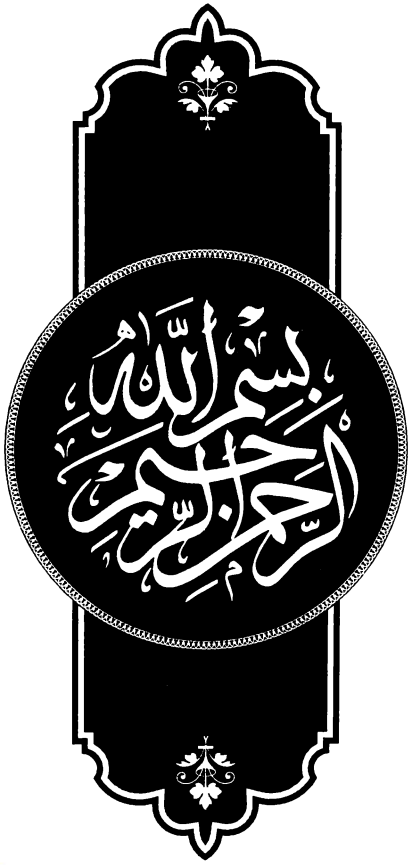

شبكة الفكر
alfeker.net

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن

مركز إحياء التراث التابع
لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد السابع، السنة الرابعة
شعبان ١٤٤١هـ/ آذار ٢٠٢٠م

مركز احياء التراث
التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العتبة العباسية المقدسة. المكتبة ودار المخطوطات. مركز احياء التراث.

الخزانة : مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز احياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة.ـ كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، المكتبة ودار المخطوطات، مركز احياء التراث ، 1438 هـ = 2017 -

مجلد : ايضاحيات ؛ 24 سم

نصف سنوية.-السنة الرابعة، العدد السابع (آذار 2020)-

ردمد : 4586-2521

تتضمن ملاحق.

تتضمن إرجاعات ببليوجرافية.

النص باللغة العربية ومستخلصات باللغة العربية والانجليزية.

1. المخطوطات العربية--دوريات. ألف. العنوان.

LCC : Z115.1 .A8364 2020 NO. 7

DDC : 011.31

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الترقيم الدولي

ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م

كربلاء المقدّسة - جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

الباب الثاني
نصوص محققة

تأييدات العلماء والمجتهدين
لأبي الخير عماد الدين محمّد حكيم
البافقيّ (كانَ حَيًّا سنة ١٠٨١هـ)

Scholars' and Mujtahids' Endorsements of Abu Al-Khair Imad Al-Din Muhammad Hakim Al-Bafiqi (alive in 1081 AH)

تحقيق: مَيثم سويدان الحِميَريّ

باحث تراثي

العراق

Document Examination: Maitham Suwaidan Al-Himyari

Iraq

الملخّص

أبو الخير عماد الدين محمَّد حكيم البافقيّ، عَلَمٌ من أعلام القرن الحادي عشر، بزغَ فجرُه واشتَهَرَ أمرُه في النجف الأشرف في غضون خمس سنواتٍ قضاها في مجالس العِلم والدرس، أستاذًا وتلميذًا ومؤلِّفًا، لكن لم يصل إلينا من تلك الشُّهرة التي نالَها إلّا القليل، إذ لم تذكره كتبُ التراجم بالنحو الذي يكشفُ أسرارَ تميُّزه بشكلٍ واضِحٍ صريح، فبقي أمرُه حبيسَ الرفوف التي حَوَت بعضًا مِن تراثِه الفكريّ الذي وصلَ إلينا، والذي ينتظرُ الأيادي البيضاء لتخرُجَ به إلى عالَم المطبوع، إذ لَم يرَ النُورَ بعدُ، ما خلا الوثيقة التي بين يدي القارئ الكريم، التي تدلُّ صريحًا على عظيم منزلتِه بين العلماء والفضلاء.

فلأجل إحياءِ ذِكرِه الشريف، بادَرتُ إلى نشر هذه التوثيقات، عسى أن تؤدِّي بعضًا مِن حقِّه على أهل البحثِ والتحقيق، ولتكونَ حافزًا لهم لنشر ما بقي من تراثِه المكتوب.

Abstract

Abu Al-Khair Imad Al-Din Muhammad Hakim Al-Bafiqi was a scholar in the eleventh century (Hijri calendar). He became famous during his five-year spell as a teacher, student, and author in the holy city of Najaf. However, very little of his reputation has reached us, as the biography books have not mention him in a detailed manner. This caused his character and scientific work to be trapped on selves and awaiting to be shed light upon. These endorsements between the reader's hands is an exception, which clearly indicate the high status Al-Bafiqi possessed in the eyes if the great scholars.

In his honor, I published these documents, hoping that it will fulfill some of his rights placed on the shoulders of researchers and investigators, and to be a motivation for them to publish the remainder of his written heritage

الإهداء

إلى بقيَّة الله الأعظم عجل الله فرجه الشريف.

إلى أرواح الذين قَضَوا في العاشـر من محرَّم في (ركضة طويريج) على أعتاب باب الرجاء، عند مَن لا يخيبُ لديه رجاء، سيِّدِ الشهداء عليه السلام.

إلى مَن جُمِعت هذه التوثيقاتُ اعترافًا بفضلِه؛ وأُخرِجَ هذا العملُ إحياءً لِذِكرِه؛ فقد وردَ في الأثر عن سيِّد البشـر أنَّ «مَن وَرَّخَ مؤمنًا فكأنَّما أحياه».

أرجو مِن الله تعالى القبول، ومِنهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، أبي القاسم المصطفى محمَّد، وآله الطيِّبين الطاهرين.

أمَّا بعدُ..

فإنَّ تاريخَنا العِلميَّ المُشَرِّفَ يزخرُ بأسماء أعلامٍ كان لهم دورٌ بارزٌ في مسيرة الحياة الفكريَّة على مرِّ القرون المتوالية، منهم مَن شَغَلَتْ سيرتُه حيِّزًا كبيرًا من كُتُب التراث، ومنهم مَن ذُكِرَ فيها لكن دونَ المستوى الذي يجبُ أن يكون عليه ذِكرُهُ، ومنهم مَن أغفَلَ التاريخُ ذِكرَه، فَلَم يَنَل المكانةَ التي يستحقُّها بين أقرانِه مِن الأعلام، وكان من أولئك الذين أُغفِلَ ذِكرُهم عماد الدين البافقيّ، عَلَمٌ من أعلام القرن الحادي عشر، بزغَ فجرُه واشتَهَرَ أمرُه في النجف الأشرف بعدَ أن أتمَّ خمسَ سنواتٍ أقامَها في مدارسها بين تدريس ومباحثة وتأليف، لكن أغفلَت كُتُب التراجم ذِكرَه، وهذا يجعلُ أمرَ الكشفِ عن جوانبِ حياتِه العلميَّة والاجتماعيّة عسيرًا، فكانت الإفادةُ في بيان تلك المنزلة العلميَّة منحصرةً في سلسلة توثيقات العلماء وشهاداتهم له بالفضل والاجتهاد، وكذلك عن طريق بعض رسائله التي حُفِظَت بعيدًا عن يدِ الزمن من أن تعبثَ بها، فوصلت إلينا بحمدِ الله تعالى سليمة.

وقد رتَّبتُ هذا البحث على مبحَثَينِ:

الأوَّل: في ذِكرِ ما تَيَسَّرَ مِن حَياة البافقيّ، وبيانِ ما يتعلَّق بالتوثيقات ونُسَخِها، وعملِنا في التحقيق.

والثاني: في النصِّ المحقَّق.

والتزامًا بواجِبِ الاعتراف بالفضل أتقدَّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى كُلٍّ مِن: سماحة المحقِّق الفاضل الشيخ قيس بهجت العطَّار، والباحثِ المحقِّق الدكتور محمَّد كاظِم رحمتي الطهرانيّ، والشيخ المحقَّق محمَّد حسين الواعِظ النجفيّ؛ لتفضُّلِهم عليَّ بترجمة النصوص الفارسيّة إلى العربيّة.

والشكرُ موصولٌ إلى الأخ الفاضل الأستاذ محمَّد الوكيل (أبي جعفر) مدير مركز إحياء التراث التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة، وإلى الإخوة العامِلين معه جميعًا؛ على سعيهم الجادِّ في خِدمة تراثِنا الكبير، فجزاهم اللهُ تعالى خيرَ جزاءِ المُحسنين.

وأرجو مِن أصحاب الفنِّ وأهلِه أن ينظروا إلى هذا العملِ بعينِ الرضا والقبول، وأن يُهدوا إليَّ ما قد يجدونه فيه مِن هفوات؛ إذ ما زلتُ متمثِّلًا بقولِ الشاعر:

فَإِن كَانَ فيهِ بَعضُ شَيءٍ يعيبُه فكُلُّ كتابٍ خُطَّ لم يَخلُ مِن عَيبِ

وأسألُ اللهَ تعالى التوفيقَ والسدادَ، وأن يتقبَّلَهُ سبحانَه بقبولِه الحسن، والحمد لله أوَّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وعلى كُلِّ حال.

كتبهُ عبدُ آل النبيّ، أبو الحَسَنِ الحِميَريّ، في دَوحةِ العُلَماء، الحِلَّةِ الفيحاء صانَها اللهُ وأهلَها مِن كلِّ سوءٍ وبلاء، بمُحَمَّدٍ وآلِه الأتقياء

في يوم الجمعة ٢٠ محرَّم الحرام سنة ١٤٤١هـ

الموافق ٢٠١٩/٩/٢٠م

المبحثُ الأوّل

ترجمة محمّد حكيم البافقيّ

هو الميرزا عماد الدين أبو الخير محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ مِن أعلام القرن الحادي عشر، فيلسوفٌ متوغِّلٌ في العلوم العقليَّة، معَ جمعِهِ أطراف العلوم والمعارف، وفقيهٌ إماميٌّ مجتهدٌ، تتلمذ على علماء عصره، وحصَّل علومًا جمَّة، فصارَ عالمًا كبيرًا، جامعًا للفنون العلميّة، والكمالات الصوريّة والمعنويّة، معروفًا بالورع والزهد، وقد ارتحَلَ إلى النجف الأشرف، عاكفًا على الإفادة والتدريس في فنون العِلم، وقد انتفَعَ به الجمُّ الغفيرُ، وكان يُدرِّسُ - مثلما يقول بعضُهم- خمسةَ عشر درسًا تقريبًا كلَّ يوم في المعقول والمنقول، وبرز في علوم الاجتهاد، وصارت له مكانة مرموقة بين كبار العلماء والأفاضل، فشَهِدَ طائفةٌ منهم - سنة ١٠٧١هـ- باجتهادِه وقدرته على استنباط الأحكام الشرعيّة، وتقدُّمِهِ في العلوم[١].

وكان المترجَمُ كثيرَ الصمت، زاهدًا، مُعرِضًا عن زخارف الدنيا، متقدِّمًا في العلوم والمعارف الإسلاميّة، قاطعًا أشواطًا بعيدةً في تهذيب النفس، والسَّير والسلوك، والزهد والتقوى، جامعًا للفنون، ذا خطٍّ حَسَنٍ، متبحِّرًا في أنواع الخطوط، يعيشُ في غِنى القناعةِ بأُجرَةِ نَسخِ المصحَفِ الشريف، ويتجنَّبُ الارتزاق بقبول الوظائف والمناصب الرسميّة[٢]، وهذا واضِحٌ بَيِّنٌ في نصوص شهادات العلماء وتوثيقاتِهم، كما سيأتي.

شيوخُه

قرأ على جُملَةٍ من أعلام الطائفة، ورَدَ ذِكرُ بعضِهم في هذه الوثيقة، منهم:

١. محمَّد باقر بن محمَّد مؤمن السبزواريّ (ت١٠٩٠هـ).

---

(١) وهذا ما سيتبيَّنُ قريبًا في نصوص تلك التوثيقات، إن شاء اللهُ تعالى.

(٢) يُنظَر: الذريعة: ١٣٠/٢١ رقم ٤٢٧١، وطبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨، وتراجم الرجال: ٥٢٠/١، ٦٨٠/٢-٦٨١، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٢٥/١١-٣٢٦.

٢. آقا حسين بن محمَّد الخوانساريّ (ت١٠٩٨هـ).

تلامذتُه

وتتلمذَ عليه جُملَةٌ مِن طلبة العِلم والفضلاء، ذُكِرَ بعضُهُم في هذه الوثيقة، منهم:

١. السيِّد حسن بن سليمان بن حسين بن حديد الحسينيّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ).

٢. حسن بن شريف الديار بكريّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ).

٣. ملّا محمَّد چلبي الاستانبوليّ، الشهير بطاشجي زاده (حيًّا سنة ١٠٧١هـ).

تصانيفُه:

كان مِن الأعلام ذوي التصنيف والتأليف، ذكرَ ذلك تلميذُه الطاشجيّ بقولِه: «صَاحِبُ التّصَانِيفِ الكَثِيرَةِ النَّفِيسَةِ العَجِيبَةِ العَلِيَّةِ، في جَمِيعِ العُلُومِ العَقلِيَّةِ وَالنَّقلِيَّةِ»[1]، إذ صَنَّفَ رحمه الله عِدَّةَ كُتُب بالعربيَّة والفارسيَّة، وثمَّة مجموعةٌ موجودة في مكتبة آية الله المرعشيّ[2] في قم المقدَّسة، تحوي بين دفَّتيها سِتَّ رسائل مِن مؤلَّفات المترجَم، في ١٧٠ ورقة، في الفلسفة والمنطق والعقائد والخطِّ، وهي مُرتَّبة على النحو الآتي:

١. إثبات الواجب، (فلسفة/ فارسيّ).

٢. بيضة البيضاء، (عقائد/ عربيّ).

٣. قانون العصمة، (منطق/ عربيّ).

٤. در بحر الحياة، (عقائد/ فارسيّ).

٥. عين الحكمة، (فلسفة/ عربيّ).

٦. معلمه ميزان، (خطّ/ فارسيّ).

وقد كُتب في نهاية الرسالة الرابعة منها تاريخُ التأليف، وهو صفر سنة ١٠٨١هـ، وهذا يدلُّ على أنَّ محمَّد حكيم البافقيّ كان حيًّا في هذا التاريخ، فتنبَّه.

---

(١) يُنظَرُ: التوثيق رقم (٣٧) مِن هذا البحث.

(٢) يُنظَر: فهرس مخطوطات مكتبة المرعشيّ العامّة: ١٠/٣٤٨-٣٥١ رقم ٣٩٦٦.

وذَكَرَ الشيخ آقا بزرك الطهرانيُّ (ت١٣٨٩هـ) أنَّ مِن تصانيفِه كتابَ (مصفاة الحياة) في أصول الدين، فرغَ منه سنة ١٠٦٧هـ[١].

وفاتُه

لَم تُسعِفنا كُتُبُ التراجم بمعلوماتٍ تخصُّ تاريخَ مولِدِه، وكذا لم تذكُر شيئًا عن تاريخِ وفاتِه، لكن مِن المؤكَّد أنَّه كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ، وهو تاريخ انتهائِهِ من تأليف رسالة (در بحر الحياة) في العقائد.

ولَم أعثر في حدود تتبّعي القاصِر على ترجمةٍ وافية ومعلومات كافية تخصُّ المترجَم أكثر ممّا هو في هذه السطور، واللهُ العالِمُ بحقائق الأمور.

شهادات العلماء وتوثيقاتهم

لمّا ارتحلَ البافقيُّ إلى النجف الأشرف، استقرَّ فيها مدَّةَ خمس سنوات، مفيدًا ومستفيدًا في مختلَف العلوم والفنون، وهذه المدَّة ذكرها كلٌّ مِن:

١. محمَّد حسين بن محمَّد عليّ كتابدار (كان حيًّا سنة ١٠٩٨هـ)، في المقدِّمة التي كتبها لهذه التوثيقات.

٢. سيِّد عليّ رضا الطباطبائيّ الحسنيّ الشولستانيّ (كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ)، في التوثيق رقم (١٣).

٣. الحاج محمَّد القارئ النجفيّ (كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، في التوثيق رقم (٢٥).

٤. الشيخ حسين بن عبد عليّ الخمايسيّ (كان حيًّا سنة ١٠٧٧هـ)، في التوثيق رقم (٢٦).

فذاع في هذه المدَّة جزيلُ فضلِه، وعظيمُ شأنِه بين أهل العِلم والفضل، حتَّى صار ذلك داعيًا إلى أن يقيِّدوا شهاداتهم له، وينزلوها مِن الشفاه على الورق؛ لتبقى شاهدًا حيًّا للعماد البافقيّ على علوِّ منزلتِهِ العلميَّة، فظهرَ من تلك الكلماتِ بالِغُ عِلمِهِ، وكريمُ مقامِه، بنحوٍ يدلُّ على براعتِه في العلوم، ورفعةِ منزلتِه في العَمل الصادِق.

---

(١) ينظر طبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨.

أقوال العلماء فيه

وُصِفَ في أوَّل المجموعة التي فيها صورة توثيقات العلماء له وتأييد اجتهاده بـ«الفاضل الكامل الشهيم الألمعيّ، العادل العاقل الذكيّ المتّقيّ، لقمان الحال، [!]فلاطون الكمال، العلَّامة الفهَّامة، الحاوي للفروع والأصول، الجامع للمعقول والمنقول، سلطان المدقِّقين، برهان المحقِّقين، رشاد المعتضِدين، عماد المجتهدين»[1].

وفي التوثيقات الآتية مِن أقوال العلماء في مدحِه ما يُغني في بيان حالِه، فلتُنظَر هناك، فلا حاجةَ إلى إعادة ذِكرِها هنا.

الأعلام الذين ذُكرت توثيقاتهم في هذه الوثيقة

الأعلامُ الواردة أسماؤهم في هذه الوثيقة هم مِن أقطاب العِلم والفضيلة في النجف الأشرف في القرن الحادي عشر الهجريّ، إذ يُفادُ مِن هذه الوثيقة أنَّ كلَّ أولئك العلماء الأعلام كانوا في النجف الأشرف حين تصديقهم عليها[2] في تواريخَ مختلِفَة، فجميعُهم معاصرون لبعضهم، وربَّما قَرَأَ بعضُهم على بعض.

وقد بلَغَ عددُ العلماء الذين قُيِّدت شهاداتهم في هذه الوثيقة (٣٧) عالِمًا:

مِنهم مَن كانَ شيخًا للبافقيّ، ومِنهم مَن كان تلميذًا له، وقد تقدَّمَ ذِكرُ بعضهم.

ومِنهم مَن اطَّلعَ على بعضِ مُصنَّفاتِه، فَجادَ يَراعُه بالشهادةِ له على مَبلَغِ عِلمِه، ودقَّةِ طَرحِهِ وتفصيلِه للمطالبِ العلميّة، وأنَّه مِن المجتهدين، مثل: ميرزا رفيع الدين محمَّد بن حيدر الحسينيّ الطباطبائيّ (ت١٠٨٢هـ)، والشيخ عبد عليّ الخمايسيّ (ت١٠٨٤هـ)، والشيخ محمَّد صالح المازندرانيّ (ت١٠٨٦هـ).

ومنهم مَن اعتَمَدَ شُهرَةَ البافقيّ بين العلماء والمحصِّلين، والمخالِطين والمعاشِرين، مِن سكّان النجف الأشرف وغيرهم من العلماء والفضلاء والزهّاد والأتقياء، فَشَهِدَ له

(١) تراجم الرجال: ٥٢٠/١.

(٢) ينظر طبقات أعلام الشيعة: ٥٣٦/٨.

بالفضلِ والزهد والوَرَع، مثل: الشيخ خَلَف بن حردان الحِلِّيّ (كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ)، والشيخ فخر الدين الطريحيّ (ت١٠٨٥هـ)، والشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الحويزيّ (ت ١٠٨٨هـ).

فشهادات أولئك الأفذاذ لهذا العَلَم بالفضيلة، ووصفهم إيَّاه بـ(فريد دهره ووحيد عصره ..) وغيرها من كلمات المدح والثناء، تَشهدُ بعظيمِ فضلِه، وعلوِّ كعبِه، وطهارة نَفْسِهِ، وحُسنِ سيرَتِه وسلوكِهِ، وأنَّه جامعٌ لفنون العِلم والمعرِفَةِ، ومِن المُصَنِّفين والمجتهدين.

نُسَخ التوثيقات

لهذه التوثيقات نسختان نفيستان موجودتان في إيران:

الأولى: نُسخة مكتبة آية الله المرعشيّ العامَّة في قم المقدَّسة، تحملُ الرقم ٨٤٥١، عددُ أوراقِها (١٠)، نَسَخَها بيدِهِ أحدُ الأعلام المُصادقين عليها سنة ١٠٧١هـ، وهو محمَّد حسين بن محمَّد عليّ كتابدار[١]، إذ دَوَّن تصديقاتِ العلماءِ وتأييداتِهم عن خطوطِهِم[٢]، وعدُدها في هذه النسخة (٣٧) توثيقًا.

والثانية: نُسخة المكتبة المركزيَّة في تبريز، عددُ أوراقِها (٤٦)، لَم أهتدِ إلى معرفة نَاسِخَها، لكنَّها كُتِبت في سنة ١٠٨١هـ، وعددُ التوثيقات فيها (٣٦)، إذ ليس فيها توثيق مير محمَّد سعيد الحسنيّ كوبائي (القهبائيّ) (ت ١٠٩٢هـ)، وربَّما سقطَ سهوًا مِن قَلَم الناسِخ.

وأمَّا ترتيبُ التوثيقات فيختلفُ في النسختَين تقديمًا وتأخيرًا، فاعتمدتُ في ترتيبها على الموجود في نُسخة مكتبة السيِّد المرعشيِّ؛ لأنَّها بخطِّ محمَّد حسين الكتابدار

---

(١) سنأتي على ترجمتِه في التوثيق رقم (٢٤)، فراجِع.

(٢) يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٨٠/٨، وفهرس مكتبة السيِّد المرعشيّ العامّة: ٤٢/٢٢ رقم ٨٤٥١.

وترتيبه، صاحب التوثيق رقم (٢٤).

وقد زوَّدني بنسخَتَي التوثيقات متفضِّلًا الصديقُ الناصِحُ الشيخ محمَّد حسين الواعظ النجفيّ، فجزاهُ اللهُ خيرَ جزاء المُحسنين.

منهج التحقيق

١. اعتمدتُ نسخةَ مكتبة السيِّد المرعشيّ، ورمزتُ لها بالرمز (ش)، وعضدتُها بنُسخة مكتبة تبريز، ورمزتُ لها بالرمز (ت).

٢. قابلتُ بين النُسختين، وقيَّدتُ ما بينهما مِن اختلاف في الهامش.

٣. أثبتُّ ما في النسخة (ت) مِن كلمات أو تعليقات غير موجودة في (ش) بالنحو الذي يُسهِم في إخراج النصِّ بأفضل وجهٍ ممكن، وقد أشرتُ إلى ذلك كُلِّهِ في موضِعِه.

٤. عَرَّبتُ ما في النصِّ مِن عُجمة - وهي قليلةٌ- مِن دون الإشارة إلى ذلك، كالتطابق في التذكير والتأنيث عند استعمال حروف المضارعة، وغيرها.

٥. اعتمدتُ قواعدَ الخطِّ الحديثةَ في ضبطِ النصِّ.

٦. أبقيتُ النصوصَ الفارسيَّةَ في المتن، وأَثبَتُّ ترجمتَها - بالمعنى- إلى اللغةِ العربيَّة في الهامش.

٧. ما كان زيادةً مِنِّي يقتضيها السياقُ فقد وضعتُه بين معقوفَينِ [ ].

٨. ولَـمَّا لَم يكن لهذه التوثيقات عنوانٌ خاصٌّ بها، وضعتُ لها عنوانًا استفدتُهُ مِن مضمونها، وهو (تأييدات العلماء والمجتهدين لأبي الخير عماد الدين محمَّد حَكِيم البافقيّ).

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله رَبِّ العالَمينَ على بلوغِ ما قصدتُه، وحصولِ ما أردتُه، حمدًا كثيرًا، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ النَّبِيِّ وآلِه الطيِّبينَ الطاهرين.

صور أوائل النسخ الخطية المعتمدة وأواخرها

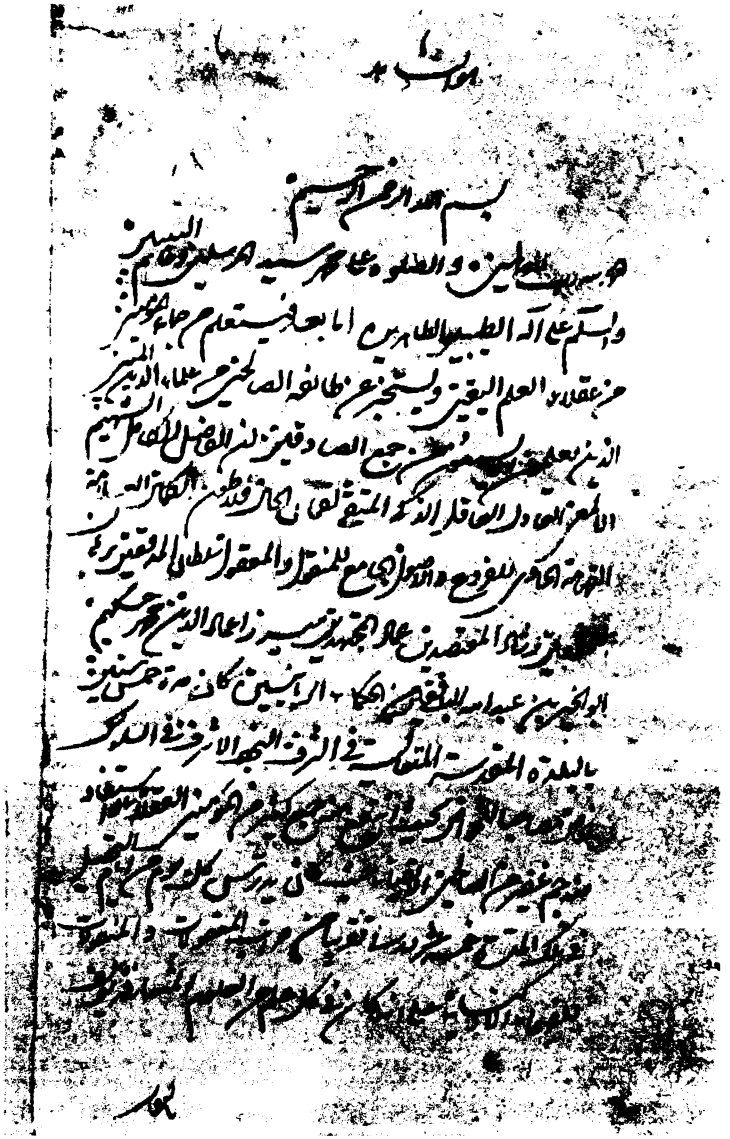

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة السيّد المرعشيّ

الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة السيّد المرعشيّ

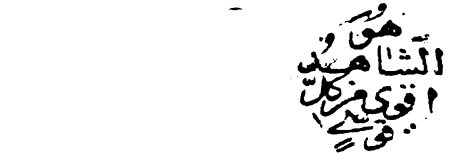

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين
وخاتم النبيين والسلام على آله الطيبين الطاهرين
واصحابه الكاملين الاجبين اما بعد
فيستعلم من جماعة المؤمنين من عقلاء
العلم اليقين وليستخبر عن طائفة الصالحين
من علماء الدين المبين الذين يعلمون او
يسمعون من جمع الصادقين ان الفاضل
الكامل الشهيم الالمعي الصالح العاقل الزكي
المتقي لقمان الحال فلاطون الكمال العلامة
الحاوي الفروع والاصول الجامع للمنقول والمعقول
سلطان المدققين برهان المحققين رشاد

رشاد

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة المركزية في تبريز

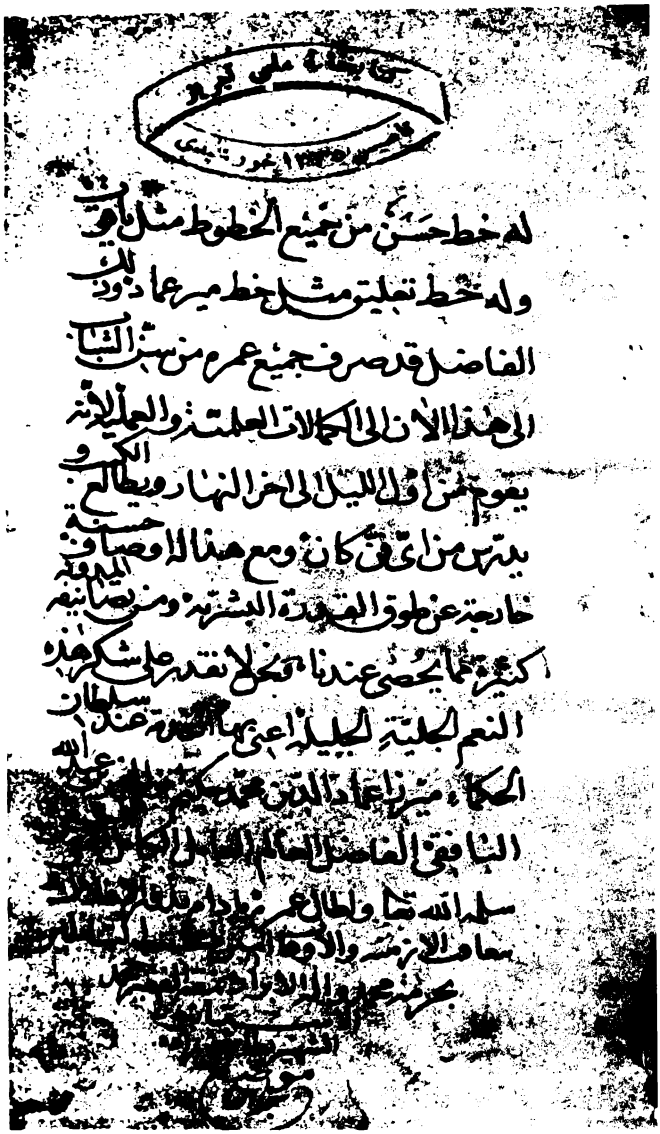

الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة المركزية في تبريز

المبحثُ الثاني
النَّصُّ المحقَّق

هو الشاهدُ
أَقوَى مِن كُلِّ قَوِيٍّ[١]
بسم الله الرحمن الرحيم
وَبِهِ ثِقَتي[٢]

الحَمدُ لله رَبِّ العالَمين، والصّلاةُ على مُحَمَّدٍ سيِّدِ المرسَلين، وخاتَم النبيِّين، والسلام على آلِهِ الطيِّبين الطاهرين، وَأَصحَابِهِ الكَامِلِينَ الأَنجَبِينَ[٣]، أمّا بعد.

فيُستَعلَمُ مِن جماعةِ المؤمنينَ، مِن عُقَلاءِ العِلمِ اليَقينِ، ويُستَخبَرُ عَن طائِفَةِ الصّالحِين مِن عُلماءِ الدِّين المَتين[٤]، الذينَ يَعلَمونَ أو يَسمَعُونَ مِن جَمعِ الصّادِقِين، أَنَّ الفاضِلَ الكَامِلَ، الشَّهِيمَ[٥] الأَلمَعِيَّ العَادِلَ[٦] العاقِلَ الذّكِيَّ المتَّقِي، لُقمانَ الحالِ،

---

(١) (أَقوى مِن كُلِّ قَوِيٍّ) زيادة من (ت).

(٢) (وَبِهِ ثِقَتِي) زيادة من (ت).

(٣) (وَأَصحَابِهِ الكَامِلِينَ الأَنجَبِينَ) زيادة من (ت).

(٤) في (ت): المُبِين.

(٥) الشَّهِيم: صِفةٌ مُشبَّهةٌ، مِن: شَهُمَ فهو شَهْمٌ وشَهِيم، أي جَلْدٌ ذَكِيُّ الفؤادِ، مِن باب (ظَرُفَ)، قال أبو القاسم الزجّاجيُّ (ت٣٣٧هـ): «وهذا مُطَّرِد فيما كان مِن الأفعال على (فَعُلَ)، إذ يأتي اسْمُ الفاعلِ منه على (فَعِيل)، وَهو فِعْلٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ»، فيبدو أنَّ إطلاقَ (اسْمِ الفَاعِلِ) على هذا البناءِ مَجازٌ؛ لأنَّ جميعَ الصِّفاتِ التي لَيست على زِنَةِ (فاعِل) هي صِفاتٌ مُشَبَّهَةٌ إن قُصِدَ بها الثُّبُوتُ، وكذا المقصودُ في (الشَّهِيم)، واللهُ العالِم.
يُنظَر: اشتقاق أسماء الله: ١٥٦، والصِّحاح: ١٩٦٣/٥، وأسرار العربيَّة: ٩٨، والممتع في التصريف: ٢٩٠، ٢٩٤، وحاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ: ٤٧٥/٢-٤٧٦.

(٦) في (ت): الصَّالح.

[إ]فلاطونَ الكَمالِ، العَلّامَةَ الفَهّامَةَ، الحَاوِي للفرُوعِ والأُصولِ، الجَامِعَ للمَنقُولِ والمَعقُولِ، سُلطانَ المُدَقِّقِينَ، بُرهَانَ المُحَقِّقِينَ، رَشَادَ المُقتَصِدِينَ، عِمادَ المجتَهِدِينَ، ميرزا عِمادَ الدِّين محمَّد حَكيم، أَبا[1] الخَيرِ بن عَبدِ الله البافِقِيّ، مِن الحُكَماءِ الرَّبَّانِيِّينَ، كَانَ مُدَّةَ خَمسِ سِنِينَ بِالبَلدَةِ المُبارَكَةِ[2] المقَدَّسَةِ المتَعالِيَةِ في الشَّرَفِ، النّجَفِ الأَشرَفِ في السّلُوكِ الخاصِّ، مُصاحِبًا للخَوَاصِّ، بحيثُ انتَفَعَ منهُ جَمعٌ كَثيرٌ مِن المؤمِنينَ العُقَلاءِ، واستَفادَ منهُ جَمٌّ غَفيرٌ مِن الصّالحينَ الأَتقِياءِ، حيثُ كانَ يُدرِّسُ كلَّ يَومٍ مِن أَيّامِ التّحصِيلِ - في تلكَ المدَّةِ- خَمسَةَ عَشَرَ دَرسًا تَقريبًا، مِن مَراتِبِ المعقُولاتِ والمنقُولاتِ للفُهَماءِ الأَذكِياءِ، على أَنَّهُ كانَ في كُلِّ عِلمٍ مِن العلومِ المتعارَفَةِ بَينَ العُلماءِ[3] يُؤَلِّفُ تَأليفاتٍ رَشِيقَةً، ويُصَنِّفُ تَصنيفاتٍ وَثيقَةً مَقبولَةً، مُحَسّنَةً لِمَن كانَ يَراها مِن الفُضَلاءِ النّجَباءِ، شائِعَةً مَقرُوءَةً لِكَثيرٍ مِن العُلماءِ الأَذكِياءِ، وكانَ يَنزَوِي على حَالِهِ، وَيَزهَدُ ويَعبُدُ رَبَّهُ بِقَدرِ طاقَةِ بالِهِ، ويَهدي طالِبَ الحَقِّ بِقَدرِ طَلَبِهِ وَقُوَّةِ حَالِهِ، وكانَ لا يُكَلِّمُ النّاسَ إلّا مَعَ الضَّرُورَةِ، ويَعيشُ في غِنى القَناعَةِ بِتِجارَةِ الكِتابَةِ مِن بَرَكَةِ الكَلامِ المَجيدِ، وَلَا يَحتاجُ إلى أَخذِ شَيءٍ مِنَ الوَظائِفِ وَغَيرِها مِن أَحَدٍ بِعِنايَةِ الله الملِكِ الحَميدِ، وكانَ دائِمًا يَقُولُ مَا فيهِ خَيرُ المؤمِنينَ، وَلَا يَفعَلُ ما فيهِ شَرُّ المسلِمينَ.

فَمَن كانَ يَعلَمُ حُسْنَ سُلُوكِهِ بهذِهِ الخصُوصِيّاتِ، أَو كانَ يَسمَعُ خَيرَ فِعَالِهِ بهذِهِ الجُزئِيّاتِ، وَيَرَى أَنَّهُ يَكونُ قَابِلًا لِتَوَجُّهِ قُلُوبِ المؤمِنينَ العُقَلاءِ بِدُعاءِ خَيرٍ في حَقِّهِ؛ لازْدِيَادِ البَرَكاتِ وَالتَّوْفيقَاتِ، ويَكونُ لَائِقًا بِإعانَةِ هِمَمِ الصّالِحِينَ الأَتقِياءِ بِأَداءِ حَقٍّ في صِدقِهِ؛ لازْدِيَادِ الفيُوضَاتِ وَالتَّأييدَاتِ، فَلْيُزَيِّن حَواشِيَ

---

(١) في (ش) و(ت): (أبو)، والأصحُّ ما أثبتُّه؛ لأنَّ احتمالَ أن تكون (أبو) هنا صحيحةً بناءً على القطع عن البدليّة بعيدٌ، فتأمَّل.

(٢) (المُبَارَكَة) زيادة من (ت).

(٣) (بَينَ العُلَماءِ) زيادة من (ت).

هـذِهِ الصّحِيفَـةِ بِخَطِّـهِ الشّـرِيفِ مِمَّـا عِنـدَهُ؛ لِتَكونَ شَـهادَتُهم وَسـيلَةً لِحُصـولِ خَيرِ الدّارَيـنِ، وَتَصيـرَ شَـفاعَتُهم ذَريعَـةً لِوُصـولِ فَيـضِ النّشـأَتَينِ.

حُـرِّرَ ذلِـكَ فـي العَشْـرِ الأُوَلِ مِـن شَـهرِ ذي القِعـدَةِ الحَـرَامِ، خُتِـمَ بالخَيـرِ والكِـرام، مِـن شُـهُورِ[1] سَـنَةِ [2]١٠٧١.

---

(١) ليس في (ت): شُهُور.

(٢) جـاء فـي هامـش (ت) مـا نصُّـه: «لاَ يَخفَـى عَلـى أَهـلِ العَـدلِ وَالإنصَـافِ مِـنَ العُقَـلاَءِ، أَنَّ مَـا كَتَـبَ عُـدُولُ المُؤمِنِيـنَ الأَتقِيَـاءِ فـي أَصـلِ هـذِهِ الصَّحِيفَـةِ، لِـمَن اجتَهَـدَ فـي تَحقِيـقِ حَـقِّ مَـا استَفَادَ مِـنَ الآيَـاتِ وَالأَحَادِيـثِ، وَحَـلِّ مُشـكِلَاتِ المَسَـائِلِ، وَحَـقِّ عَـادِلَاتِ الدَّلَائِـلِ بِحَـقِّ البُرهَـانِ، فـي خَيـرِ الاسـتِيفَاءِ، مِـنَ الصِّفَـاتِ التـي شَـاهَدُوهَا بِالحَقِيقَـةِ فـي أَقوَالِـهِ وَأَفعَالِـهِ، بِمُعَايَنَـةِ العُيُـونِ وَإِمعَـانِ الآرَاءِ، هِـيَ الصِّفَـاتُ الوَاقِعَـةُ اللَّائِقَـةُ بِالاجتِهَـادِ، وَاليَقِيـنُ المَقـرُونُ بِالبُرهَـانِ العَقلِـيِّ وَالنَّقلِـيِّ عَلـى إِثبَـاتِ الحَقِّ بِالاسـتِعلَاءِ، لَا الاجتِهَـادِ الظَّنِّيِّ المَقـرُونِ بِالقَرَائِنِ المُرَجِّحَـةِ لِإِثبَـاتِ الـمُدَّعَى بِالاسـتِقرَاءِ، وَمَـا كَتَـبَ العُلَمَـاءُ وَالفُضَـلَاءُ مُفَصَّـلًا مَشـرُوحًا فـي حَوَاشِـي هـذِهِ الصَّحِيفَـةِ لَـهُ، بِالشَّـهَادَاتِ العَالِيَـةِ فـي الوَفَـاءِ، هِـيَ الصِّفَـاتُ التِـي عَايَنُوهَـا بِالحَقِيقَـةِ فـي عِلمِـهِ وَأَعمَالِـهِ، وَحِكَمِـهِ وَآمَالِـهِ، بِمُشَـاهَدَةِ عَينِ العُقُولِ، وَحُسـنِ إِقبَـالِ القُلُوبِ فـي الإِلقَـاءِ، وَهِـيَ تَـدُلُّ عَلـى كَمَـالِ فَضـلِ كُلِّ وَاحِـدٍ مِـنَ الفُضَـلَاءِ، وَجَمَـالِ عَقـلِ كُلِّ وَاحِـدٍ مِـنَ العُقَـلَاءِ، مِـن حَـقِّ مَعرِفَتِهِـم بِحَـقِّ العَـارِفِ وَالمَعرُوفِ عَلـى رُوحِ الـذَّكَاءِ، وَحُسـنِ مَحَبَّتِهِم لِـحُسنِ الكَاشِـفِ وَالمَكشُـوفِ عَلـى ذَروَةِ العَطَاءِ، وَكَمَـالِ قُربِهِم مِنَ الحَـقِّ بِالعَدلِ وَالإِنصَافِ وَخَيـرِ الوَفَـاءِ، بِحَـقِّ مَـا استُفِيدَ مِـنَ الآيَـاتِ وَالأَحَادِيـثِ المَروِيَّـةِ عَـن النَّبِـيِّ وَالأَوصِيَـاءِ، صَلَّى اللـهُ عَلَيـهِ وَآلِـهِ الأَتقِيَـاءِ، فَـإِنَّ حُسـنَ أَدَاءِ كَلَامِ كُلِّ مُتَكَلِّـمٍ فـي حُسـنِ كَمَـالِ مَقَالِـهِ، يَـدُلُّ عَلى حَـقِّ مَعرِفَتِـهِ، وَكَمَـالِ فَضلِ حَالِـهِ، مِـن حَقَائِقِ الإِمعَـانِ، وَدَقَائِـقِ الآرَاءِ، فَهـذا مَحضَـرٌ لِكَمَالِ اجتِهَادِهِـم وَفَضلِهِـم أَيضًـا فـي الإِيفَـاءِ».

١. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ النّجَباءِ، وَسَيِّدِ العُلَماءِ وَالحُكَماءِ، وَالأَصفِيَاءِ، مِيرزا رَفِيعَا[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ الأَبهى[٢].

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، أَمَّا بَعدَ حَمْدِ رَبِّ العَالَمينَ، وَالصَّلاةِ على سَيِّدِ المرسَلينَ،

---

(١) هو السيِّد رفيع الدِّين محمَّد بن حيدر الحسينيّ الطباطبائيّ، ذُكِرَ في (روضات الجنّات) و(موسوعة طبقات الفقهاء) أنّه حَسَنيّ، وفي (جامع الرواة) أنّه الحسينيّ الحسنيّ، وكذا في (خاتمة المستدرك) و(أعيان الشيعة)، وذَكَرَ الطهرانيّ في بعض المواضع من (الذريعة) أنّه حَسَنيّ، وذَكَرَ في موضعٍ آخر - نقلًا عن مخطوطة لكتابه (الشجرة الإلهيّة)- أنّه حُسَينيّ، وهذا يوافق ما ذكرَه السيِّد أحمد الأشكوريّ نقلًا عن هذا التوثيق، وكذا ذَكَرَهُ الشيخ عبّاس القمّيّ (ت١٣٥٩هـ) في (الكُنى والألقاب).

وصَفَهُ الشيخُ أسد الله الكاظميّ (ت١٢٣٧هـ) بقوله: «السيِّد الأجلّ الأسعَد، الأوفى الأمجَد، الفقيه المحدِّث، الحكيم المتكلِّم الأوحَد»، قرأ على بعض أعلام عصرِه، منهم: الشيخ بهاء الدين العامليّ (ت١٠٣٠هـ)، وعبد الله بن الحسين التستريّ (ت١٠٢١هـ)، وروى عنه كُلٌّ مِن: العلّامة المجلسيّ (ت١١١١هـ)، والحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، وغيرهما. له كتب، منها: شرح أصول الكافي، والشجرة الإلهيّة في أصول الدين، وحاشية على مختلَف الشيعة.

جاءَ في (سلافة العصر) أنّه تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٠هـ، ونَقَلَ المحدِّثُ النوريّ (ت١٣٢٠هـ) في (خاتمة المستدرك) عن (جامع الرواة) للأردبيليّ (ت١١٠١هـ) أنّ وفاة المترجَم كانت سنة ١٠٩٩هـ، بينما الموجود في (جامع الرواة) أنّ وفاته كانت سنة ١٠٧٩هـ، فلاحظ. وكذا ذَكَرَ سيِّدُ الأعيان (ت١٣٧١هـ) أنّ تاريخَ وفاته سنة ١٠٩٩هـ، وهو سَهوٌ منهم جميعًا رحمهم الله؛ فَإنّ قبرَه موجودٌ ظاهرٌ في (تخت فولاد) بإصفهان، بُنيَ بأمر الشاه سليمان الصفويّ (ت١١٠٥هـ)، وقد أُرِّخَ على لوحته: (مَقامُ رَفِيعٍ مَقامٌ رَفيعٌ)، وهو يوافق بالتاريخ الشعريّ: ١٠٨٢هـ، وهي سنة وفاته قدس سره، وبهذا يندفعُ سهوُ سيِّدِ الأعيان رحمه الله، وكذا ما ذكره صاحبُ السلافة، والأردبيليّ، والمحدِّث النوريّ، فتنبّه.

يُنظَر: جامع الرواة: ٣٢١/١، وأمل الآمل: ٣٠٩/٢ رقم ٩٣٩، وسلافة العصر: ٤٩١، ومقابس الأنوار ونفائس الأسرار: ١٧، وروضات الجنّات: ٨٤/٧ رقم ٦٠٠، وخاتمة المستدرَك: ١٧٦/٢، والكنى والألقاب: ٢٧٣/٢، وأعيان الشيعة: ٢٧١/٩، والذريعة: ١٩٥/٦، و٢٨/١٣- ٢٩، ٩٦، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٢٦/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٩/١١.

(٢) قد تَلِفَ جزءٌ من هذا العنوان في (ش)؛ لأنّه مكتوب على هامش الورقة، فجاءَ هكذا: (صورة

وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطّاهِرِينَ، بر ضمائر اهل صفا، وواقفين موقف رضا، يوشيده نخوا هدبود كه درين اوقات واحوال بنده قليل البضاعه، رفيع الدين الحسينيّ، را فرصت ملاحظه جميع ما في الرسائل المذكوره نيست وانجه بر وفق مقتضاى حال بملاحظه اجمالى بنظر قاصر محاط كرديده اكثرش بر قوانين طرق تحصيل منطبق وبموازين فكرت سنجيده صابت بتحرير لايق محرر بنظر درمى ايد مساعى بليغه ارتضا مشكور باد، إنَّهُ يَسمَعُ وَيُجيبُ. كُتِبَ في غُرَّةِ شَعبانَ المعظَّمِ سَنَةَ [1]١٠٧١.

[مَوْضِعُ مهرِهِ العالي]

خطِّ... العلماء والحكماء، سلطان... الفضلاء والعقلاء، ميرزا... دامَ ظِلُّه الأسنى)، فاعتمَدتُ في تقييده على (ت).

(١) ترجمتُه بالمعنى: بسم الله الرحمن الرحيم، أمَّا بعدَ حَمدِ ربِّ العالَمين، والصلاةِ على سيِّد المرسَلين، وآلِهِ الطيِّبين الطاهرين، لا يَخفى على ضمائرِ أهل الصَّفا، والواقفين مَوقِفَ الرِّضا، أنَّه في هذه الأوقات والأحوال لا تُوجَد لهذا العبدِ قليلِ البضاعةِ، رفيع الدين الحسينيّ، فُرصَةُ مُلاحَظَةِ جميعِ ما في الرسائلِ المذكورةِ وما أحاطَ به، وَفقًا لمقتضى الحالِ، وبملاحظةٍ إجماليَّةٍ مِن نَظَرِ القاصِر، أزعم أنَّ أكثرَهُ مُنطَبِقٌ على قوانينِ طُرُقِ التحصيلِ، ومُحَرَّرٌ بتحريرٍ لائقٍ بموازينِ الفِكرِ الصحيح الثاقب، شَكَرَ اللهُ مَساعي سَالِكي سَبيلِ الاهتداءِ البليغة، وطالِبي بُغيَةِ الرِّضا، إنَّهُ يسمَعُ ويُجيبُ. كُتِبَ في غُرَّة شعبانَ المعظَّم سنة ١٠٧١هـ.

٢. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ الفُضَلاءِ وَالصَّلَحاءِ، المجتَهِدِ الزَّمَانيِّ، مَولَانا مُحَمَّد صَالِح المازِندَرَانيِّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، الحَمدُ لله الذي أَكرَمَ العُلَماءَ بالفَضَائِلِ، وأَنعَمَ عَلَيهِم بالجَلَائِلِ، وَجَعَلَ العَالِمَ الكَامِلَ العَلَّامَةَ[٣] مِيرزا عِمادَ الدِّين، عِمادًا للمُتَّقِينَ، بارِعًا مِنَ العالَمِينَ، قارِعًا لُبَابَ اليقِينِ، صَادِعًا بالحَقِّ[٤] المُبِينِ، وَأَنا عَلى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ. كَتَبَهُ الفَقِيرُ إِلى الله الغَنِيِّ مُحمَّد صَالِح المازِندَرَانيّ.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) هو حسام الدين محمَّد صالح بن أحمد المازندرانيّ، أحدُ الأُصوليِّين في العهد الأخباريّ، وُصفَ في (جامع الرواة) بـ: «الإمام العلَّامة، المحقِّق المدقِّق، الرضيّ الزكيّ، التقيّ النقيّ، جليل القدر، رفيع الشأن، عظيم المنزلة، دقيق الفطنة، فاضلٌ كاملٌ صالح، متبحِّرٌ في العلوم العقليّة والنقليّة، ثقةٌ ثبتٌ عينٌ، له أخلاقٌ كريمة وخصالٌ حسنة»، ووصَفَهُ الحرُّ العامليّ (ت١١٠٤هـ) بقوله: «فاضلٌ، عالمٌ، محقِّق». قرأ على الشيخ بهاء الدين العامليّ (ت١٠٣٠هـ)، وكذلك على المولى محمّد تقي المجلسيّ (ت١٠٧٠هـ)، وتزوّج بابنته الكبرى الفاضلة الصالحة المقدَّسة آمنة بيكم.
قرأ عليه الحرُّ العامليّ، والمولى المجلسيّ الثاني صاحبُ البحار، والميرزا عبد الله الأفنديْ (كان حيًّا سنة ١١٣١هـ)، وروى عنه الفيضُ الكاشانيّ (ت١٠٩١هـ). له كتبٌ، منها: شرح الكافي، وشرح الفقيه، وشرح المعالِم. تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٦هـ وقيل ١٠٨١هـ
يُنظَر: جامع الرواة: ١٣١/٢، وأمل الآمل: ٢٧٦/٢ رقم ٨١٦، وملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: ٢٨ المقدّمة، ورياض العلماء: ١١٠/٥، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٥، وروضات الجنّات: ١١٨/٤، وتكملة أمل الآمل: ٤٢٥/٥ رقم ٢٣٧٧، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٨٨/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢ المقدّمة/٤٠٧، و٣٣٠/١١.

(٢) في (ت): صورة خطِّ سلطان الصلحاء، وسندِ الفقهاء والحكماء، مولانا محمَّد صالح، أدامَ الله ظلَّه الآخريّ.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) في (ت): بالحكم.

(٥) في (ت): موضع مهر عالي.

٣. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ العُلَماءِ، بُرهانِ الحُكَماءِ، مُجتَهِدِ الزَّمانِ، وَحيدِ الدَّوْرانِ، آقا حُسَينٍ[١]، أدامَ اللهُ ظِلَّهُ الأبهَى علَى رُؤُوسِ أهلِ الهُدَى[٢]:

وَبَعدُ، فَقَد[٣] طَالَمَا تَشَرَّفتُ بصُحبَةِ المَولى العَالِمِ الكامِلِ الفاضِلِ العَلاَّمَةِ[٤] المُشَارِ إلَيهِ، وَكَثُرَ اختِلافُهُ لَدَيَّ[٥]، مُشتَغِلاً بِمُباحَثَةِ فنُونِ العُلُومِ، وصُنُوفِ المَعارِفِ، وَلَم نَجِدْ مِنهُ في هذِهِ المُدَّةِ المَدِيدَةِ إلَّا خَيرًا وَصَلاحًا، وَزُهدًا وَعَفافًا، ثُمَّ بَعدَ ذَلِكَ قَد ازدَادَت خَيراتُهُ، وَتَمَّت سَعاداتُهُ، وَتَضَاعَفَت[٦] توفيقاتُهُ، وَكَمُلَت كَمالاَتُهُ، حَسْبَ مَا ذُكِرَ في الكِتَابِ مَشرُوحًا، وَالآنَ آخِذٌ لِلكَمالِ بِمَجَامِعِهِ، جَامِعٌ لِلفَضَائِلِ بِجَوَامِعِهِ، قَد جُوزِيَ مِن حُسْنِ سَعْيِهِ أَحْسَنَ الجَزَاءِ، وَبُلِّغَ أَقْصَى مَا يَأمَلُهُ وَيَتَمَنّاهُ، بِمَعِيَّةِ الفَقِيرِ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالي[٧]

---

(١) هو الآقا حسين بن محمَّد الخوانساريّ، صاحبُ كتاب (مشارق الشموس في شرح الدروس)، أحدُ مشاهير علماء الإماميّة بالفقه والفلسفة والكلام، عُرِف بحدَّة ذكائه، وتقدُّمِه في العلوم، وصَفَهُ في (أمل الآمل) بقوله: «فاضلٌ عالمٌ، حكيمٌ متكلِّمٌ، محقِّقٌ مدقِّقٌ.. علَّامةُ العلماء، فريدُ العصر..». أخذ عن طائفة مِن العلماء، منهم: المولى محمَّد تقي المجلسيّ، وأخو زوجته محمَّد باقر السبزواريّ (ت١٠٩٠هـ)، وتتلمَذَ عليه ثُلَّةٌ مِن العلماء، منهم: عليّ رضا الأردكانيّ المعروف بالتجلّي (ت١٠٨٥هـ)، والسيِّد محمَّد صالح الخاتون آباديّ (ت١١٢٦هـ)، والميرزا عبد الله الأفندي، ويروي عنه بالإجازة الحرُّ العامليّ، وخواجة محمَّد (ق١١) المجاز منه في سنة ١٠٦٤هـ وغيرهم. له كتبٌ وحواشٍ، أورَدَها الطهرانيُّ في الذريعة والطبقات. تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٨هـ
يُنظَر: أمل الآمل: ١٠١/٢ رقم ٢٧٦، وسلافة العصر: ٤٩١، ورياض العلماء: ٥٧/٢، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٥، وروضات الجنّات: ٣٤٩/٢ رقم ٢١٩، وأعيان الشيعة: ١٤٩/٦، والذريعة: ٢٠٠/٦، و٣٦/٢١ رقم٣٨٣١، وطبقات أعلام الشيعة: ١٦٦/٨، ٥١٥، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٩٠/١١- ٩١.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطان الفضلاء، وسندِ العلماء والحكماء، آقا حسين، أدامَ اللهُ ظلَّهُ الأبهى.

(٣) في (ش): (لقد)، وما أثبتُّه من (ت) أنسَب؛ لأنَّها مقترنة بالفاء الواقعة في جواب (أمّا) المقدَّرة.

(٤) في (ت): الورع.

(٥) كذا في النُّسخَتَين، والصواب (إلَيَّ) أو (عَلَيَّ).

(٦) في (ت): وضاعفت.

(٧) (العالي) زيادة من (ت).

٤. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ الفُضَلاءِ، بُرهَانِ العُقَلاءِ، المجتَهِدِ الزّمَانِيّ، مَوْلانا مُحَمَّد باقِر السّبزَوَارِيّ[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، يَقُولُ المُفتَقِرُ إِلى رَحمَةِ اللهِ[٣] البَارِي، مُحَمَّد باقِر السّبزَوَارِيُّ: إِنّي قَد تَشَرَّفتُ مُدَّةً مَدِيدَةً مِنَ الزّمَانِ، وَقِسْطًا طَوِيلًا مِنَ الدّهرِ، بِصُحبَةِ المَولى الفَاضِلِ العَلّامَةِ[٤]، العَالِمِ العَامِلِ، المُشَارِ إِلى بَعضِ أَلقَابِهِ الشّرِيفَةِ، وَأَوصَافِهِ البَهِيَّةِ، وَتَكَرَّرَ وَكَثُرَ اختِلَافُهُ لَدَيَّ[٥] في مَجَالِسِ المُذَاكَرَةِ، وَمَحافِلِ المُبَاحَثَةِ وَالمُنَاظَرَةِ، في طُرُقِ العُلُومِ المُختَلِفَةِ، وَالصّناعَاتِ الاجتِهَادِيَّةِ، وَلَم أَجِدْ مِنهُ - مَعَ طُولِ الزّمَانِ وَتَقَادُمِ[٦] الدّهرِ - إِلاّ الخَيرَ وَالصّلاَحَ، وَالعَدلَ وَالعَفَافَ وَالفَلاَحَ، والفِقهَ وَالسّدَادَ، وَالتّقوَى وَالرّشَادَ، وَالفَضائِلَ السَّنِيَّةَ، وَالمَفَاخِرَ البَهِيَّةَ، وَالزّهدَ في الدّنيَا، وَالانقِطَاعَ إِلى المَولَى، وَقَد كَتَبْتُ ذلِكَ طَمَعًا في تَوَجُّهِهِ، وَدُخُولي في دَعَواتِهِ الصّالِحَةِ، وَكَتَبَ [مُحَمَّد باقِر السّبزَوَارِيُّ].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالي[٧]

---

(١) هو محمَّد باقر بن محمَّد مؤمن السبزواريّ، أحدُ أعيان الإماميّة، وهو من معاصري العلاّمة المجلسيّ، تتلمَذَ على الشيخ البهائيّ وروى عنه، وروى عن المولى محمَّد تقيّ المجلسيّ، كتبَ عددًا مِن الإجازات والإنهاءات لبعض تلاميذه، وممّن تتلمَذَ عليه: زوجُ أختِهِ الآقا حسين بن محمَّد الخوانساريّ (ت١٠٩٨هـ)، والمولى محمَّد بن عبد الفتّاح التنكابنيّ، المشهور بسراب (ت١١٢٤هـ)، والمولى محمَّد شفيع بن فرج الجيلانيّ (ت١١٤٤هـ)، والميرزا عبد الله الأفنديّ صاحب (رياض العلماء). تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٠هـ

يُنظَر: رياض العلماء: ٤٤/٥، وروضات الجنّات: ٦٨/٢ برقم ١٤١، وتراجم الرجال: ٤٧٠/١، وتلامذة المجلسيّ: ٣٧، ٥٦، ٦٦، ١٦٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣١٧/١١- ٣١٨.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطانِ العلماء، وسندِ الصلحاء والفقهاء، مجتهدِ الزمان، مولانا محمَّد باقر، أدامَ اللهُ ظلَّهُ الأسنى.

(٣) ليس في (ت): الله.

(٤) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٥) كذا في النُّسخَتَين، والصواب (إِلَيَّ) أو (عَلَيَّ).

(٦) في (ش) و(ت): (تقاوم)، والظاهر أنَّ الصحيح ما أثبتُّه.

(٧) (عالي) زيادة من (ت).

٥. صُورَةُ خَطِّ سَيِّد الفُضَلاء، سُلطان العُقَلاء، المُجتَهِد في الزّمَان، مِير مُحَمَّد سَعيد الكُوبائيّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي:

هُوَ المُوَفَّقُ. بَعدَما تَشَرَّفتُ بِصُحبَةِ الفاضِلِ العَلَّامَةِ، البَارِعِ الزّاهِدِ، العَزيزِ المُشَارِ إِلى أَلقَابِهِ الشَّرِيفَةِ في هذِهِ الصَّحِيفَةِ، عِلمتُ أنّه كاسِمِهِ، وَالفَضلُ كُلُّهُ بِرَسْمِهِ، يَأخُذُ بالعِلْمِ أَطْوَرَيْه[٢]، وَبالفَضلِ حَرِيَّه، فَهوَ في الزّهدِ وَالتّقوَى بَلَغَ الغَايَة، وَأَجَادَ إِلى النّهايَة، وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالى بالبُلُوغِ إِلى أَعلَى مَا اشتَهَرَ، وَغَايَةِ مَا اقتَدَرَ، وَتَمنَّيتُ أَن لَا يَنسَاني في مَظانِّ استِجابَةِ الدّعَوَاتِ، وَخَلَوَاتِهِ الصّالِحاتِ[٣].

مَوْضِعُ مهرِهِ [العالي]

---

(١) هو محمَّد سعيد بن قاسم بن محمَّد الحسنيّ الطباطبائيّ القُهبائيّ، أحدُ أجلاّء الإماميّة، جليلُ القدر، رفيعُ المنزلة، عالمٌ فاضلٌ، كاملٌ ورعٌ، صالحٌ دَيِّنٌ، قرأ على والدِهِ كُتُبَ الحديث الأربعة، وكان ذا اعتناءٍ بكُتُب الحديث ومقابلَتِها وتصحيحِها وتدريسِها. قرأ عليه محمَّد معصوم العقيليّ الشيرازيّ (ق١١) كتابَ (مَن لا يحضرُهُ الفقيهُ)، وقرأ عليه غيرُه.

أَلَّفَ كُتُبًا عِدَّةً، منها: مفاتيح الأحكام في شرح آيات الأحكام، وهو شرحٌ على (زبدة البيان) للمحقِّق أحمد الأردبيليّ (ت٩٩٣هـ)، ورَوْضُ الجنان في حياة الأبدان، وحاشية على حاشية تهذيب المنطق للمولى عبد الله اليزديّ (ت٩٨١هـ)، وقد ذَكَرَ الشيخُ الطهرانيّ أنّه رَأى خطَّ المترجَم على ظَهر نسخة مِن (الروضة البهيّة) في الفقه، وفيه أنّه قَرأ على والدِه، وأنَّ والدَه قرأ على بهاء الدين العامليّ. تُوُفِّيَ سنة ١٠٩٢هـ

يُنظَر: جامع الرواة: ١١٨/٢ وفيه أنّه: محمَّد بن سعيد، وأعيان الشيعة: ٣٤٤/٩، والذريعة: ٦١/٦ رقم ٣١٠، و٣٠٢/١٣، و٢٩٩/٢١ رقم ٥١٦٧، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٤٣/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٢٨/١١.

(٢) (أَطوَرَيه) أي: غايته، والغَرَضُ بالتثنيةِ التوكيدُ، وقيل: طَرَفَيهِ وحَدَّيهِ، يعني أوَّلَهُ وآخِرَه، ومنه المثَلُ (بَلَغَ فِي العِلمِ أَطوَرَيهِ)، يُضرَبُ للمُتَناهِي في العِلمِ. ويُروى: (أَطوَرِيهِ) - بكَسرِ الرّاء- على معنى الجَمع، أي: ضُرُوبُهُ وَأَطرَافُهُ.

يُنظَر: مجمَع الأمثال: ٩٣/١ رقم ٤٥٢، والمستقصى في أمثال العرب: ١٤/٢ رقم ٤٦.

(٣) هذا التوثيق بتمامه غير مذكور في (ت).

٦. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ العُرَفاءِ، بُرهانِ الأَصفياءِ، مُجتَهِدِ الزَّمانِ، فَريدِ الدَّوْرانِ، مَولانا مُحَمَّد مُحسِن الكاشانيّ[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ العالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، ﴿ذلِكَ الكِتابُ لَا رَيبَ فيهِ﴾[٣]، وَخَيرُ الكَلامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ. وَكَتَبَ المُسِيءُ المَدعُوّ بِمُحسِن، مُحَمَّد[٤] بن مُرتَضى.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) هو المولى الجليل محمَّد بن مرتضى، المدعو بمُحسن الكاشانيّ، والشهير بالفيض الكاشانيّ، كان فاضلًا عالمًا ماهرًا، حكيمًا متكلِّمًا، محدِّثًا فقيهًا محقِّقًا، شاعرًا أديبًا، حسنَ التصنيف. قرأ على جملةٍ مِن أعلام عصرِه، منهم: بهاء الدين العامليّ، والشيخ محمَّد بن الحسن بن الشهيد الثاني (ت١٠٣٠هـ) وأجيز منهما، وقرأ العلومَ العقليَّةَ على الملّا صدر الدين الشيرازيّ (ت١٠٥٠هـ)، وروى عن محمَّد صالح المازندرانيّ (ت١٠٨١هـ)، وتتلمذَ على السيِّد ماجد بن هاشم البحرانيّ (ت١٠٢٨هـ). وقرأ عليه جملةٌ مِن العلماء، منهم: العلّامة المجلسيّ، والسيِّد نعمة الله الجزائريّ (ت١١١٢هـ). صنَّفَ كتبًا ورسائلَ، أشهرُها: كتاب الوافي، جمعَ فيه الكتبَ الأربعة مع شرح أحاديثها المشكِلَةِ. تُوُفِّيَ سنة ١٠٩١هـ.
يُنظَر: أمل الآمل: ٣٠٥/٢ رقم٩٢٥، وسلافة العصر: ٤٩١،، ورياض العلماء: ١٨٠/٥، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٧، ولؤلؤة البحرين: ١٢١، وروضات الجنّات: ٧٩/٦ رقم٥٦٥، والكنى والألقاب: ٥٢١/٢، والذريعة: ١٢٤/٢ رقم٤٩٦، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٩١/٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٣٩/١١.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطانِ العرفاء، وسندِ الأصفياء والفقهاء، مولانا محمَّد محسن، أدامَ اللهُ ظلَّه الأبهى.

(٣) سورة البقرة: ٢. وفي هذا الاقتباس إشارة إلى المقدِّمة التي كتبها محمَّد حُسَين الكتابدار لهذه التوثيقات، فلاحظ.

(٤) ليس في (ت): محمَّد.

(٥) (عالي) زيادة من (ت).

٧. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ العَادِلِ، العَاقِلِ الصَّالِحِ المُتَّقِي، مِير مُرتَضَى قُلي البَختياريّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢]:

بِسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، الحَمدُ للهِ كه قريب بمدت ده[٣] دوازده سال بخدمت عالي حضرت مجتهد الزماني، ملك العلماء، شريف الجدَّين، نجيب الطرفين، ميرزا عماد علامه مشرف بودم وبقدر وسع وطاقت حقيقت تمام علوم از او استفاده نمودم، وبعد از انكه از همه علما ومجتهدين عرب وعجم كه بخدمت ايشان رسيدم تصديق اجتهاد او در علم يقين شنيدم چنانكه خود درين مدت او را در علم وعمل زياد ديدم اين حقيقت را درين صحيفه اجتهاد نوشتم.

دارد بحق علم يقين خير اجتهاد حلال مشكلات بيان ميرزا عماد
هست در اجتهاد علم يقين بيقين ميرزا عماد الدين

أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالي عَلى رُؤوسِ عُقَلاءِ المُؤمِنينَ، حَرَّرَهُ العَبدُ

(١) لَم أقِف له على ترجمة، وذكَرَهُ الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «مِن العلماء الذين كتبوا تصديقاتهم وإجازاتهم للميرزا عماد الدين محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ في ١٠٧١هـ ..».
يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ٥٦٠/٨.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ الفاضلِ العامل، المتَّقي العادل، العاقل المرتقي، جامع الفضل والصلاح الواقعيّ، مير مرتضى قلي، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٣) (ده) زيادة من (ت).

مُرتَضَى قُلي البَختيارِيّ[١].

مَوضِعُ مهره[٢] العالي

(١) ترجمتُه بالمعنى: بسم الله الرحمن الرحيم، بفضلِ الله مُنذُ ما يقرب مِن اثني عشر عامًا، كنتُ تشرَّفتُ بخدمة الحضرَةِ العالية لمجتهد الزمان، مَلِكِ العلماء، شريفِ الجَدَّينِ، نَجيبِ الطَّرَفَينِ، الميرزا عماد، واستفدتُ منه بقدر الوسع والطاقة حقيقةَ كلِّ العلوم، وبعدَ أن سمعتُ تصديقَ اجتهادِهِ بالعلم اليقين مِن العلماء العَرَب والعَجَم، الذين وصلتُ بخدمتهم، كما أنّني في هذه المدَّةِ رأيتُه كثيرًا في مَقام العِلم والعَمل، كتبتُ هذه الحقيقة في صحيفة الاجتهاد هذه.

عندَه بحقّ علم اليقين خير اجتهاد حلّال مشكلات البيان ميرزا عماد

هو في تقدير اليقين بالتأكيد ميرزا عماد البدين

أدامَ اللهُ ظلَّه العالي على رؤوس عقلاءِ المؤمنين. حرَّرَهُ العبدُ مرتضى قُلي البختياريّ.

(٢) (مهره) زيادة من (ت).

٨. صُورَةُ خَطِّ سُلطانِ الفُقَهاءِ، مُجتَهِدِ العَصرِ وَالزَّمانِ، الشَّيخِ الأَجَلِّ، الوَحيدِ في الدَّوَرانِ، الشَّيخِ فَخرِ الدِّينِ الطَّرَيحِيِّ[١] النَّجَفِيِّ[٢]:

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، قَدِ اشتَهَرَ بَينَ العُلَماءِ وَالمُحَصِّلِينَ[٣] وَالمُخَالِطِينَ وَالمُعَاشِرِينَ، مِن سُكَّانِ النَّجَفِ الأَشرَفِ وَغَيرِهِم مِنَ العُلَماءِ وَالفُضَلاءِ وَالزُّهَّادِ وَالأَتقِيَاءِ[٤] أَنَّ الأَخَ الأَعَزَّ مِيرزَا عِمادَ الدِّينِ العَلاَّمَةَ[٥] في المرتَبَةِ العُلَيا مِنَ الفَضلِ وَالكَمالِ، وَالعِلمِ وَالاجتِهَادِ، وَأَنَّهُ مِمَّن يُثنَى عَلَيهِ في المَحَافِلِ وَالمَجَالِسِ، بَل رُبَّما زَادَ على ذلِكَ. وَكَتَبَ تُرَابُ أَقدَامِ المُؤمِنِينَ، الفَقِيرُ[٦] فَخرُ الدِّينِ طُرَيحٌ النَّجَفِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٧]

---

(١) هو فَخرُ الدين بن محمَّد عليّ بن أحمد الأسديّ، النجفيّ، الشهير بالطُّرَيحيّ، مِن أعلام الإماميّة، عالمٌ متفنِّنٌ، أخَذَ العِلمَ عن جماعةٍ، منهم السيِّدُ شرف الدين عليّ بن حجَّةِ الله الشولستانيّ (ت١٠٦٥هـ)، وقرأ عليه ثُلَّةٌ مِن الأعلام، منهم: المولى محمَّد تقي المجلسيّ، والسيِّد هاشم البحرانيّ الكتكانيّ (ت١١٠٧هـ)، والشيخ محمَّد أمين الكاظميّ (ق١١) صاحب المشتَرَكات. صنَّفَ في العلوم ما يربو على أربعين كتابًا، منها: مجمَعُ البحرين، والمنتخَب في جمع المراثي، والضياء اللّامع في شرح مختصر الشرائع، وجامع المقال فيما يتعلَّق بأحوال الحديث والرجال.
تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٥هـ، وقيل١٠٨٧هـ - بعد أن طَعَنَ في السنِّ- بـ(الرمّاحيّة)، ونُقل إلى النجف الأشرَف، ودُفِنَ في ظَهر الغَرِيّ.
يُنظَر: أمل الآمل: ٢١٤/٢، ورياض العلماء: ٣٣٢/٤، والإجازة الكبيرة للتستريّ: ٣٧، ولؤلؤة البحرين: ٦٦، وروضات الجنّات: ٣٤٩/٥ رقم ٥٤١، وخاتمة المستدرَك: ٧٥/٢، والكنى والألقاب: ٤٣٨/٢، وأعيان الشيعة: ٣٩٤/٨، وماضي النجف وحاضرها: ٤٥٤/٢، والذريعة: ٧٤/٥ رقم ٢٨٧، و٢٢/٢٠ رقم ١٧٦٨، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٣٤/٨ ففيه تفصيلُ الكلام في اسم والدِهِ، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٢١/١١.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ سلطان الفقهاء، وسيِّدِ الصلحاء والأمناء، شيخ فخر الدين طُرَيح، أدامَ اللهُ ظلَّه الأسنى.

(٣) في (ت): العلماء المحصِّلينَ.

(٤) في الأصل زيادة (هو).

(٥) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٦) ليس في (ت): الفقير.

(٧) (العالي) زيادة مِن (ت).

٩. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ الفُقَهَاءِ، المُجتَهِدِ الزَّمَانِيِّ، الشَّيخِ الأَجَلِّ المتَّقِي، الشَّيخِ عَبد عليّ الخَمَايسيّ[١] النَّجَفِيّ[٢]،

أَمَّا بَعدَ حَمدِ اللهِ، وَالصَّلاةِ وَالسَّلامِ على مُحَمَّد بنِ عَبدِ اللهِ وَعلى

---

(١) هو الشيخ عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى النجفيّ، الشهير بالخمايسيّ. ذَكَر السيِّدُ حسن الصدرُ (ت١٣٥٤هـ) في ترجمة (يحيى) جدِّ آل الخمايسيّ ما نصُّه: «هو والدُ الشيخ عبد عليّ تلميذِ الشيخ محمَّد بن جابر»، فَيُفهمُ من ذلك أنَّ المترجَم هو ابنُ (يحيى) المباشر، وذكر الطهرانيّ أنَّ المترجَمَ ذَكَرَ في إجازته أنَّه ابنُ (محمَّد)، فاحتَمَلَ في نقل السيِّد الصدر تصحيفَ (يحيى) عن (محمَّد)، فاسمُ ابيه هو (محمَّد) لا (يحيى)، لا سيّما إذا عَلِمنا - زيادةً على المذكور في هذا التوثيق- أنَّ السيِّدَ الصدر قد ترجَم للشيخ المترجَم باسم (عبد عليّ بن محمَّد)، وذَكَرهُ عند ترجمة الشيخ (محمَّد بن جابر العامليّ) كأحَد الرّاوين عنه، بقوله: «ويروي عنه أيضًا الشيخ عبد عليّ بن محمَّد الخمايسيّ النجفيّ»، وبذلك يتَّضِحُ الاشتباهُ ويرتَفِعُ، فهو إذًا (عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى). وسيأتي مزيدُ بيانٍ عند ذِكرِ الاشتباه في سنة وفاة الشيخ يحيى جدِّ آل الخمايسيّ عند ترجمة حسين بن عبد عليّ الخمايسيّ، فتنبَّه.

والشيخ عبد عليّ عالمٌ جليلٌ، وفقيهٌ كبيرٌ، مِن أجلّاء علماء عصره، مِن أسرة عُرفت بالعلم والتقوى، وَصَفَهُ التستريُّ (ت١١٧٣هـ) في إجازته الكبيرة بـ«الفاضل الكامل». قرأ على جملة من أعلام عصره، منهم فخر الدين بن محمَّد عليّ الطريحيّ، وأجاز له عددٌ من الأعلام، منهم: السيِّد الحسين بن كمال الدين الأبزر الحسينيّ الحلّيّ (حيًّا سنة ١٠٤٩هـ)، ومحمَّد بن جابر بن عبَّاس المشغريّ النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٥٠هـ)، والسيِّد عليّ بن حجَّة الله الشولستانيّ النجفيّ (ت١٠٦٥هـ)، حازَ على درجة الاجتهاد، ودرَّس وصنَّف، وصار من مشاهير العلماء. مهر في الفقه والحديث وأُصول الفقه، وتتلمذ عليه ثُلَّةٌ من الأعلام، منهم: عبد الواحد بن محمَّد البورانيّ النجفيّ (حيًّا سنة ١١٠٣هـ)، وياسين بن الحسن الكاظميّ (ق١١)، ويوسف بن عبد الحسين الصفَّار النجفيّ (ق١١)، والحسن بن عبَّاس بن محمَّد عليّ بن محمَّد البلاغيّ الزَّبَعيّ (كان حيًّا سنة ١١٠٥هـ)، وقد أجازَ لبعضهم. له مُصنَّفات عدَّة. توُفِّيَ سنة ١٠٨٤هـ

ينظر: الإجازة الكبيرة للتستريّ: ٨٨، وتكملة أمل الآمل: ٣٠٦/١ رقم ٣٣٣، و٢٩٢/٣ رقم ١٠٣١، و٢٣٥/٦ رقم ٢٦٨٠، وأعيان الشيعة: ٣٠/٨»، وماضي النجف وحاضرها: ٢٥٣/٢- ٢٥٤، والذريعة: ٢٠٢/١ رقم ١٠٥٨ - ١٠٦٠، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٣٠/٨، ٦٣٨، و٤٣٧/٩ ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ٥٢٧/٢، وتراجم الرجال: ٨٦٥/٢ رقم ١٦٢٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٥٣/١١، و٩٤/١٢.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الأجلِّ المتَّقي، المجتهد في عِلم الدين، الكامل المرتقي، شيخ

آلِهِ حُجَجِ الله، فَإِنَّهُ لَا شَكَّ وَلَا رَيبَ في عِلمِ الفَاضِلِ الكَامِلِ المُشَارِ إِلَيهِ، وَصَلاحِيّتِهِ، وَقُوَّةِ حَدَسِهِ وَشَهَامَتِهِ[1] وَإِدرَاكِهِ، وَأَهْلِيَّتِهِ لِلاجتِهَادِ وَالتّصنيفِ وَالتّدرِيسِ، وَبَذْلِ جُهدِهِ وَطَاقَتِهِ في المعقُولاتِ وَالمنقُولاتِ، على مَا يُشِيرُ إِلَيهِ الكِتابُ، بَل وَفَوقَ ذلِكَ.

وَأَمَّا زُهدُهُ وَرَغبَتُهُ عَن الدّنيَا وَأَهلِهَا فَإِنَّما هُوَ كَأَهلِ الصُّفَّةِ[2] وَسِيرَتِهِم، وَعوْضَ عَن مُجَاهَدَةِ الكُفّارِ بِمُجَاهَدَةِ النّفسِ وَأَهلِ الزّمَانِ، البادِينَ وَالحُضَّارِ، وَلَقَد شَاهَدتُ العَالِمَ الرّبَّانِيَّ مِيرزَا عِمادَ الدّينِ في النّجَفِ الأَشرَفِ، وَطَالَعتُ بَعضَ مُصَنَّفَاتِهِ، فَإِذا هِيَ قَد بَلَغَتِ الغَايَةَ، وَتَجَاوَزَتِ النّهَايَةَ. وَأَنا الفَقِيرُ إِلى الله الغَنِيِّ عَبدُ عليِّ بنُ مُحَمَّدٍ النّجَفِيّ، المُشتَهِرُ بالخَمَايْسِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[3]

عبد عليّ الخمايسيّ، أدام الله ظلّه العالي.

(١) ليس في (ت): وشهامته.

(٢) الصُّفَّة -بضَمِّ الصاد وتشديد الفاء-: مكانٌ مُظَلَّلٌ يقعُ في المسجِد النبويّ الشريف، وقد أُعدَّ في زمانِ النبيّ صلى الله عليه وآله لنزول الغرباء مِن المهاجرين والوافدين الذين لا أهل لهم ولا مأوى، فعُرِفوا بأهل الصُّفَّة، وكان جُلُّ عَمَلِهم تعلُّمَ القرآن الكريم والأحكام الشرعيّة مِن رسول الله صلى الله عليه وآله أو ممَّن يأمرُه رسولُ الله صلى الله عليه وآله بذلك، فإذا جاءت غزوةٌ خَرَجَ القادرُ منهم للجهاد فيها. وجاءَ في تفسير قولِهِ تعالى مِن (سورة البقرة: ٢٧٣): ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «نَزَلَت الآيةُ في أصحابِ الصُّفَّة». يُنظَر: تفسير مجمَع البيان: ٢٠٢/٢، ولسان العرب: ١٩٥/٩.

(٣) (العالي) زيادة من (ت).

١٠. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ فُقَهَاءِ الزَّمَانِ، المُجتَهِدِ في الدَّوَرَانِ، الشَّيخِ الأَجَلِّ الأَعرَفِ، الشَّيخِ خَلَفِ النَّجَفِيِّ[١]،دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢].

ما اشتَهَرَ بِهِ الفاضِلُ العَلّامَةُ المذكُورُ، وَفَاقَ بِهِ العَامِلُ الفَهّامَةُ المَزبُورُ، وَنَطَقَ بِهِ الكِتابُ المسطُورُ، وَحَكاهُ الرِّقُّ المنشُورُ[٣]، واستَهتَرَ[٤] بِهِ المَردُودُ وَالمَبرُورُ، عُمدَةُ الفُضَلاءِ وَالعُلَماءِ الأَخيارِ الأَبرَارِ الأَكرَمِينَ، مَولَانا مِيرزَا عِمادُ المِلَّةِ وَالحَقِّ وَالدِّينِ، أَدامَ اللهُ تَعالى فَوَاضِلَ فَضَائِلِهِ على العَالَمِينَ، مِن اقتِناصِ نَتائِجِ أَبكَارِ الأَفكَارِ، وَالاطِّلاعِ على رُمُوزِ أَسَاطِينِ الحِكمَةِ وَدَقائِقِ الأَسرَارِ، وَالخَوضِ في فنونِ العُلومِ أُصُولًا وَفُرُوعًا

---

(١) هو الشيخ محمَّد بن حردان الغطّاويّ، الشهير بـ(خلف بن حردان)، الحِلِّيّ أصلاً، النجفيّ مسكنًا، عالمٌ فقيهٌ، وأصوليٌّ كبيرٌ، مِن أفاضل عصرِه ومجتهديهم، قرأ على جُملة مِن الأعلام، منهم شمس الدين محمَّد الإصفهانيّ الشهير بملّا شمسا الجيلانيّ (حيًّا سنة ١٠٥٩هـ)، وقد أقرَأَ وأجازَ عددًا مِن تلامذتِه، منهم عبد الله بن عبّاس بن عيسى الرمّاحيّ النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٧٧هـ) وله منه إجازة. له كتاب (تسلية العالِم في شرح المعالِم) في أصول الفقه، وُصف بأنَّه شَرحٌ جيِّد رَصين، يدلّ على قَدَم راسخة، وهو في طور التحقيق مِن قِبَلِ كاتب هذه السطور إن شاء اللهُ تعالى. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ

ولكاتب هذه السطور بحثٌ مفصَّل عن شيخنا المترجَم، نُشِر في مجلّة (تراث الحِلّة): ع٤/٢٩٩، تناولَ فيه تصحيحَ ترجمتِهِ المذكورة في بعضِ المصادر، فراجع.

يُنظَر: أعيان الشيعة: ٦/٣٣٤، وماضي النجف وحاضرها: ١/٢٧٥، والذريعة: ٤/١٧٨ رقم٨٨١، وطبقات أعلام الشيعة: ١١/٥٠٣، ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ٢/٩٢٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٣/٧١٨.

(٢) في (ت): صورةُ خطِّ الشيخ الجليل، الفاضل المتّقي، المجتهد الجامع، العادل الذكيّ، شيخ خلف الغطّاويّ، أدامَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) في (ت): المنثور.

(٤) الاستهتارُ في اللُّغة: الولوعُ بالشيء والإفراطُ فيه، يُقال: اسْتُهْتِرَ بأمر كذا، أي: أُولِعَ به، لا يُتحَدَّثُ بغيرِه، ولا يُفعَلُ غيرُه. يُنظَر لسان العرب: ٥/٢٤٩.

بِحُسنِ النّظَرِ وَالاعتِبارِ، وَمِنَ الزّهدِ وَالصّلَاحِ، وَالكَمالِ وَالنّجَاحِ، هو[١] الشّائعُ الذّائعُ المستَفِيضُ بَينَ عُلَماءِ الإسلَامِ، الخاصِّ مِنهُم وَالعامِّ، وَلَم نَسمَعْ مِن جَانِبِ الرّجُلِ المُشَارِ إِلَيهِ في هذهِ المُدَّةِ المَزبُورَةِ إِلّا خَيرًا. وَالحَمدُ للهِ أَوّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَعَلى كُلِّ حَالٍ.

وَكَتَبَ الجَاني الفَاني خَلَفُ بنُ حَردَان[٢]، الشّهِيرُ بالغَطّاوِيّ.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٣]

(١) خبر للمبتدأ (ما).

(٢) في (ش) و(ت): جردان، والصواب ما أثبتُّه، اعتمادًا على ما كتبه الشيخ خلَف بخطِّه في إجازته التي كتبها لتلميذه عبد الله بن عباس الرمّاحيّ على نُسخة من كتابه (تسلية العالم في شرح المعالم)، وكذا بالاعتماد على ذِكرِ اسمه بقلم تلميذه الرمّاحيّ في أوّل هذه النسخة من كتابه المقروءة عليه، فتنبّه.

(٣) (سِجِلّه العالي) زيادة من (ت).

١١. صُورَةُ خَطِّ سُلطَانِ الصّلَحَاءِ، وَبُرهَانِ الفُقَهَاءِ، مُجتَهِدِ الزّمَانِ، الشّيخِ الجَلِيلِ السّعِيدِ، الشّيخِ عَبدِ المَجِيدِ النّجَفِيِّ[١]، أَدَامَ [اللهُ] ظِلَّهُ البَهِيَّ[٢].

الّذي بَلَغَ سَمعِي اشتِهَارُ الرّجُلِ الفَاضِلِ العَلّامَةِ[٣] المَزبُورِ في الصّحِيفَةِ بِما ذُكِرَ فِيهَا مِنَ الصّفَاتِ، فَالظّاهِرُ مُطَابَقَتُهُ للوَاقِعِ، أَدَامَ[٤] اللهُ فَضلَهُ وَكَمالَهُ. وَكَتَبَ أَقَلُّ العِبَادِ عَبدُ المَجِيدِ بنُ عَبدِ العَزِيزِ الحُوَيزِيُّ، نَزِيلُ النّجَفِ الأَشرَفِ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العَالي[٥]

---

(١) هو الشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الحويزيّ، ذَكَرَه الشيخ جعفر آل محبوبه في كتابه (ماضي النجف وحاضرها) في جملة أعلام (آل الحويزيّ)، وكذا ذكر الشيخ الطهرانيّ في طبقاته جملةً من أعلام هذه الأُسرة، عَدَّ منهم عبد المجيد الحويزيّ، فقال فيه: «عبد المجيد الحويزيّ ابن عبد العزيز، نزيل النجف، من العلماء الذين أجازوا وصدّقوا اجتهاد المير عماد الدين محمّد حكيم بن عبد الله البافقي في ١٠٧١هـ ووُصف هناك بـ(سلطان العلماء، وبرهان الفقهاء، مجتهد الزمان، الشيخ الجليل السعيد، الشيخ عبد المجيد بن عبد العزيز الحويزيّ، نزيل النجف الأشرف)». تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٨هـ في النجف الأشرف.

ينظر: الإجازة الكبيرة للتستري:٥١، وماضي النجف وحاضرها: ١٨٤/٢، وطبقات أعلام الشيعة: ١٩٢/٨، ٣٥٧.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الجليل الرشيد، العادل النَّبيل السعيد، المجتهد بعون الله الحميد، الشيخ عبد المجيد، دام ظلُّه المديد.

(٣) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٤) في (ش): دام، وما أثبتُّه من (ت).

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

١٢. صُورَةُ خَطِّ الشّيخِ الفَاضِلِ، الجَلِيلِ المُستَنَدِ، الشّيخِ مُحَمَّد قَاسِم القَندِيلِ[١]، أَدَامَ اللّه ظِلَّه العَالي[٢].

الّذي عَلِمتُهُ مِن حَالِ المَولى العَلّامَةِ الفَهّامَةِ، مِيرزَا عِمادِ الدّينِ البَافِقِيِّ أَنَّهُ في أَعلَى مَرَاتِبِ الكَمالِ، كَثَّرَ اللهُ مِنَ الفُضَلاءِ المُتَبَحِّرِينَ أَمثَالَهُ، وَأَدَامَ إِقبَالَهُ. حَرَّرَهُ العَبدُ مُحَمَّد قَاسِم ابنُ الشّيخِ عَبدِ الله قِندِيلِ الكَربَلائِيِّ.

مَوضِعُ مهرِهِ[٣] [العَالي]

(١) ذكره الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «مِن العلماء الذين أجازوا وصدَّقوا اجتهادَ المير عماد الدين محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ في النجف في ١٠٧١هـ .. ووُصف هناك بـ (الشيخ الفاضل، الجليل النبيل، الشيخ محمَّد قاسم القنديل)»، وذكر أنَّه ابن الشيخ عبد الله قنديل، شيخ الإسلام بالكاظميَّة، الذي يروي عن عبد النبيّ بن سعد الجزائريّ (ت١٠٢١هـ)، ويروي عنه السيِّد حسين المجتهد الكركيّ الإصفهانيّ ابن قمر (ت١٠٤١هـ) شيخ رواية محمَّد تقيّ المجلسيّ (ت١٠٧٠هـ). كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ

ينظر طبقات أعلام الشيعة: ٣٥٢/٨، ٤٥١.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل، الشيخ محمَّد قاسم قنديل، خلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) (مهره) زيادة من (ت).

١٣. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ التَّقِيِّ، المُجتَهِد ابن المُجتَهد، المُتَّقِي، السَّيِّدِ عَلِيِّ رِضَا ابنِ الأَمِيرِ شَرَفِ الدِّينِ عَلِيٍّ[١]، مُدَّ ظِلُّهُ العَالِي[٢].

لَا شَكَّ وَلَا رَيبَ فِي أَنَّ الفَاضِلَ العَلَامَةَ[٣] المُشَارَ إِلَيهِ فِي هذهِ الصَّحِيفَةِ، مِن أَهلِ زَمَانِنَا هذا، فَرِيدُ عَصرِهِ، وَوَحِيدُ دَهرِهِ، وُفِّقَ[٤] لِلمُجَاوَرَةِ فِي هذهِ العَتَبَةِ العَلِيَّةِ الغَرَوِيَّةِ قَرِيبًا مِن خَمسِ سِنِينَ مُشتَغِلًا، واستَفَادَ مِنهُ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ وَالمُجَاوِرِينَ، مَعَ انزِوَائِهِ وَعَدَمِ مُخَالَطَتِهِ لِأَكثَرِ النَّاسِ. وَفَّقَهُ[٥] اللهُ وَإِيَّانَا لِلارتِقَاءِ إِلى أَعلَى دَرَجَاتِ الكَمَالِ، وَأَنَا الفَقِيرُ إِلى اللهِ الغَنِيِّ عَلِيُّ رِضَا ابنُ شَرَفِ الدِّينِ عَلِيّ الحَسَنِيُّ الحُسَينِيُّ[٦].

مَوضِعُ مهرِهِ[٧] [العَالي]

---

(١) هو السيِّد عليّ رضا ابن السيِّد شرف الدين عليّ ابن حجَّة الله الطباطبائيّ القزوينيّ الحسنيّ، الشهير بالشولستانيّ، عالِمٌ مجتهد، ذكر صاحبُ الرياض في ترجمة والده السيِّد شرف الدين عليّ، المتوفّى بالنجف حدود ١٠٦٠هـ أنَّه خلَّفَ ابنًا وهو السيِّد الأمير عليّ رضا، ووصفَه بأنّه: كان من عبّاد طلبة أهل العلم، وقال: «رأيتُه في النجف وأنا ابنُ خمس عشرة سنة تقريبًا»، ولذا استظهر الشيخُ الطهرانيّ أن تكون هذه الملاقاة في حدود سنة ١٠٨١هـ؛ لأنَّ ولادة صاحب (الرياض) كانت سنة ١٠٦٦هـ وذكر أنَّ والدَه ألَّفَ له شرحَ (الاثني عشريّة) الصلاتيّة، تصنيف صاحب (المعالم)، وسمّاه: (توضيح الأقوال والأدلّة) أو (الفوائد الغرويّة)؛ لأنّه ألّفه في النجف. وذكرَ أنّه ممَّن صَدَّقَ اجتهادَ الميرزا عماد الدين محمَّد حكيم في النجف سنة ١٠٧١هـ كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ
ينظر: رياض العلماء: ٣٩٠/٣، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٩٩/٨، ٤٠٢، وموسوعة طبقات الفقهاء: ١٩٢/١١.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الأنجَب، العالي النَّسَب، الفاضل العادل، المتَّقي مير عليّ رضا ابن مير شرف الدين عليّ، المجتهد الزمانيّ، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) في (ت): ووفِّق.

(٥) في (ت): ووفَّقه.

(٦) في (ت): الحسينيّ الحسنيّ.

(٧) ليس في (ت): مهره.

١٤. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ النَّجيبِ الأَنجَبِ، النَّاظِرِ في خَيرِ المَناظِرِ، السَّيِّدِ ناصِرِ مِن آلِ كَمُّونَة[١]، أَدامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالي[٢].

قَد شَاعَ وَذَاعَ، وَخَرَقَ الأَسمَاعَ، فَضلُ الحَكِيمِ العَالِمِ العَامِلِ، الفَاضِلِ الكَامِلِ، العَلَّامَةِ[٣] المُشَارِ إِلَيهِ، وَزُهدُهُ وَقَناعَتُهُ، وَصَلاحُهُ وَسَعيُهُ، وَاجتِهَادُهُ في العُلُومِ المُتَعَارَفَةِ، وَاعتِنَاؤُهُ بالسُّلُوكِ الخَاصِّ الَّذي لَم يَقدِرْ عَلَيهِ أَحَدٌ مِن النَّاسِ غَيرُ الخَوَاصِّ، وَلَم يَطرُقْ سَمعَنَا في هذهِ المُدَّةِ مِن جَانِبِهِ إِلَّا خَيرٌ، وَكَذلِكَ هوَ، لَم يَظهَرْ مِنهُ في حَقِّ أَحَدٍ مِن المُؤمِنِينَ إِلَّا مَا فِيهِ الخَيرُ وَالصَّوَابُ، وَهوَ كَما هو المَذكُورُ، بَل وَفوقَ ذلِكَ. حَرَّرَهُ العَبدُ[٤] الأَقَلُّ نَاصِرُ بنُ حُسَين كَمُّونَة.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) هو السيِّد ناصر ابن السيِّد حسين آل كَمُّونة، كان نقيبًا مِن العلماء، جليلاً محترمًا، مِن أسرَةٍ حُسينيَّةٍ، تولَّى أبناؤها نقابةَ النجف الأشرف لأعوام، وكانت لهم إمارة الحجِّ في ذلك العصر، لهم ذِكرٌ جميل، وفيهم علماء وفضلاء كثيرون. ذكرَ الشيخ الطهرانيّ أنّه من العلماء الذين شهدوا باجتهاد المير عماد الدين محمَّد الحكيم في النجف في سنة ١٠٧١هـ، وأنَّ له مشجَّرة ممضاة من نسَّابة عصره، وذكَرَ رحمه الله بعضَ مَن أمضى عليها في ترجمة (نعمة الله النسَّابة) نزيل المدينة في القرن الحادي عشر.

جاء في (طبقات أعلام الشيعة) أنَّه توفِّيَ في سنة ١٠٨٣هـ، وفي (ماضي النجف) أنَّ وفاته كانت في ١٠ رجب سنة ١٠٨٥هـ

ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٣٠٧/١، ٣١٠، طبقات أعلام الشيعة: ٦٠٧/٨، ٦١٩.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الجليل الأنجَب، العادل النقيب العالي النَّسَب، السيِّد ناصر كَمُّونة، خَلَّد اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) ليس في (ت): العبد.

(٥) في (ش): (موضع مهره) وما أثبتُّه من (ت).

١٥. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ العَالِي النَّسَبِ، مِن نَسلِ النَّقِيبِ الأَنجَبِ، السَّيِّدِ عَلِيّ ابن السَّيِّدِ ناصِر كَمّونَة[١]، أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالِي[٢].

مَا نَطَقَ بِهِ الكِتابُ المَسطُورُ مِن صِفَاتِ الفاضِلِ العَالِمِ، العَامِلِ[٣] الكَامِلِ العَلَّامَة[٤]، هُوَ الشَّائِعُ الذَّائِعُ بَينَ النَّاسِ مِنَ العَامِّ وَالخَاصِّ، وَهوَ فِي هذِهِ المُدَّةِ المَضرُوبَةِ لَم يُسمَعْ مِنهُ إِلَّا الخيرُ وَحُسنُ السُّلُوكِ، أَدامَ اللهُ تَعَالى أَيّامَ إِفادَاتِهِ، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَذُرِّيّاتِهِ. نَمَّقَهُ الفَقِيرُ إِلى الله، عليّ بن ناصِر كَمّونَة الحُسَينِيّ.

مَوْضِعُ مهرِه العالِي[٥]

---

(١) هو السيِّد عليّ ابن السيّد ناصر بن حسين النجفيّ آل كَمُّونة، فاضلٌ جليلٌ، كان أميرَ الحاجِّ في وقتِه، إذ يُرسلُه ولاةُ بغداد إلى إيران لاستصحاب الحاجِّ مَعه، حتّى أنَّه لم يكن عند وفاةِ والِدِه سنة ١٠٨٥هـ حاضرًا في النجف الأشرف لهذا السبب. قال فيه الشيخ الطهرانيّ: إنَّه «من العلماء المصدِّقين باجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في ١٠٧١هـ وكذا شهد وصدَّق أخوه زامل ووالدُهما ناصر». وقد تقدَّمت ترجمةُ والِدِه، وستلحقُه ترجمةُ أخيه. لَم أقِف على تاريخ وفاتِه، إلّا أنَّه كان حيًّا سنة ١٠٨٥هـ

ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٣١٠/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٤١٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد العالي النسب، العادل العاقل الأنجَب، السيِّد عليّ كَمُّونة، خَلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) (العامل): زيادة من (ت).

(٤) في (ت): (المزبور) بدل (العلّامة).

(٥) (العالي) زيادة من (ت).

١٦. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّد الفَاضِل العَالِي النَّسَب، مِن نَسل الأَنجَب، العَاقِل الكَامِل، السَّيِّد زَامِل[١] ابن السَّيِّد ناصِر كَمُّونَة، أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ العَالِي[٢].

لَقَد اطَّلَعتُ على تَحقِيقَاتِ ذي الفَهمِ السَّاطِعِ، في إِتقَانِهِ الحِكمَةَ على مَا هِيَ عَلَيهِ في نَفسِ الأَمرِ وَالوَاقِعِ، وَاستِنبَاطِهِ الفُرُوعَ مِنَ الأُصُولِ، وَجَمعِهِ المَعقُولَ وَالمَنقُولَ، وَقَد اتَّبَعَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ، وَانتَهَى عَمّا أُمِرَ بِنَهيِهِ، فَعَلِمتُ أَنَّهُ مِن أَفضَلِ العُلَماءِ في التّبيِينِ، وَأَصلَحِهِم في الزّهدِ وَاليَقِينِ، صَاحِبُ الرّأيِ البَهِيِّ، العَلَّامَةُ[٣] الذَّكِيُّ[٤]، العَالِمُ العَامِلُ الأَلمَعِيُّ، أَدَامَ اللهُ أَوقَاتَ وُجُودِهِ، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحبِهِ. حَرَّرَهُ أَقَلُّ الخَلِيقَةِ، بَل لَا شَيءَ في الحَقِيقَةِ، زَامِلُ بنُ ناصِر كَمُّونَة.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) هو السيِّد زامل ابن السيِّد ناصر آل كَمُّونة، فاضلٌ جليل، قال فيه الشيخ الطهرانيّ: «هو وأخوه عليّ، ووالدُهما ناصر، وغيرُهم من علماء العصر كتبوا إجازاتهم وتصديقهم باجتهاد المير عماد الدين محمّد حكيم البافقيّ في ١٠٧١هـ». كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ
ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٣١٠/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٢٣٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل، العالي النسب، العادل الأنجَب، العاقل الكامل، السيِّد زامل، خلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٤) في (ت): الزكيّ.

(٥) (سجلّه العالي) زيادة من (ت).

١٧. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ الأَنجَبِ، السَّيِّدِ مَنصُور كَمُونَة[١]، مُدَّ ظِلُّهُ العَالي[٢].

لَقَد شَاهَدتُ مِن صِفَاتِ المُشَارِ إِلَيهِ مَا هُوَ زِيادَةٌ على مَا ذُكِرَ، مِنَ التَّحقِيقِ في العِلمِ، وَاليَقِينِ في الدِّينِ، أَدَامَهُ اللهُ، وَخَصَّصَهُ بِبَدَائِعِ[٣] أَيَادِيهِ، وَرَوَائِعِ حَسَناتِهِ[٤]. حَرَّرَهُ أَقَلُّ عِبَادِ الله[٥]، مَنصُورُ بنُ حُسَين كَمُونَة.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٦]

---

(١) هو السيِّد منصور آل كَمُّونة النجفيّ، ذكره الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء الذين شهدوا باجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف في سنة ١٠٧١هـ». كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٥٨٧/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل العالي النسب، العادل العاقل الأنجَب، العالم المعمور، السيِّد منصور، خلَّدَ اللهُ ظلَّه العالي.

(٣) في (ش): ببديع، وما أثبتُّه من (ت).

(٤) في (ت): إحسانه.

(٥) في (ت): أقلُّ العباد.

(٦) في (ش): (موضع مهره) وما أثبتُّه من (ت).

١٨. صُورَةُ خَطِّ العَالِم الفَاضِل المُتَّقي، مِن أَعَالي الأَبرَار، وَأَهَالي الأَخْيَار، النَّاصِر، مَوْلَانا مُحَمَّد طَاهِر الكَلِيدَار[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢].

أَقَلُّ عِبَادِ اللهِ طَاهِرُ بنُ مُحَمَّد الكَلِيد دَارِ يَشهَدُ وَيَعتَقِدُ بِأَنَّ خُلَاصَةَ العُلَماءِ المُحَقِّقِينَ، وَالمُجتَهِدَ في المَرَاتِبِ العَالِيَةِ، وَالعُلُومِ الدِّينِيَّةِ المَورُوثَةِ مِن سَيِّدِ المُرسَلِينَ وَأَئِمَّةِ المُؤمِنِينَ، عَلَّامَةَ العُلَماءِ المُتَبَحِّرِينَ وَالمُحَقِّقِينَ، أَبا[٣] الخَيرِ مِيرزَا عِماد الدِّين مُحَمَّد بنَ عَبدِ اللهِ البَافِقِيّ، أَدَامَ اللهُ إِفَادَاتِهِ، وَحَرَسَهُ لِلمُستَفِيدِينَ، أَقَامَ[٤] في النَّجَفِ الأَشرَفِ عِدَّةَ سِنِينَ، نَافِعًا وُجُودُهُ الشَّرِيفُ عُلَماءَ الدِّينِ، وَفَائِضًا فَيضُ فَضْلِهِ [على] فُضَلاءَ اليَقِينِ، وَقَانِعًا بِما رَزَقَهُ اللهُ، وَمُستَغنِيًا عَن عِبَادِ الله.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) محمَّد طاهر الكليدار، كان من علماء عصره، ذكره الشيخ الطهرانيّ في طبقاته فقال: «محمَّد طاهر كليدار -يعني خازن الحرم الشريف الغرويّ-.. ممّن كتبَ تصديقَ اجتهاد المير محمَّد حكيم البافقيّ سنة ١٠٧١هـ في جمعٍ كثيرٍ مِن علماء ذلك العصر.. ووُصف هناك.. بـ (العالم الفاضل الناصر، مولانا محمَّد طاهر)، ووصفه المجلسيّ الثاني في مزار البحار في آخر باب موضع قبر الأمير عليه السلام بقوله: (سمعتُ من المولى الصالح التقيّ، مولانا محمَّد طاهر الذي بيده مفاتيح الروضة..).. وجدُّه المولى محمود كان خازنًا للحضرة في ١٠٣٤هـ كما صرَّح به أيضًا المجلسيُّ الثاني في الباب المذكور».
ويُعلمُ من قول صاحب البحار أنّه كان خازنَ الحرم العلويّ في سنة ١٠٧٢هـ وله ابنٌ فاضلٌ اسمه (عبد الله) ترجَمه الطهرانيُّ في طبقاته. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ
ينظر: بحار الأنوار: ٢٥٦/٩٧، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٠٣/٨، ٣٥٣.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالِم الفاضل المتَّقي، مِن أعالي الأبرار وأهالي الأخيار، مولانا محمَّد طاهر الكليد دار، أدام الله ظلَّه العالي.

(٣) في (ش) و(ت): (أبو)، والأصحُّ ما أثبتُّه؛ لأنَّ احتمالَ أن تكون (أبو) هنا صحيحةً بناءً على القطع عن البدليَّة بعيدٌ، فتأمَّل.

(٤) جُملَةُ (أقامَ) هي خبرُ (أنَّ خلاصةَ..).

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

١٩. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الجَليلِ، الفَقيهِ الصَّالِحِ المُتَّقي الشَّيخِ إبرَاهِيم السُّكَّريّ[١]، دَامَ ظِلُّه[٢].

المَزبُورُ اسمُهُ السّامِي أَعْلَاهُ، كَما وُصِفَ وَأَجَلُّ مِن أَنْ يُوصَفَ، وَقَد انتَفَعَ مِنهُ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ المُخلِصِينَ[٣] في أُمُورِ الدَّوْلَةِ[٤] وَالدِّينِ بِما يُوَافِقُ شَرِيعَةَ سَيِّدِ المُرسَلِينَ[٥] ﷺ. وَكَتَبَ إبرَاهِيمُ بنُ عليّ السّكَّرِيُّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العَالِي[٦]

---

(١) ذَكَرَ الشيخُ الطهرانيُّ ترجَمَةَ الشيخِ إبراهيم السكَّريّ بقوله: «مجاورُ الغريّ، شيخٌ، مِن العلماء الذين كتبوا إجازاتهم وشهاداتهم وتصديقاتهم باجتهاد المير محمَّد حكيم بن عبد الله البافقيّ في النجف ١٠٧١هـ. ووُصف هناك.. بـ(الشيخ الجليل الفقيه، الصالح المتّقي، الشيخ إبراهيم الشكريّ)»، كذا ذَكَرَهُ في هذا النصِّ بالشين المعجمة، ثمَّ ذَكَرَ أنَّه رأى الجزءَ المكتوبَ فيه الشهادات عند السيِّد شهاب الدين المرعشيّ، واستظهر رحمه الله أن يكون هو بعينه إبراهيم بن أحمد بن شهاب اليشكريّ، الذي كتب لنفسه في (جرفادقان) بتاريخ رمضان سنة ١٠٥٢هـ مجموعةً رجاليّة، فيها القسم الأوَّل من (نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال) و(رجال ابن داود)، وذكرَ أنَّ هذه النسخة عند جلال الدين المحدِّث الأرمويّ.

وهذا الاستظهارُ في غير محلِّه؛ لِما ثبتَ مِن اختلافٍ ظاهر في اسم الأب واللَّقب والبَلَد بين المترجَم له (إبراهيم بن عليّ السُّكَّريّ الحلِّيّ)، وبين (إبراهيم بن أحمد بن شهاب اليشكريّ الجرفادقانيّ)، وذلك بالاعتماد على نصوصِ جملةٍ من إجازات السيِّد حسين ابن الأبزر الحسينيّ الحلِّيّ (حيًّا سنة ١٠٤٩هـ) لتلميذه السُّكَّريّ، التي ذَكَرَ فيها اسمَ أبيه (عليّ) ونِسبَتَهُ إلى الحلَّة صريحًا. وقد كتبَ الأستاذ أحمد عليّ الحِلِّيّ مقالًا عن حياتِه وإجازاتِه، نُشِرَ في مجلَّة (تراث الحلَّة) العدد الرابع لسنة ٢٠١٧م، فراجِع. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ.

ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٧/٨، ١٤، وفهرس مخطوطات مكتبة المرعشيّ العامّة: ١٨٩/١٢ رقم ٤٦٢٧، ومجلَّة (تراث الحلَّة): ع١٠٧/٤.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل الأجدَر، شيخ إبراهيم السّكر، مُدَّ ظلُّه الأنوَر.

(٣) في (ت): المحصِّلين.

(٤) في (ت): الدنيا.

(٥) هذه الصلاةُ زيادة من (ت).

(٦) (العالي) زيادة من (ت).

٢٠. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ الجَليلِ، بَهاءِ الدِّينِ مُحَمَّد النَّبَاطِيّ[١]، دَامَ ظِلُّه العَالي[٢].

لَا شُبهَةَ فِي مُجَاوَرَتِهِ الـمُدَّةَ [الـمَذكُورَةَ]، أَدَامَ اللهُ فَضْلَهُ وَكَمالَهُ، وَفي اشتِغَالِهِ بِالتّدرِيسِ الـمَذكُورِ عَلى وَجهِ التّحقِيقِ الأَحَقِّ، وَالتّدقِيقِ الأَدَقِّ، وَقَد شَاعَ وَاشتَهَرَ فِي الكَمالِ وَالفَضْلِ وَالعِلمِ، وَالصّلَاحِ وَالسّدَادِ وَالتّقوَى، وَالانفِرَادِ بِحَالِهِ مُشتَغِلًا بِالأُمُورِ الدّينِيَّةِ. وَكَتَبَ العَبدُ الخَاطِي، بَهاءُ الدِّينِ بنِ عليّ النَّبَاطِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٣]

---

(١) هو بهاء الدين محمَّد بن عليّ النباطيّ العامليّ، كان من الفضلاء الصلحاء الفقهاء، معاصرًا للحرِّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، وذكرَ أنَّه سكن النجف وتُوفِّيَ بالحلَّة، وتأليف (أمل الآمل) كان في سنة ١٠٩٧هـ كان أبوه عليّ بن أحمد النباطيّ من العلماء الذين تتلمذوا على الشيخ البهائيّ (ت١٠٣٠هـ) فأجازه بثلاث إجازات:

الأولى: على رسالته (القِبلة)، في صفر سنة ١٠١١هـ

والثانية: على شرحه لـ(الاثني عشريّة) لصاحب المعالم، في شهر صفر سنة ١٠١٢هـ

والثالثة: على رسالته (الاثني عشريّات)، في جمادى الأولى سنة ١٠١٢هـ

وله ولد اسمُه محمود، تملَّكَ في سنة ١٠٨٧هـ المجلَّدَ الأوَّلَ من (منهج المقال في علم الرجال) المعروف بـ(الرجال الكبير) للميرزا محمَّد بن عليّ الاسترآباديّ (ت١٠٢٨هـ)، وكان إمضاؤه فيه: (محمود ابن المرحوم المبرور الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ عليّ النباطيّ)، فيظهر منه أنَّ والدَه بهاء الدين قد توفِّيَ قبل سنة ١٠٨٧هـ

ينظر: أمل الآمل: ٤٣/١، والذريعة: ٢٣٨/١ رقم ١٢٥٥، وطبقات أعلام الشيعة: ٨٨/٨، ٤١٦ وفيها تاريخ إجازة البهائيّ لوالد المترجَم على شرح (الاثني عشريّة) في سنة ١٠١٣هـ، ٥٤٦، ٥٥٦.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل الذكيّ، الشيخ بهاء الدين محمَّد النباطيّ، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٣) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٢١. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ الجَلِيلِ المَسعُودِ، السَّيِّدِ مَحمُود[١]، مُدَّ ظِلُّه العَالي[٢].

قَد اتَّضَحَ عِندِي فَضْلُ المُشَارِ إِلَيهِ، وَمُجَاوَرَتُهُ في النَّجَفِ الأَشرَفِ، وَانتِفَاعُ أَكثَرِ الطَّلَبَةِ مِن جَنَابِهِ، أَدَامَ اللهُ تَعَالى فَيضَهُ، بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ. وَحَرَّرَ ذلِكَ العَبدُ الأَقَلُّ مَحمُودٌ الحُسَينِيُّ.

مَوْضِعُ مهرِه العالِي[٣]

---

(١) ذكرَه الشيخ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء الذين أمضوا اجتهادَ المير عماد الدين محمّد الحكيم في النجف في سنة ١٠٧١هـ»، واحتملَ رحمه الله أن يكون هو محمود بن فتح الله الحسينيّ الكاظميّ النجفيّ بعينِه، وهو احتمالٌ غيرُ بعيد. والكاظميُّ النجفيُّ سيِّدٌ جليل، فاضلٌ صالح، من علماء الإماميّة، وُلد في الكاظمية، ونشأ بها طالبًا للعلم، ثُمَّ انتقل إلى النجف الأشرف فسكنها، وأكمل دراسته بها. وَصَفَهُ الحرُّ العامليّ بقوله: «فاضل معاصر، له رسالة في أنَّ أبدان الأئمّة عليهم السلام في قبورهم».

قرأ على جملة من أعلام عصره، منهم: الشيخ محمّد جواد بن سعد الله الأسديّ الكوفيّ الشاعر الكاظميّ (ت١٠٦٥هـ)، وحسام الدين محمود بن درويش عليّ الحلّيّ النجفيّ (توفّي بعد سنة ١٠٧٠هـ)، وله منه إجازة كتبها له على كتاب (معالم الدين) للحسن بن الشهيد الثاني (ت١٠١١هـ)، وفخر الدين بن محمّد عليّ الطريحيّ النجفيّ (ت١٠٨٥هـ)، قرأ عليه (الاستبصار).

صنَّفَ كُتُبًا عدَّة، منها: رسالة في تقسيم الخُمس في عصر الغيبة، وكتابٌ في أُصول الدين، وتفريج الكربة في إثبات الرجعة، ورسالة في بقاء جسد الإمام والنبيّ صلى الله عليه وآله في قبورهم وعدم صعودهم بعد ثلاثة أيام. تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٥هـ

ينظر: أمل الآمل: ٣١٦/٢، ورياض العلماء: ٢٠٤/٥، وتعليقة أمل الآمل للأفندي: ٣١٣، وروضات الجنّات: ٢١٦/٢، وأعيان الشيعة: ١٠٩/١٠، ومعارف الرجال: ١٨٥/١، والذريعة: ٩٤/١ رقم ٤٥٥، و١٩٣/٢ رقم ٧٣٦، و٢٣٠/٤، ٣٨٨ رقم ١٧٠٣، و١٣١/١١ رقم ٨١١، وطبقات أعلام الشيعة: ٥٥٠/٨، ٥٥٣، ٥٥٦، وتراجم الرجال: ٨٠٨/٢ رقم ١٥١٨، ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ١٠٥٦/٣.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل الجليل، النجيب المسعود، السيِّد محمود، مُدَّ ظلُّه الممدود.

(٣) (العالي) زيادة من (ت).

٢٢. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ الذَّكِيِّ، الشَّيخِ مُحَمَّد الكَاظِمِيِّ[١]، دَامَ ظِلُّه العَالي[٢].

خَيرُ الكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، إِنَّهُ فَرِيدُ عَصْرِهِ، وَوَحِيدُ دَهرِهِ، وَفَّقَنا اللهُ وَإِيَّاهُ، إِنَّهُ عَلى

---

(١) ذكرَهُ الشيخ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء المجيزين المصدِّقين لاجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف ١٠٧٠هـ [١٠٧١- ض]، موصوفًا هناك بـ(الشيخ الفاضل الذكيّ، الشيخ محمَّد الكاظميّ)».
واستظهَرَ -رحمه الله- أنَّ هذا المصدِّقَ هو غيرُ (محمَّد ابن شمس الدين القاري الكاظميّ)؛ لأنَّ الأخيرَ كان في إيران، بل في إصفهان خاصّةً، وصاحبُ الترجمة مجاور بالنجف مع سائر علماء الدِّين الذين كانوا بها في ذلك العصر، والذين صدَّقوا كلُّهم باجتهاد الميرزا عماد المذكور.
أقول: لأنَّ الصحيفةَ لم يُذكَر فيها اسمُ أحدٍ من الأعلام بتمامِه، واكتُفِي بِذِكر كلِّ واحِدٍ منهم بلقبِه واسمِه ونِسبَتِه، وربَّما زِيدَ اسمُ أبيه، أو بعض ذلك فحسب، فإنَّه يُحتمَل أن يكون (الشيخ محمَّد الكاظميّ) الوارد اسمُه في الصحيفة هو نفسُه (محمَّد أمين بن محمَّد عليّ بن فرج الله الكاظميّ)، صاحب كتاب (هداية المحدِّثين) المعروف بمشتركات الكاظميّ، فإنَّه لا يُعلَم عن تاريخ ولادته أو وفاته شيء، غير أنَّه مِن أعلام القرن الحادي عشر، وربَّما أدرك القرن الثاني عشر- كما سيأتي-؛ لأنَّه ممَّن قرأ وتتلمذ على الشيخ فخر الدين الطريحيّ، الذي تُوُفِّيَ سنة ١٠٨٥هـ بعد أنْ عُمِّرَ وطعن في السنِّ جدًّا، والوارد اسمُه في الصحيفة كأحد المصدِّقين عليها.
فإنَّ الكاظميَّ شرحَ كتابَ شيخِهِ الطريحيّ (جامع المقال) في سنة ١٠٧٩هـ، ووهم فيه الميرزا الأفندي فذَكَرَ أنَّ للكاظميِّ كتابًا اسمُه (جامع المقال)، والحال أنّه لشيخِهِ الطريحيّ، وللكاظميِّ شرحٌ عليه، وبعد هذا الشرح ألَّف كتابَه (هداية المحدِّثين) في سنة ١٠٨٥هـ.
ترجَمه الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في أعيان القرن الثاني عشر، وذَكَرَ أنَّه رأى إجازته لتلميذه محمَّد حسين التبريزيّ بتاريخ ١٠٩١هـ على ظهر نسخة من (هداية المحدِّثين) يروي فيها عن شيخه فخر الدين الطريحيّ.
وذكره الحرُّ العامليُّ بقوله: «فاضل فقيه، صالح جليل، معاصر»، وكذا عبَّر عنه الميرزا الأفندي في رياضه، ومِن قول الشيخ الحُرِّ استظهرَ الشيخُ الطهرانيُّ حياةَ الكاظميِّ في سنة تأليف (أمل الآمل) وهي سنة ١٠٩٧هـ. وذكر الطهرانيُّ أيضًا أنّه رأى نسخةً من (نهاية التقريب في شرح التهذيب) عليها تملُّك سَمّيِّ الشيخ محمَّد أمين الكاظميّ بخطّه في سنة ١١١٨هـ، فيظهر منه أنّه كان حيًّا في هذا التاريخ، إذ ليس ببعدٍ أن يكون مِن المعمَّرين أيضًا كشيخه الطريحيّ، فلاحظ.
ينظر: أمل الآمل: ٢٤٦/٢، ورياض العلماء: ٣٧/٥، وروضات الجنّات: ١٣٨/١ (ضمن ترجمة محمَّد أمين الأستر آباديّ)، والذريعة: ١٧٢/١٣، و١٩٠/٢٥ رقم ٢٠٥، وطبقات أعلام الشيعة: ٥٣٦/٨، ٨١/٩، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٣٤٧/١٢.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الجليل، النبيل الفاضل الزكيّ، الشيخ محمَّد الكاظميّ، مُدَّ ظِلُّه العالي.

مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ. وَكَتَبَ مُحَمَّدٌ الكَاظِمِيُّ.

مَوضِعُ مهرِهِ[1] [العَالي]

(١) (مهره) زيادة من (ت).

٢٣. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ النَّجِيبِ، الفَاضِلِ الذَّكِيِّ المُتَّقِي، مِير أَبُو[١] طَالِبٍ الحُسَينِيِّ[٢]، دَامَ ظِلُّهُ العَالِي[٣].

عَلِمْتُ وَشَاهَدتُ الأُستَاذَ الأَفضَلَ الأَعقَلَ، المُحَقِّقَ الأَلمَعِيَّ، مَالِكَ الكَمالِ الصَّورِيِّ وَالمَعنَوِيِّ، سُلطَانَ المُدَقِّقِينَ، عِمادَ المُجتَهِدِينَ[٤]، أَبا[٥] الخَيرِ مِيرزَا عِمَاد الدِّينِ العَلّامَةَ[٦] المُشَارَ إِلَيهِ، مِنَ الحُكَماءِ الرَّبّانِيِّينَ -أَدَامَ اللهُ ظِلَّهُ البَهِيَّ- فِي النَّجَفِ الأَشرَفِ، على كَمَالِ حُسنِ السّلُوكِ فِي سَبِيلِ الارتِقَاءِ، وانتَفَعَ مِن عِلمِهِ[٧] عَقلٌ كَثِيرٍ مِنَ العُقَلاَءِ وَالعُلَماءِ[٨]، بِأَيِّ عِلمٍ شَاءَ، وَشَاهَدتُ[٩] بَعضَ الفُضَلاءِ مِنَ النّجَباءِ -وَهوَ مِيرزا رَفِيعَا[١٠]- أَنَّهُ بَعدَ مُطَالَعَتِهِ تَصَانِيفَهُ

---

(١) كذا وردت (أبو) في النسختَين بالرفع، وحقُّها الخفض، ولأنّي لم أقِف له على ترجمة أبقيتُها على حالِها؛ لاحتمال أن يكونَ اسمُه (أبو طالب) فيلازم حالةً واحِدة.

(٢) أبو طالب بن أبي جعفر الحسينيّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، لَم أقِف له على ترجمة، ذَكَرَهُ الشيخُ الطهرانيّ بقوله: «هو أحدُ العلماء الذين صدَّقوا اجتهادَ المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف عام ١٠٧١هـ، ووُصف هناك بـ(السيِّد النجيب الفاضل، الزكيّ المتَّقي، المير أبو طالب بن أبي جعفر الحسينيّ)». ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ٣٠٠/٨.

(٣) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الفاضل الفهيم الذكيّ، العادل العاقل المتَّقي، مير أبو طالب الحسينيّ، دام ظلُّه البهيّ.

(٤) في (ش): المجتهد.

(٥) في (ش) و(ت): (أبو)، والأصحُّ ما أثبتُّه؛ لأنَّ احتمالَ أن تكون (أبو) هنا صحيحةً بناءً على القطع عن البدليّة بعيدٌ، فتأمَّل.

(٦) ليس في (ت): العلامة.

(٧) في (ت): وانتفع منه.

(٨) في (ت): العلماء والعقلاء.

(٩) في (ت): وعاينتُ.

(١٠) يُنظَر توثيقُه بالرقم (١).

النَّجِيبَةَ، وَتَكَلُّمِهِ[١] مَعَهُ، رَجَّحَ تَحقِيقَاتِهِ العَلِيَّةَ على تَحقِيقَاتِ فُضَلاءِ[٢] السَّلَفِ مِنَ العُلَماءِ وَالحُكَماءِ[٣]، وَكَتَبَ لَهُ - في ضِمْنِ كِتَابِهِ[٤]- مَا يَدُلُّ عَلى كَمالِ فَضلِهِ في كُلِّ مَعلُومٍ، وَعُلُوِّ اجتِهَادِهِ في جَمِيعِ العُلُومِ، وَجَمَالِ عِلمِهِ، وَحُسْنِ اعتِقَادِهِ بالأُمُورِ الدّينِيَّةِ على العُمُومِ[٥]، بِبَرَكَةِ مُسَارَعَتِهِ في خَيرِ المُجَاهَدَاتِ على مَوْقِفِ الرّضَاء، ذلِكَ فَضْلُ الله يُؤتِيهِ مَن يَشَاء. حَرَّرَهُ العَبدُ المُحتَاجُ إلى رَحمَةِ الله[٦] الغَنِيِّ، أَبُو طَالِبِ بنُ أَبي[٧] جَعفَر الحُسَينِيُّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العَالِي[٨]

(١) في (ش): قد كلَّمه، وما أثبتُّه من (ت).

(٢) في (ت): الفضلاء.

(٣) ليس في (ت): من العلماء والحكماء.

(٤) (في ضمن كتابه) زيادة من (ت).

(٥) ليس في (ت): على العموم.

(٦) في (ت): (ربِّه) بدل (الله).

(٧) في (ش): (أبو)، وما أثبتُّه من (ت).

(٨) (العالي) زيادة من (ت).

٢٤. صُورَةُ خَطِّ العَالِم الفَصيح، الفَاضِلِ الذّكيّ، مَولَانا مُحَمّد حُسَين[١] الكِتَاب دَار[٢]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٣].

قَد عَلِمتُ عِلمًا يَقِينًا، وَحَقَّقتُ تَحقِيقًا مُبِينًا، بِأَنَّ الحَكِيمَ المُحَقِّقَ، المُدَقِّقَ الفَاضِلَ، العَلّامَةَ[٤] النّحرِيرَ، المَذكُورَ اسمُهُ السّامِي في صَدرِ هذا الإنشَاءِ وَالتّحرِيرِ، قَد بَذَلَ جُهدَهُ وَطَاقَتَهُ في المُدَّةِ المَرقُومَةِ في هذا المَكَانِ المُقَدَّسِ الشّرِيفِ، في مَا هو مَذكُورٌ في هذا الكِتَابِ، مِنَ الزُّهدِ وَالقَنَاعَةِ، وَالتَّدرِيسِ وَالاشتِغَالِ بِالتَّصنِيفِ، لَم يُسمَعْ مِنهُ -دَامَ ظِلُّهُ- في هذِهِ المُدَّةِ في حَقِّ المُؤمِنِينَ إلّا قَولُ الخَيرِ وَالصَّوَابِ، مُجتَنِبًا عَن قَولِ الشَّرِّ في حَقِّهِم غَايَةَ

---

(١) في هامش (ش): وهو منشئُ أصلِ الصحيفةِ وراقِمُها.

(٢) هو محمَّد حسين بن محمَّد عليّ الكتابدار، ذَكَرَ الشيخ الطهرانيُّ أنَّ أباه كان خادمَ الحرم الغرويّ الشريف، وأنَّ المترجَم ممَّن صدَّق على اجتهاد البافقيّ سنة ١٠٧١هـ، فقال: «هو من العلماء المصدِّقين باجتهاد المير عماد الدين محمَّد الحكيم في النجف في ١٠٧١هـ، وكتَبَهُ - أي تصديقَه- بخطِّه في صحيفةٍ كتبَ فيها تصديقاتِ كلِّ هؤلاء عن خطوطهم، وهم نيِّف وثلاثون من كبار العلماء، والصحيفة كلُّها بخطِّ صاحب الترجمة..»، ثمَّ ذَكَرَ أنَّ هذه النسخةَ من الصحيفة موجودة عند السيِّد شهاب الدين المرعشيّ.
نَسَخَ بخطِّ يدِه كتابَ (الأنوار البدريّة في دفع شُبَه القدريّة)، فرغ منه بتاريخ سلخ ذي الحجَّة سنة ١٠٨٦هـ، وكان إمضاؤه عليها بقوله: «محمَّد حسين بن محمَّد عليّ القمِّيّ النجفيّ، أصلًا ومولدًا، الخادم الكتابدار في الغريّ». وذكر -رحمه الله- أنَّه كتَبَ إجازةً بخطِّه للسيِّد قوام الدين محمَّد لقراءة دعاء الاحتجاب، وإمضاؤه فيه: «العبد محمَّد حسين القمِّيّ النجفيّ الخادم الكتابدار في الغريّ، في شهر شعبان المعظَّم ١٠٩٨هـ». له تعليقات لطيفة على كتاب (عُمدة الطالب) لابن عِنبة (ت٨٢٨هـ)، طُبِعت في العدد الأوّل مِن مجلّة (مخطوطاتنا) الغرّاء، الصادرة عن العتبة العلويّة المقدّسة. وُلِدَ سنة ١٠٣١هـ، وكان حيًّا سنة ١٠٩٨هـ
ينظر: طبقات أعلام الشيعة: ١٨٠/٨، ومجلّة مخطوطاتُنا: ع١١٢/١.

(٣) في (ت): صورة خطِّ العالم العادل، الذكيّ النظّار، مولانا محمَّد حسين الكتابدار، مُدَّ ظلُّه العالي.

(٤) ليس في (ت): العلاّمة.

الاجتِنَابِ، فَمَرتَبَتُهُ في هذِهِ الخصُوصِيّاتِ أعلَى الـمَرَاتِبِ، وَهـذِهِ مَوهِبَةٌ لَهُ مِن وَاهِبِ الـمَوَاهِبِ، رَزَقَهُ اللهُ سَعَادَةَ الدّارَينِ، وَحَبَاهُ بِمَا تَقَرُّ بِهِ العَينُ. وَكَتَبَ دَاعِيهِ أَقَلُّ الأَقَلِّينَ، فَقِيرُ عَفوِ رَبِّهِ الدّائِمِ، حُسَينُ بنُ مُحَمَّد عليّ الخَادِم، عُفِيَ عَنهُما.

مَوْضِعُ مهرِه العَالِي[1]

(١) (العالي) زيادة من (ت).

٢٥. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ المُتَّقِي، مَولَانا حَاجِي مُحَمَّد القَاري[١]، دَامَ ظِلُّهُ العَالي[٢].

المَعلُومُ المُشَاهَدُ عِندِي أَنَّ العَلَّامَ الفَهَّامَ، النَّجِيبَ الشَّرِيفَ، الفَاضِلَ الكَامِلَ، المُحَقِّقَ الأَلمَعِيَّ، المُؤمِنَ المُكَمَّلَ، الذَّكِيَّ المُتَّقِي، عِمادَ المُجتَهِدِينَ، مِيرزا عِماد الدِّين، العَلّامَةَ[٣] المُشَارَ إِلَيهِ -أَدَامَ اللهُ فَضَائِلَهُ وَإِفَادَاتِهِ عَلى العَامِلِينَ[٤]- كَانَ في مُدَّةِ إِقَامَتِهِ في النَّجَفِ الأَشرَفِ عَلى حُسنِ سُلُوكِهِ لَا يُتَصَوَّرُ مَا فَوقَهُ، وَكَانَ خَمسَ سِنِينَ تَقرِيبًا في هذِهِ المُدَّةِ[٥] -بِالتِمَاسِ المُؤمِنِينَ- مُشتَغِلاً بِالتَّدرِيسِ، وَمُبَاحَثَةِ أَيِّ عِلمٍ يُرَادُ، على كَمَالِ الاستِعدَادِ، فَاستَفَادَ مِن فَيضِ إِفَادَاتِهِ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ الأَذكِيَاءِ، بِوَاسِطَةٍ، أَو بِلَا وَاسِطَةٍ، وَكُلُّهُم كَانُوا شَاكِرِينَ لِنِعمَةِ وُجُودِهِ،

---

(١) محمَّد القارئ النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، ذكره الطهرانيّ بقوله: «ساكنُ النجف، من العلماء الذين كتبوا تصديقاتهم وشهاداتهم باجتهاد المير عماد الدين محمَّد حكيم في النجف في ١٠٧١هـ، ووُصف هناك بـ(الفاضل النقيّ، مولانا الحاج محمَّد) إلخ، والظاهر أنَّه غير محمَّد القاري علاء الدين».

أقول: علاء الدين محمَّد القارئ مِن أعيان القرن الحادي عشر، ذَكَرَ الطهرانيُّ أنَّ تلميذَه صفيَّ الدين بن محمَّد ظهير قد نَقَلَ في سنة ١٠٨١هـ في كتابه (السفينة) كثيرًا من الفوائد العِلميَّة عن خطِّ أُستاذه هذا، واصفًا إيَّاه بقوله: «.. لؤلؤ بحر الفضل والكمال، مولانا علاء الدين محمَّد القارئ، رحمه الله».

فلا يبعدُ أن يكون هو عينه (النجفيّ) الذي صدَّق باجتهاد البافقيّ، فإنَّ حياتَه في سنة ١٠٧١هـ محتمَلة؛ لأنَّه على كلِّ حال توفِّيَ قبل سنة ١٠٨١هـ، كما يظهَرُ مِن ترحُّمِ تلميذه عليه في السنة المذكورة، وربَّما تُوُفِّيَ في السنةِ نفسِها التي تَرحَّم عليه فيها تلميذُه، ونُسِخَت فيها هذه التوثيقات في نسخة تبريز، والله العالِم.

ينظر: الذريعة: ١٩٣/١٢ رقم ١٢٩٤، وطبقات أعلام الشيعة: ٥٣٣/٨، ٥٣٤.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالِم الفاضل المتَّقي، العابد الصالح الواقعي، الساجِد الخالص للباري، مولانا حاجي محمَّد القاري، دامَ ظلُّه العالي.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) ليس في (ت): على العاملين.

(٥) ليس في (ت): المدَّة.

وَمُعتَقِدِينَ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَهُ إِنَّما هُوَ مِن تَأْيِيدَاتِ الله تَعَالى وَجُودِهِ، وَمُؤَيِّدُ ذلِكَ مَا كَتَبَ لَهُ - في ضِمْنِ كِتَابِهِ[1]- بَعضُ الفُضَلاَءِ مِنَ النُّجَبَاءِ -وَهوَ مِيرزا رَفِيعَا[2]- مَا يَدُلُّ على عُلُوِّ حَالِهِ، وَفَضلِ كَمَالِهِ في مَرتَبَةٍ أَعلَى مِمّا فَوقَ الاجتِهَادِ[3]، وَدَرَجَةٍ أَقصَى مِن حُسنِ الاعتِقَادِ؛ لِكَثْرَةِ مُسَارَعَتِهِ في الخَيرَاتِ بالارتِقَاءِ، وَشِدَّةِ مُجَاهَدَتِهِ في الطّاعَاتِ على مَوقِفِ الرِّضَاءِ، ذلِكَ فَضلُ الله يُؤتِيهِ مَن يَشَاءُ. حَرَّرَهُ العَبدُ المُذنِبُ، حَاجِي مُحَمَّد القَارِي الإصفَهَانيُّ، المُجَاوِرُ بِالغَرِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[4]

(١) (في ضمن كتابه) زيادة من (ت).

(٢) (وهو ميرزا رفيعا) زيادة من (ت).

(٣) جاء في هامش (ت): (مِن) في (مِمَّا) بيانٌ لـ(أعلى)، والمراد بـ(ما فوق الاجتهاد) - المصطلح الظنّيّ البيانيّ- هو الاجتهاد اليقينيّ البرهانيّ، الذي هو تحت الاعتضاد العينيّ اللّدُنّي.

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٢٦. صُـورَةُ خَـطِّ الشّيخِ الفَاضِـلِ الجَلِيّ، الـشّيخِ حُسَـين الخمايسِـيّ[١]، دَامَ

(١) هو الشيخ حسين بن عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى النجفيّ الشهير بالخمايسـيّ، فاضلٌ محقِّق زاهد، مِن أجلّة العلماء الأفاضل، والفقهاء الأماثل، من أسـرة عُرِفت بالعلم والتقوى، أسَّسَ بنيانَها جدُّهم الأعلى الشيخ يحيى الخمايسـيّ (ق١٠) الذي هاجَـرَ كهلًا مِن قريتِهِ في (المكريَّة) مِن ضواحي الحِلَّة إلى النجف الأشـرف، فجَدَّ في طلب العِلم حتَّى صارَ مِن العلماء المرموقين، فكان أوَّلَ المهاجـرين من الخمايسيِّين لطلب العِلم.

وصفه تلميذُه أحمد بن إسماعيل الجزائريّ (ت١١٥١هـ) صاحب (آيات الأحكام) في إجازته لولده بقوله: «شيخنا الأجلّ، الفاضل الأكمل»، ووصفه السيِّد عبد الله التستريّ (ت١١٧٣هـ) سبط السيِّد نعمة الله الجزائريّ (ت١١١٢هـ) في إجازته الكبيرة بـقوله: «العلَّامة الفهَّامة، المحقِّق الزاهد». يروي عن والدِه الشيخ عبد عليّ الخمايسـيّ (ت١٠٨٤هـ) الذي تقدَّمت ترجمتُه. وذكرَ الطهرانيُّ أنَّه رأى نسخةً من كتاب (الاستبصار) بخطِّه، فرغ منها في النجف الأشـرف بتاريخ يوم الثلاثاء سنة ١٠٧٧هـ تُوفِّيَ في حدود سنة ١١٠٧هـ

ترجم له الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ في موضعين من طبقاته، الأوَّل: في أعلام القرن الحادي عشـر، والثاني: في أعلام القرن الثاني عشـر، وتبعته في ذلك اللجنةُ العلميَّة في (موسوعة طبقات الفقهاء)، فلاحظ.

وللفائدة أقول: الظاهر أنَّ الشيخ حرز الدين قد وَهِمَ لَـمَّا ذَكَرَ في كتابه (معارف الرجال) أنَّ الجدَّ الأعلى لآل الخمايسـيّ -الشيخ يحيى- قد تُوُفِّيَ في سنة ١١٦٠هـ، وأنَّه قد تتلمذَ على الشيخ محمَّد بن جابر بن عبَّاس النجفيّ (حيًّا سنة ١٠٣٧هـ، وقيل ١٠٥٠هـ) وهو أيضًا شيخُ حفيدِهِ عبد عليّ الخمايسـيّ (ت١٠٨٤هـ)، وهذا الأمر غيرُ وارِدٍ مطلَقًا؛ إذ كيف يمكن أن تتَّفقَ وفاةُ الحفيد العالِم عبد عليّ قبل وفاة جدِّه الأعلى بحدود (٧٦) سنة؟! بل كيف يمكن للشيخ يحيى (الجدِّ) المتوفَّى -على زعمِه- سنة ١١٦٠هـ أن يتتلمذَ على الشيخ محمَّد بن جابر المتوفَّى حدود سنة ١٠٥٠هـ والفارقُ بينهما أكثر من (١١٠) سنة؟! فهذا غير صحيح كما سيأتي.

فمحمَّد بن جابر المذكور قرأ عليه جماعةٌ، وروى عنه آخـرون، منهم: فخر الدين الطريحيّ (ت١٠٨٥هـ)، وعبد عليّ الخمايسـيّ النجفيّ - والد المترجَم، وحفيد الشيخ يحيى الجدّ-، ومحمَّد طاهر بن محمَّد حسين النجفيّ القمّيّ (ت١١٠٠هـ)، والسيِّد مرتضـى الحسينيّ السـرويّ المازندرانيّ الذي أجاز له في سنة ١٠٣٧هـ فكيف يمكنُ أن يكون أحفادُ الشيخِ يحيى الجدِّ تلامذةً لمحمَّد بن جابر؟! وكيف يمكنُ أن يكون تلامذةُ ابن جابر من المتأخِّرينَ عنه بطبقة أو أكثر؟!

وَزِد على ما تقدَّم أنَّ تتلمذَ حفيدِه عبد عليّ الخمايسـيّ على ابن الأبزر الحسينيّ الحلِّيّ (كان حيًّا

ظِلُّهُ الـوارِفُ[١].

قَـد عَلِمـتُ وَشَـاهَدتُ الأُسـتَاذَ الأَفضَـلَ، وَالأَجَـلَّ الأَكمَـلَ[٢]، سُـلطَانَ الـمُحَقِّقينَ، عِمادَ الـمُجتَهِدينَ، مِيـرزا عِمـاد الدّيـن العَلّامَـةَ[٣]، كَانَ فـي النّجَـفِ الأَشـرَفِ مُـدَّةَ خَمـسِ سِـنِينَ قَـد اسـتَفَادَتْ[٤] مِنـهُ جَماعَـةٌ مِـنَ الـمُؤمِنِينَ وَخِـلّانِ اليَقِيـنِ، وَأَنَّـهُ لَا شَـكَّ فـي زُهـدِهِ وَعِفَّتِـهِ، وَعِلمِـهِ وَبَرَاعَتِـهِ، وَقُـوَّةِ حَدَسِـهِ وَإِدرَاكِـهِ، وَتَحقِيقِـهِ

سنة ١٠٤٩هـ) يؤكِّدُ نفيَ صحَّةِ وفاةِ الشيخ يحيى جدِّ آل الخمايسـيّ في سنة ١١٦٠هـ ولم أجد أحدًا ذَكَرَ سنةَ وفاة الجدّ، لكن يبدو - بناءً على ما تقدَّم- أنَّه مِن أعلام أواخِر القرن العاشـر الهجريّ؛ لأنَّه أوَّل المهاجرينَ من الخمايسيِّينَ لطلب العلم في النجف الأشـرف وكان حينها كَهلًا، فصار غارسَ بذرةِ طلب العِلم عند آل الخمايسـيّ هناك.

نعم، قد يكون السببُ وراءَ هذا الوَهم الذي حصل عند الشيخ حرز الدين هو اشتراكُ اسمِ الجَدِّ مع اسم حفيدِ حفيدِهِ (يحيى بن حسين بن عبد عليّ)، المعروف بـ(محمَّد يحيى) للتفخيم والتبجيل، وكان له ولدٌ عالمٌ أيضًا اسمُه (عبد عليّ) كَاسمِ جدِّه، وهذا الحفيد (يحيى) قد تُوُفِّيَ سنة ١١٦١هـ، كما هو مثبت في التاريخ الشعريّ للسيِّد صادق الفحّام (ت١٢٠٥هـ): (العلمُ ماتَ لموتِ يحيى والأدب)، المكتوب على لوح قبـره بالنجف في الإيوان الثاني على يمين الداخل إلى الصحن الغرويّ الشـريف من باب القبلة، وهو يوافق سنة ١١٦١هـ وليس كما ذكرَ الشيخ جعفر محبوبة مِن أنَّه يوافق ١١٦٢هـ، ولا ما ذَكَرَه الشيخ حرز الدين مِن أنَّه يوافق ١٠٦٠هـ فتنبَّه.

ومِن ذلك يظهر أنَّ القبر والتاريخ الذي عليه هو للحفيد وليس للجدّ، خلافًا لما ذهب إليه حرزُ الدين، والله العالم.

ينظر: الإجازة الكبيرة للتستريّ: ٨٧- ٨٨، ولؤلؤة البحرين: ١١٢، وخاتمة المستدرك: ١٤٨/٢، وتكملة أمل الآمل: ٤٧٩/٢ رقم ٥٦٣، و٢٣٥/٦ رقم ٢٦٨٠، وديوان السيِّد صادق الفحّام: ٢٣٧، ومعارف الرجال: ٣ /٢٨٨- ٢٩٠ رقم ٥٤٠، وأعيان الشيعة: ٦٦/٦، وماضـي النجف وحاضـرها: ٢٥٢/٢- ٢٥٧، والذريعة: ١٤٠/١ رقم ٦٥٧، وطبقات أعلام الشيعة: ١٦٦/٨، ٣٣٠، ٦٣٨، و ٢٠٢/٩، ٤٣٧، ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف: ٥٢٧/٢، ٥٢٨، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٤٠٠/١١، ٢٥٣، و٤٦١/١٢.

(١) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل المتَّقي، العادل العاقل النبيل الزكيّ، الشيخ حسين الخمايسـيّ، أدام الله ظلَّه العالي.

(٢) في (ت): الأستاذ الأعلم الأفضل الأكمل.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) في (ت): استفاد.

لِلمَعقُـولَاتِ، وَتَدقِيقِـهِ فـي الـمَنقُولَاتِ[١]، وَأَنَّـهُ مِـنَ الحُكَمـاءِ الرَّبَّانِيِّيـنَ، وَالعُلَمـاءِ الـمُحَقِّقِينَ، كَمـا هُـوَ مَعْلُـومٌ عِنـدَ ذَوِي العُقُـولِ وَالآدَابِ، وَمُعَيَّـنٌ عِندَ أُولِي الإِدرَاكِ وَالأَلبَـابِ، وَهُـوَ كَمـا هُـوَ الـمَذكُورُ، وَفَـوقَ مَـا فـي هَـذا الـمَزبُورِ، وَأَنَـا الفَقِيرُ إِلى الله الغَنِـيِّ، حُسَـينُ بـنُ الـشَيخِ عَبـد عَلـيّ النَّجَفِـيّ، الشَّـهِيرُ بالخَمايْسِـيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ الـعالِي[٢]

(١) في (ت): للمنقولات.

(٢) (العالي) زيادة من (ت).

٢٧. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ الجَلِيلِ، الشَّيخِ مُحَمَّد الخَمَايْسِيّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ[٢].

أَيقَنتُ بِمَا عَلِمْتُ بِالمُعَاشَرَةِ فِي المُدَّةِ المَدِيدَةِ، وَالاسْتِفَادَةِ مِنَ التَّحقِيقَاتِ السَّدِيدَةِ، وَالتَّدقِيقَاتِ المُفِيدَةِ، الشُّموسَ الطَّالِعَةَ فِي آفَاقِ العُلُومِ الحِكْمِيَّةِ لِلشَّيخِ الأَجَلِّ الأَكبَرِ[٣]، الأَعقَلِ الأَسعَدِ، أَكمَلِ المُتَّقِينَ الصُّلَحَاءِ، أَفضَلِ[٤] الفَائِقِينَ العُلَمَاءِ، الذِينَ جَعَلَهُمُ اللهُ وَرَثَةَ الأَنبِيَاءِ، وَفَضَّلَ مِدَادَهُم عَلَى دِمَاءِ الشُّهَدَاءِ، وَجَعَلَهُم كَأَنبِيَاءِ بَنِي إِسرَائِيلَ الأَصفِيَاءِ، وَرَفَعَهُم الدَّرَجَاتِ العُلَى، يَرفَعُ اللهُ الذِينِ أُوتُوا العِلمَ دَرَجَاتٍ، إِنَّهُ كَانَ فِي المُدَّةِ المَذكُورَةِ مُنفَرِدًا بَخَوَاصٍّ مِنَ السُّلُوكِ، وَحُسنِ السِّيرَةِ بِالإِفَادَةِ وَالتَّعلِيمِ عَلَى نَهجِ قَانُونِ الحِكْمَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَضَبطِ القَاعِدَةِ[٥] العَقْلِيَّةِ، عَامَلَهُ اللهُ بِأَلطَافِهِ الخَفِيَّةِ، وَرَزَقَهُ السَّعَادَاتِ السَّرْمَدِيَّةَ، بِمُحَمَّدٍ سَيِّدِ البَرِيَّةِ، وَالحَمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَأَنَا العَبْدُ الأَحْوَجُ إِلَى رَحمَةِ رَبِّهِ العَلِيِّ، مُحَمَّدُ بنُ الشَّيخِ عَبد عَلِيٍّ النَّجَفِيّ، الشَّهِيرُ بالخَمايْسِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٦]

---

(١) هو الشيخ محمَّد بن عبد عليّ بن محمَّد بن يحيى النجفيّ، الشهير بالخمايسيّ (كان حيًّا سنة ١٠٧١هـ)، كان من أهل العلم والفضل، وفي طبقة أخيه الشيخ حسين الخمايسيّ الذي تقدَّمت ترجمتُه، ولكن لم تكن له الشهرة التي كانت لأخيه، إلَّا أنَّه مِن العلماء، ويظهر من هذه الصحيفة التي كتب فيها كثيرٌ من المجتهدين أنَّه في عِدادهم.

ينظر: ماضي النجف وحاضرها: ٢٥٤/٢، وطبقات أعلام الشيعة: ٥١٥/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الأرشد، القابل لفيضات الواحد الأحد، شيخ محمَّد - دام ظلُّه- الشهير بالخمايسيّ،أدام الله ظلَّه العالي.

(٣) في (ت): (الأمجد) بدل (الأكبر).

(٤) ليس في (ت): أفضل.

(٥) في (ت): قاعدة.

(٦) (العالي) زيادة من (ت).

٢٨. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ النَّجِيبِ، السَّيِّدِ حَسَنِ بنِ سُلَيمانَ[١]، دَامَ ظِلُّهُ[٢].

الـمَزبُورُ اسمُهُ السَّامِي أَعْلَاهُ - لَا زَالَتْ شُمُوسُ فَوَائِدِهِ مُضِيئَةً فِي[٣] أَفْلَاكِ ضَمَائِرِ الـمُستَفِيدِينَ، وَمُؤَلَّفَاتُهُ يَلزَمُهَا لِذَاتِهَا هِدَايَةُ الطَّالِبِينَ- كَمَا ذُكِرَ، وَفَوْقَ مَا ذُكِرَ، وَ[٤] مِن جُملَةِ مَن تَشَرَّفَ[٥] بِخِدْمَتِهِ وَالانتِفَاعِ مِن حِكْمَتِهِ[٦] - دَامَ ظِلُّهُ البَهِيُّ[٧]- فَقِيرُ رَحمَةِ رَبِّهِ الغَنِيِّ الحَمِيدِ[٨]، حَسَنُ بنُ سُلَيمانَ بنِ حُسَينِ بنِ حَدِيدٍ الحُسَينِيُّ، وَكَتَبَ بِيَدِهِ[٩].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[١٠]

---

(١) لَم أقف له على ترجمة، وقد ذَكَرَه الشيخُ الطهرانيُّ في جُملَة مَن صدَّقَ للبافقيّ بالاجتهاد، وذكرَ أنَّه كان من الفضلاء، والظاهر أنَّه كان تلميذًا للبافقيّ. يُنظَر: طبقات أعلام الشيعة: ١٤١/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد العالم الفاضل الرشيد، الكيِّس العاقل العادل السعيد، السيِّد حسن حديد، دام ظلُّه المديد.

(٣) في (ش): (وفي) بزيادة الواو، وما أثبتُّه من (ت).

(٤) (الواو) زيادة من (ت).

(٥) في (ش): (تشرَّفتُ)، وما أثبتُّه من (ت) وهو أوفقُ للسياق.

(٦) في (ت): (منه) بدل (من حكمته).

(٧) ليس في (ت): البهيّ.

(٨) (الحميد) زيادة من (ت).

(٩) ليس في (ت): الحسينيّ وكتب بيده.

(١٠) (العالي) زيادة من (ت).

٢٩. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ الذَّكِيِّ، نَجَف قُلي الأَلْمَعِيِّ[١]، دَامَ ظِلُّهُ[٢].

كُلُّ مَا وَقَعَ فِي الصَّحِيفَةِ مِنَ الفَضَائِلِ وَالفَوَاضِلِ -أَعْنِي النَّفْسِيَّةَ وَالخُلُقِيَّةَ- وَجْهٌ مِن وُجُوهِهِمَا الذَّاتِيَّةِ، بَل عُشْرٌ مِن عُشْرِ رُسُومِهِمَا الطَّبِيعِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِدْرَاكَهُمَا -كَمَا هُوَ حَدُّهُمَا وَحَقِيقَتُهُمَا- لَا يَكُونُ مُيَسَّرًا، بَلْ يَكُونُ مُتَعَسِّرًا، بَلْ مُتَعَذِّرًا. وَأَنا الفَقِيرُ الحَقِيرُ وَإِنْ كُنتُ رَأَيتُهُ فِي مُدَّةٍ قَلِيلَةٍ وَلكِنِّي استَنبَطْتُ مِن شَمَائِلِ كَمَالِهِ النَّفسِيَّةِ وَالخُلُقِيَّةِ كَمَالَاتٍ وَفَضَائِلَ إِنْ أَرَدنَا[٣]أَن نَشْرَحَهَا [فَ]لَيسَتْ مَقْدُورَةً لَنَا، وَلَسْنَا فِي قَولِنَا هَذا مِنَ المُتَكَلِّفِينَ، كَمَا هُوَ دَأْبُ بَعضِ أَهْلِ زَمَانِنَا، بَلْ نَشَأَ ذَلِكَ عَن كَمَالِ اعتِقَادِنَا، وَخلُوصِ عَقِيدَتِنا. زَادَ اللهُ تَوفِيقَاتِهِ فِي مَرْضَاتِهِ، بِحَقِّ الأَنبِيَاءِ [و] المَعْصُومِينَ[٤]، خُصُوصًا خَاتِمَ النَّبِيِّينَ، وَالأَئِمَّةَ الطَّاهِرِينَ. اللَّهُمَّ وَفِّقنِي فِي مَرضَاتِكَ كَمَا وَفَّقتَ المُخْلِصِينَ مِن عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ. حَرَّرَهُ وَكَتَبَهُ الفَقِيرُ المُستَخِيرُ مِن كُلِّ طُلَّابِ اليَقِينِ، العَبدُ نَجَف قلي.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) لَم أقف له على ترجمة، وقد ذَكَرَه الشيخُ الطهرانيُّ في جُملَة مَن صدَّقَ للبافقيّ بالاجتهاد. يُنظَر: طبقات أعلام الشيعة: ٦٠٩/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالم الفاضل الذكيّ، الحكيم الفهيم العادل المتّقي، نجف قلي بيك، خَلَّدَ الله ظلَّه السنيّ البهيّ.

(٣) في (ت): أراد.

(٤) في (ت): (والمرسلين) بدل (المعصومين).

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٠. صُورَةُ خَطِّ زُبدَةِ الفُصَحَاءِ وَالبُلَغَاءِ، مِيرزا أَسَدِ اللهِ[١] الجَوهَرِيِّ[٢].

أَقَلُّ خَلقِ الله، وَأَحقَرُ عِبَادِ الله أَسَدُ الله را علم قطعی حاصل است که انجه صاحب نظران معنی بناه ودیده وران از حقیقت اکاه که هریك یکانه عصر ووحید زمان خودند در باب کیفیت احوال وحقیقت حال حضرة مخدوم الفضلاء واستاذ العلماء ودستور الحکماء قدوة السالکین وزبدة العارفین عالم مرتاض وتربیت یافته مبدا فیّاض برهان قوانین دانائی وببنائی عماد الدین محمد الحکیم البافقی بقلم حقیقت رقم مرقوم ساخته اند هر جند درادای حق شهادات اغماض جایز نداشته اند لیکن اختصار کلام بمقتضای قانون فصاحت منطق برداشته اند بمنشتی از خرمنی قناعت نموده اند الله تعالی ببرکت نفوس قدسیّة همکی را توفیق حق کوهی وحق کنی وحق جوئی نصیب کناد بمحمّد وآله الأمجاد[٣][٤].

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

---

(١) أسد الله الجوهريّ، لَم أقف له على ترجمة، وقد ذكرَ الشيخُ الطهرانيُّ أنَّه من الفضلاء الأدباء الشعراء، وهذا ظاهرٌ مِن وصفِ جامع هذه التوثيقات له بـ(زُبدَة الفصحاء والبلغاء)، وكذا يبدو من النُسخة الثانية لهذه التوثيقات أنَّه كان مِن العلماء الأتقياء. كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ٤٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ العالم الفطن من زبدة الأذكياء، والعاقل الكيِّس من زمرة الأتقياء، ميرزا أسد الله، أدام الله ظلَّه على السناء.

(٣) (بمحمَّد وآله الأمجاد) زيادة من (ت).

(٤) ترجمتُه بالمعنى: حَصَلَ لأقلِّ خَلقِ الله، وأحقَر عبادِ الله، أسدِ الله العِلمُ القطعيُّ بأنَّ ما رَقَمَهُ بقَلَم الحقيقة أُولُو النظر لِكُنْهِ المعنى، والمشاهِدون المطَّلِعون على الحقيقة، والذين كلُّ واحدٍ منهم فريدُ عَصرِه ووحيدُ زمانِهِ، في بابِ أحوال مخدومِ الفضلاءِ وأستاذ العُلَماءِ ودستورِ الحكماءِ، قدوةِ السالكين، وزبدةِ العارفين، العالِم المرتاض والمربَّى لدى المبدَأ الفيَّاض، برهانِ قوانينِ العِلم والشهود، عماد الملَّة والدين، أبي الخير الميرزا عماد الدين محمَّد الحكيم البافقيّ وحقيقةِ حالِه، وإنَّهم وإن لم يجوِّزوا الإغماضَ في أداء حقِّ الشهادة، إلّا أنَّهم عَمِلوا بمقتضى قانون الفصاحة، وقنعُوا بغَرفة من البحر. رزقَ اللهُ الجميعَ ببركةِ النفوسِ القدسيَّةِ عليهم السلام قولَ الحقِّ والعَملَ بالحقِّ، والبحثَ الكثيرَ عن الحقِّ، بمحمَّدٍ وآلِهِ الأمجاد.

(٥) (موضع سجلِّه العالي) زيادة من (ت).

٣١. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ المُتَّقِي، السَّيِّد مُحَمَّد[١] عليّ[٢].

قَد اشتَهَرَ بَينَ العُلَماءِ وَالمُحَصِّلِينَ، وَالمُخَالِطِينَ وَالمُعَاشِرِينَ، مِن سُكَّانِ النَّجَفِ الأَشرَفِ وَغَيرِهِم، مِنَ العُلَماءِ وَالفُضَلاءِ، وَالزُّهَّادِ وَالأَتقِيَاءِ، أَنَّ[٣] الأَخَ الأَعَزَّ مِيرزا عِماد الدِّينِ العَلَّامَةَ[٤] في المَرتَبَةِ العُليَا مِنَ الفَضلِ وَالكَمالِ، وَالعِلمِ وَالاجتِهَادِ، وَأَنَّهُ ممَّن يُثنَى عَلَيهِ في المَحَافِلِ وَالمَجَالِسِ، بَل رُبَّما زَادَ عَلى ذلكَ. حَرَّرَهُ أَقَلُّ[٥] عِبَادِ الله مُحَمَّدُ عليٍّ بنُ عَبدِ الله الحُسَينِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٦]

---

(١) السيِّد محمَّد عليّ بن عبد الله الحسينيّ، لم أقف له على ترجمة وافية، وقد ذكره الشيخ الطهرانيُّ في جُملة العلماء المصدِّقين باجتهاد البافقيّ في هذه الوثيقة. ويُحتَمَل أنَّ هذا السيِّدَ هو عينُه صاحب (فهرست أبواب الكافي وأحاديث كلِّ باب) الذي ذكَرَه السيِّد إعجاز حسين (ت١٢٨٦هـ) وقد وصفَهُ بـ(الفاضل العالِم). كان حيًّا سنة ١٠٨١هـ

يُنظر: كشف الحُجُب والأستار: ٢٧٧ رقم ١٤٨٦، والذريعة: ٣٨٧/١٦ الرقم ١٨٠١، وطبقات أعلام الشيعة: ٣٩٢/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الجليل، الفاضل المتَّقي، السيِّد محمَّد عليّ، دام ظلُّه العالي.

(٣) في (ش) و(ت): (هو أنَّ الأخ..) بزيادة الضمير (هو) فيهما، وليس ثمَّت وَجهٌ لوجودِهِ.

(٤) ليس في (ت): العلاّمة.

(٥) في (ت): حرَّرَه العبد أقلُّ..

(٦) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٢. صُـورَةُ خَـطِّ الشَّـيخِ الفَاضِـلِ الجَليـلِ الـشَّيخِ مَجـدِ الدّينِ[١] ابنِ الشَّـيخِ فَخـرِ الدّين[٢].

مَـا وَقَـعَ فـي هـذهِ الصَّحِيفَةِ مِـنَ الفَضَائِـلِ وَالفَوَاضِـلِ لِلشَّـيخِ الجَليـلِ النَّبيلِ، ذِي النَّفسِ السَّـخِيَّةِ[٣]، وَالشِّـيَمِ الـمَرضِيَّةِ، لاَ شُـبهَةَ فيهِ، وَلاَ شَـكَّ يَعتَـريهِ، حَيثُ حَصَلَ عِنـدي ذلـكَ بالـمُبَاشَـرَةِ البَاطِنَـةِ. حَـرَّرَهُ أَقَـلُّ عِبَـادِ اللـه، مَجـدُ الدّيـنِ وَلَـدُ فَخـرِ الدّيـنِ طُرَيْح.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٤]

(١) بعد بذل الجهد في البحث، لَم أقف على أيِّ ذِكرٍ لـ(مجد الدين) في أولادِ فخرِ الدين الطُريحيّ، ولِذا يُحتَمَل: إمَّا أنَّه أُغفِلَ ذِكرُه في كُتُب التراجم، أو أنَّ (مجد الدين) لقبٌ ثانٍ غير معروف لأحدِ أولادِ فخر الدين المعروفين، واللهُ العالِم.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الجليل، الرشيد بين المحصِّلين، وهو خير نتائج عُمدَةِ المجتهدين، الشيخ مجد الدين، دام ظلُّه.

(٣) في (ت): النجيبة.

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٣. صُورَةُ خَطِّ الفَاضِلِ الجَليلِ، الشَّيخِ الذَّكِيِّ، عَبدِ الحُسَينِ[١] النَّجَفِيِّ[٢].

الـمَزبُورُ اسمُهُ السَّامِي قَد ظَهَرَ عِندي أَنَّهُ عَلَّامَةٌ[٣] مِن أَهلِ الفَضِيلَةِ[٤] وَالاجتِهَاد، وَمِن أَهلِ الصَّلاحِ وَالتَّقوَى وَالسَّدَادِ، باشتِغَالي عَليه، وَمُعَاشَرَتي إِيَّاهُ. كَتَبَ الفَقِيرُ عَبدُ الحُسَينِ بنُ مَنصُورٍ النَّجَفِيّ.

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٥]

---

(١) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكره الشيخ الطهرانيّ بقوله: «من العلماء الذين كتبوا تصديقهم وشهادتهم باجتهاد المير عماد الدين محمّد حكيم البافقي في النجف في ١٠٧١..»، وظنّ -رحمه الله- أنَّ المترجَم هو نفسُه عبد الحسين النجفيّ تلميذ فخر الدين الطريحيّ، الذي قابل نسخة من أُصول الكافي وصحَّحها في سنة ١٠٨٦هـ واللهُ العالِم.
يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ٣١٤/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل الفهيم، المنظور لذوي الأنظار في الغيب والحضور، الشيخ عبد الحسين ابن شيخ منصور، دام ظلُّه.

(٣) ليس في (ت): علاّمة.

(٤) في (ت): الفضيلة الفُضلى.

(٥) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٤. صُورَةُ خَطِّ السَّيِّدِ الفَاضِلِ الجَلِيلِ النَّبِيلِ، السَّيِّدِ إِسْماعِيل[١] الشّولسْتَانيّ[٢].

لَا شَكَّ وَلَا شُبهَةَ فِي أَنَّ العَلَّامَةَ الكَامِلَ الفَاضِلَ، المُشَارَ إِلَيهِ، مُوَحِّدٌ مُتَّقٍ مُرتَاضٌ، مَاهِرٌ فِي أَكثَرِ العُلُومِ، خُصُوصًا فِي الإِلهِيِّ وَالطَّبِيعِيِّ وَالرِّيَاضِيِّ بِأَقسَامِهِ، وَجَمِيعِ مَا تَتَوَقَّفُ هَذِهِ العُلُومُ عَلَيهِ. كَتَبَهُ العَبدُ إِسْماعِيل الحُسَينِيّ الشّولسْتَانيّ[٣].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٤]

---

(١) هو السيِّد إسماعيل الحسينيّ الشولستانيّ النجفيّ، ذَكَرَه الشيخُ الطهرانيّ في جُملَة العلماء الذين صدَّقوا باجتهاد البافقيّ، وذَكَرَ أنَّ السيِّد أبا الحسن بن محمَّد باقر الحسنيّ الحسينيّ (ق١٢) ممّن تتلمَذ عليه، إذ كتب بخطِّه في منتصف ذي الحجَّة سنة ١١٠٦هـ كتابَ (إثبات الواجب) للسيِّد نظام الدين أحمد بن إبراهيم الحسينيّ الدشتكيّ (ت١٠١٥هـ)، وذَكَرَ أنَّه قرأهُ على الشولستانيّ في عنفوان الشباب.
يُنظَر: الذريعة: ١٠٣/١، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٧/٨.

(٢) في (ت): صورة خطِّ السيِّد الحكيم، الفاضل الجليل، السيِّد إسماعيل، دام ظلُّه الظليل.

(٣) (الشولستانيّ) زيادة من (ت).

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٥. صُورَةُ خَطِّ الشَّيخِ الفَاضِلِ، النَّاظِرِ في خَيرِ المَنَاظِرِ الشَّيخِ نَاصِر[١][٢].

عَاشَرْتُ الأُستَاذَ القَيّاضَ الأَنجَبَ، الأَعلَمَ الأَعمَلَ، الأَفضَلَ الأَعقَلَ العَلّامَةَ[٣]، مُدَّةَ اثنَتي عَشَرَةَ سَنَةً تَقرِيبًا، مُعَاشَرَةً تَامَّةً، نَاكِبًا[٤] أعمالَهَ في أَحوَالِهِ، مُجرِبًا أَفعَالَهُ في أَقوالِهِ، أَدامَ اللهُ تَعَالى فَضلَ خَيرِ وُجُودِهِ وَكَمالِهِ، وَفَيضَ حُسْنِ جُودِهِ وَإِقبَالِهِ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ المُصطَفَى وَآلِهِ، وَشَاهَدتُهُ في جَمِيعِ الأَوْقَاتِ وَالأَحْوَالِ مَحْضَ الخَيرِ وَالحَقِّ في الأَفعَالِ، وَصِرفَ نَفسِ الأَمْرِ[٥] وَالصِّدقِ في الأَقوَالِ، وَعَلِمتُ عِلمًا[٦] يَقِينًا -على قَدرِ قُوَّةِ الحَالِ- أَنَّهُ في كُلِّ عِلمٍ مِنَ العُلُومِ المُتَعَارَفَةِ وَحِيدُ زَمَانِهِ، وَفي كُلِّ[٧] كَمالٍ مِنَ الكَمالاتِ الإِنسَانِيَّةِ فَرِيدُ أَوَانِهِ، وَرَأَيتُ كُلَّ عَاقِلٍ عَارِفٍ بِحَالِهِ[٨]، اطَّلَعَ على خُصُوصِيَّاتِ أَحوَالِهِ، حَكَمَ بِأَنَّهُ مَجمَعٌ لِكَمالاتِ[٩] الأَكمَلِينَ، وَمَنبَعٌ لِحَيثِيّاتِ الأَعقَلِينَ، حَيثُ مَا رَأَى أَحَدٌ

---

(١) في (ت): صورة خطِّ الشيخ الفاضل، الكيِّس الناظر، الشيخ ناصر، دام ظلُّه الظاهر.

(٢) لَم أقف له على ترجمة، وقد ذَكَرَه الشيخ الطهرانيُّ بما لا مزيد على ذِكر اسمِه، وأنَّه ممَّن شهدوا للبافقيّ. ينظر طبقات أعلام الشيعة: ٦٠٧/٨.

وأغلبُ الظنّ أن يكون (الشيخ ناصر) المذكور هو نفسه (ناصر بن الحسين الخطيب النجفيّ) الذي ترجم له الشيخ الطهرانيُّ في طبقاته، فهو في طبقة الأعلام المؤيِّدين الواردة أسماؤهم في هذه التوثيقات، واللهُ العالِم. يُنظر: طبقات أعلام الشيعة: ٨/ ٢٠٨.

(٣) ليس في (ت): العلاّمة.

(٤) نَكَبَ: بمعنى كَبَّ، وفي الحديث (نَكَبَ كِنَانَتَه فعَجَمَ عيدَانَها) أي كَبَبتُها، يُنظر لسان العرب: ٧٧٠/١ (مادّة نَكَبَ).

(٥) أي: الحقيقة بما هي هي.

(٦) (عِلمًا): زيادة من (ت).

(٧) ليس في (ت): كلّ.

(٨) (بحاله) زيادة من (ت).

(٩) في (ش): الكمالات، وما أثبتُّه عن (ت).

أَحَـدًا[١] بهـذِهِ الجَمعِيَّـةِ وَالكَمِّيَّـةِ فـي الفَضـلِ وَالكَمـالِ، وَمَـا سَـمِعَ أَحَـدٌ مِـن أَحَـدٍ بهـذِهِ الخُصُوصِيَّـةِ وَالكَيفِيَّـةِ فـي الخَيـرِ وَالخِصَـالِ، فَاعتَقَـدتُ أَنَّـهُ مِـن أَولِيَـاءِ اللـه فـي مَوقِـفِ الارتِضَـاءِ، مَؤَيَّـدٌ مِـن عِنـدِ اللـه فـي مَعـرَجِ الارتِقَـاءِ، وَانتِخَابٌ مِـن عَطَاءِ اللـه علـى سَـرِيرِ الرّضَـاءِ، وانتجـابٌ[٢] مِـن غَنَـاءِ اللـه فـي تَـاجِ الاعتِـلاَءِ، ذلـكَ فَضْلُ اللـه يُؤتِيـهِ مَـنْ يَشَـاءُ. نَمَّقَـهُ العَبـدُ نَاصِـرُ بـنُ حُسَـينٍ الكَاظِمِـيُّ الكَربَلاِئـيُّ مَولِـدًا وَمَسـكَنًا[٣].

مَوْضِعُ مهرِهِ العالِي[٤]

(١) ليس في (ت): أحدًا. ولا يبدو أنَّ ناسخَ (ت) كتب (رأى) بصيغة ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ليكون (أحد) نائبًا عن الفاعل؛ لأنَّه رَسَمَ (رأى) بنحوِ ما كتبتُها هنا، وأعربَ (أحدًا) بالنصب على المفعوليّة، وكذا بقرينة ما سيأتي مِن قولِه (وما سَمِعَ أحدٌ مِن أحدٍ..)، وعليه يكون (أحدٌ) الفاعلُ قد سقطَ مِن قلمِه. فتنبَّه.

(٢) في (ش): وانتخاب.

(٣) في (ت): الكاظميّ أصلاً، الكربلائيّ موطنًا، النجفيّ مسكنًا.

(٤) (مهره العالي) زيادة من (ت).

٣٦. صُورَةُ خَطِّ الرَّجُلِ الفَاضِلِ الذَّكِيّ، مُلّا حَسَن الدّيار بَكريّ[١][٢].

وَلَـمَّا وَصَلَـتْ أَخبَـارُ هـذا الرَّجُـلِ الـمَوصُوفِ بهـذهِ الصِّفـاتِ[٣] الجَمِيلَةِ إِلـى بِلادِنَا، وَكَانَ عُلَمـاءُ عَصـرِنَا مُتَعَجِّبِيـن مِـن[٤] جَمعِيَّـةِ هـذهِ الكَمـالاَتِ فـي شَـخصٍ وَاحِـدٍ، إذ لَم يَسـمَعُوا إِلـى الآن أَنْ يَجتَمِـعَ أَمثَالُ هذِهِ الأَوصَافِ على حَدِّ الكَمـالِ في أَحَدٍ مِنَ الحُكَماءِ الـمُتَقَدِّمِينَ وَغَيـرِهِم مِن أَهلِ كَمالِ الحَالِ، أَرَدْتُ[٥] أَن أُشَـاهِدَ وَأَتَيَقَّنَ على قَدرِ القُدرَةِ هـذا الأَمـرَ الغَرِيـبَ، وَالفَضـلَ العَجِيبَ، فَلَقِيتُهُ وَسَـأَلتُهُ[٦] عـن التَّحقِيقَاتِ، فَـإِذا[٧] وَجَدتُهُ بَحـرًا مَوَّاجًـا، مُحِيطًـا بَلَآلِـئ جَمِيعِ العُلُـومِ، كَما هو حَقُّهُ علـى الوَجهِ[٨] الخَـاصِّ، وَمُتَّصِفًا بالصِّفَـاتِ الحَمِيـدَةِ، وَالأَخلَاقِ الـمَرْضِيَّةِ، الـمُختَصَّةِ بِخَاصِّ الخَوَاصِّ، فَاختَـرتُ التَّتَلمُذَ[٩] عِنـدَهُ، وَصِـرتُ مُشـتَغِلًا بِتَحصِيلِ الكَمالَاتِ الغَـرِيبَةِ النَّجِيبَـةِ الوَحِيدَةِ الـمُختَصَّةِ بِهِ في أَحسَـنِ الحَـالَاتِ، ذلـكَ فَضـلُ اللـه يُؤتِيـهِ مَـن يَشَـاءُ، زَادَ اللـهُ فَضَائِلَـهُ وَكَمالَاتِـهِ، وَوَفَّقَنَـا لِلاستِفَاضَةِ[١٠] مِن فيُوضَاتِ إِفَادَاتِهِ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَأَصحَابِهِ وَذُرِّيَّاتِهِ. كَتَبَهُ الفَقِيـرُ الحَقِيـرُ حَسَـنُ بنُ شَـرِيف[١١] الدّيار بَكرِيّ.

مَوضِعُ مهرِهِ[١٢] [العَالي]

---

(١) في (ت): صورة خطِّ الفاضل الفهيم الذكيّ، مُلاّ حسن الديار بكريّ، دام ظلُّه السَّنِيّ.

(٢) لَم أقِف له على ترجمة، وظنَّ الشيخُ الطهرانيُّ أنَّه من أبناء العامَّة، فلاحظ. يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨.

(٣) في (ت): الأوصاف.

(٤) في (ش) و(ت): (عن)، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) جواب لـ(لَـمَّا).

(٦) في (ت): وسألتُ منه.

(٧) في (ت): فإذن.

(٨) في (ش): وجه، وما أثبتُّه عن (ت).

(٩) في (ش) و(ت): التلمُّذ، والصواب ما أثبتُّه.

(١٠) في (ت): للاستفادة.

(١١) في (ت): الشريف.

(١٢) (مهره) زيادة من (ت).

٣٧. صُورَةُ خَطِّ الرَّجُلِ الفَاضِلِ الذَّكِيِّ، مُلّا مُحَمَّد جَلَبِي الاستَانبُولِيِّ[١][٢].

بِسمِ اللـه الرَّحمَـنِ الرَّحِيـمِ، الحَمـدُ للـه الحَكِيـمِ الخَبيـرِ، العَلِيـمِ القَدِيـرِ، الذي تَفَـرَّدَ بِوُجُـوبِ الوُجُـودِ لِذَاتِـهِ، وَتَخَصَّـصَ بِأَسـمائِهِ الحُسـنَى وَصِفَاتِـهِ، وَالصَّـلَاةُ علـى مُحَمَّـدٍ خَيـرِ مَـن نَطَـقَ بالصَّوَابِ، وَأَفضَلَ مَـن أُوتِيَ الحِكمَـةَ وَفَصْـلَ الخِطَابِ، وَعَلى آلِـهِ الطَّيِّبِيـنَ الطَّاهِرِيـنَ أَجمَعِيـنَ، أَمّـا بَعـدُ، فَقَد شَـرَّفَنا اللـهُ تَعَالى بِخَدمَـةِ مَن هُوَ أَفضَـلُ أَهـلِ زَمَانِنَـا، وَأَعبَـدُ خَوَاصِّنَـا، بَـل هُـوَ أَعلَـمُ وَأَخَـصُّ بِخَـوَاصِّ الخَـوَاصِّ، مُزَيِّنُ العُلُـومِ كُلِّهَـا، مُبَيِّـنُ[٣] الفُنُـونِ بِأَسـرِهَا، صَاحِـبُ التَّصَانِيفِ الكَثِيـرَةِ النَّفِيسَـةِ العَجِيبَةِ العَلِيَّـةِ، فـي جَمِيـعِ العُلُـومِ العَقلِيَّـةِ وَالنَّقلِيَّـةِ، وَهُوَ فـي الحِكمِيَّاتِ أَبٌ لأَبـي عليٍّ ابنِ سِينا[٤]، وَفـي الرِّيَاضِيَّـاتِ جَـدٌّ لَهُ، وَفـي الـمَعَانِي وَالبَيَـانِ وَالبَدِيـعِ مِثلُ السَّـكّاكِيِّ[٥]

---

(١) في (ت): صورة خطِّ الفاضل الفطن الذكيّ، الطاشجيّ محمَّد جلبي الاستانبوليّ.

(٢) لَم أقِف له على ترجمة، وقد ظنَّ الشيخُ الطهرانيُّ أنَّه من أبناء العامَّة، فلاحظ. يُنظَر طبقات أعلام الشيعة: ١٨٩/٨.

(٣) في (ت): مؤيِّد.

(٤) هو الشيخ أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن الحسين (أو الحسن) بن عليّ بن سينا، المعروف بـ(الشيخ الرئيس)، فيلسوفٌ رياضيٌّ طبيب، وهو أشهر مِن أن يُعرَّف، اشتغل بالعلوم صغيرًا، ولَـمَّا بَلَغَ عشر سنين من عُمُره كان قد أتقن علوم القرآن الكريم والأدب، وحفظ أشياء من أصول الدين، وحساب الهندسة والجبر. ثمَّ قرأ علم المنطق وإقليدس والمجسطي، واشتغل بعد ذلك بتحصيل العلوم كالطبيعيّ والإلهيّ، ورغب في علم الطبِّ فأتقنه وعالج تأدُّبًا لا تكسُّبًا، حتّى فاقَ فيه الأوائل والأواخر، وأصبح فيه عديمَ القرين وله مِن العُمُر آنذاك ستَّ عشرة سنة. وفي مدَّة اشتغاله لم ينم ليلةً واحدة بكمالها، بل كان يضعُ السراجَ بين يديه ويشتغل بالقراءة والكتابة. قرأ الطبَّ على الحسن القمريّ الطبيب (توفِّيَ قبل ٤٢٨هـ)، وتتلمذَ عليه جُملة من الأعلام، منهم: عبد الواحد الجوزجانيّ (ق٥)، والحسين ابن زيلة (ت٤٤٠هـ)، وبهمنيار (ت ٤٥٨هـ) صاحب كتاب (التحصيل) في المنطق. و له تصانيفُ كثيرة، منها: القانون في الطب، والشفاء، والنجاة في المنطق والإلهيات، وغيرها. تُوُفِّيَ سنة ٤٢٨هـ.
يُنظَر: الوافي بالوفيات: ٢٤٢/١٢، وأعيان الشيعة: ٦٩/٦، ومعجم المؤلِّفين: ٨١/٣، ٢٩٩، و١٣/٤، ٢٠، و٢٠٧/٦، ومعجم المطبوعات العربيَّة: ١٢٧/١.

(٥) هو سراج الدين، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن عليّ السكّاكيّ، الخوارزميّ،

بِلَا اشْتِبَاهٍ، وَمَعَ هذا الفَضلِ لَهُ خَطٌّ حَسَنٌ مِن جَميعِ الخُطُوطِ مِثلُ يَاقُوت[1]، وَلَهُ خَطٌّ تَعلِيقٍ مِثلُ خَطِّ مير عِماد[2].

وَذلكَ الفَاضِلُ قَد صَرَفَ جَميعَ عُمُرِهِ الشَّرِيفِ[3] -مِن سِنِّ الشَّبَابِ إلى

إمامٌ عالِمٌ في النحو والتصريف، والمعاني والبيان، والعَروض والشعر، وله نَصيبٌ وافرٌ في عِلم الكَلام، وسائر الفنون. قرأ عليه مختار بن محمود الزهديّ (ت٦٥٨هـ) عِلمَ الكلام. له مصنَّفات، أشهرها: مفتاح العلوم، ورسالة في عِلم المناظرة. وُلِد سنة ٥٥٥هـ، وتُوُفِّيَ بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦هـ.

يُنظَر: تاريخ الإسلام: ٢٧٣/٤٥، و٣٧١/٤٨، وروضات الجنّات: ٢٢٠/٨، ومعجم المؤلِّفين: ٢٨٢/١٣، والأعلام: ٢٢٢/٨.

(١) هو جمال الدين ياقوت بن عبد الله الروميّ المستعصِميّ، مِن مَوَالي المستعصِم بالله العبّاسيّ (ت٦٥٦هـ)، مِن أهل بغداد، كان عارفًا بعلوم العربيّة، كاتبًا، أديبًا ناثرًا، ولَه شِعر رقيق، اشتهر بحُسن الخطِّ. نشأ بدار الخلافة، وأحبَّ الكتابةَ والأدبَ، فَلَمّا أُخِذَت بغدادُ سَلِمَ، وَحَصَّلَ خُطُوطًا منسوبةً إلى ابنِ البوَّابِ الكاتب (ت٤١٣هـ) وغيرِه، وكان يعرفُها بخزانة كُتُبِ الخلفاء، فَجَوَّدَ عليها، وَعُنِيَ بذلك عِنايةً لا مزيدَ عليها، وَقَوِيَت يدُهُ، وَرَكِبَت أسلوبًا غريبًا في غاية القوّة، وصار إمامًا بالخطِّ يُقتَدى به.

تعلَّمَ الخطَّ على صفيِّ الدين عبد المؤمن الأرمويّ (ت٦٩٣هـ). وأخذَ عنه (الخطَّ) الكثيرُ مِن أبناء الأكابر ببغداد. وروى عنه آخرون. كتبَ بخطِّه كُتُبًا عديدة ومصاحفَ كثيرة. وصنَّفَ كُتُبًا، منها: أخبار وأشعار، وأسرار الحكماء، ورسالة في عِلم الخطِّ، ورسالة في الآداب والحِكم والأخبار. تُوُفِّيَ سنة ٦٩٨هـ

يُنظَر: الحوادث الجامعة: ٥٤١، وتاريخ الإسلام: ٣٧٣/٥٢، وفوات الوفيات: ٥٩٢/٢، والأعلام: ١٣١/٨، ومعجم المؤلِّفين: ١٨٠/١٣، وفهرس التراث: ٦٧٩/١. وقد بحثَ فيه مفضّلًا الدكتور صلاح الدين المنجِد في كتابه (ياقوت المستعصِميّ).

(٢) هو مير عماد الحسين القزوينيّ، الخطّاط المشهور، كان بارعًا في خطِّ (النستعليق) إلى حدِّ الإعجاز، حتّى قيلَ إنَّه رُكنُ هذا الخطِّ. تتلمذَ عليه: أبو تراب الإصفهانيّ الخطّاط الشاعر (ت١٠٧٢هـ)، وتقي قورجي الخطّاط الشاعر (ق١١) حفيد شاه عبّاس الأوّل (ت١٠٣٨هـ). له ابنٌ اسمُه إبراهيم أيضًا كان خطّاطًا ماهرًا، وكذا ابنتُه (گوهرشاد) وجملة من أحفاده وأقاربه.

خطَّ بيدِه كثيرًا مِن الكتب والرسائل، منها مختصر بالفارسيّة لكتاب (بحر المناقب في فضل عليّ بن أبي طالب)، نَسخَه سنة ٩٨٤هـ له ديوان شعر. قُتِلَ في سَلخ رجب سنة ١٠٢٤هـ

يُنظَر: أعيان الشيعة: ١٥١/٨، الذريعة: ٩ق١٦٩/١ رقم ١٠٦٦، و٩ق٧٦٧/٣ رقم ٥١٨٦.

(٣) ليس في (ت): الشريف.

الآن[١]- إلـى الكَمـالاَتِ العِلميَّـةِ وَالعَمَليَّـةِ؛ لَأنَّـهُ يَقُـومُ مِـن أَوَّلِ اللَّيـلِ إلـى آخِـرِ النَّهَارِ، وَيُطَالِـعُ الكُتُـبَ وَيُـدَرِّسُ مِـن أَيِّ فَـنٍّ كَانَ، وَمَـعَ هَـذا لَـهُ أَوصَـافٌ حَسَـنَةٌ خَارِجَـةٌ عَـن طَـوقِ القُـدرَةِ البَشَـرِيَّةِ، وَمِـن تَصَانِيفِهِ الـمُدَوَّنَةِ كَثِيـرٌ[٢] ممّا يُحصَـى عِندَنـا، وَنَحـنُ لَا نَقـدِرُ علـى شُـكرِ هـذهِ النِّعَـمِ الجَلِيَّـةِ الجَليلَـةِ، أَعنـي بهـا الخِدمَـةَ عِنـدَ سُـلطَانِ الحُكَمـاءِ مِيـرزا عمـادِ الدّيـنِ العَلَّامَـةِ[٣] مُحَمَّـد حَكِيـم أبـي الخَيـرِ بـنِ عَبـدِ اللـه البَافِقِـيِّ، الفَاضِـلِ العَالِـمِ العَامِـلِ الكَامِـلِ[٤] التَّقِـيِّ النَّقِـيِّ، سَـلَّمَهُ اللـهُ تَعَالـى، وَأَطَـالَ عُمُـرَهُ مَـادَامَ يَـدُورُ الأَفـلَاكُ، وَيَتَعَاقَـبُ الأَزمِنَـةُ وَالأَوقَـاتُ، آمِيـنَ يَـا مُجِيـبَ السّـائِلِينَ، بِحُرمَـةِ مُحَمَّـدٍ وَآلِـهِ الأَبـرَارِ.

نَمَّقَهُ الفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الاستَانبُولِيّ، الشّهِيـرُ بِطَاشجِي زَادَه.

مَوضِعُ سِجِلِّهِ العَالي[٥]

(١) في (ت): إلى هذا الآن.

(٢) في (ت): كثيرة.

(٣) ليس في (ت): العلاَّمة.

(٤) (الكامل) زيادة من (ت).

(٥) (سجلّه العالي) زيادة من (ت).

قائمة المصادر

الكتب

١. الإجازة الكبيرة: السيّد عبد الله الموسويّ الجزائريّ التستريّ (ق١٢)، تحقيق: محمّد السماميّ الحائريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٩هـ

٢. أسرار العربيّة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.

٣. اشتقاق أسماء الله: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤. الأعلام: خير الدين الزِّرِكْليّ (ت١٣٩٦هـ)، دار العِلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.

٥. أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين العامليّ (ت١٣٧١هـ)، تحقيق: سيّد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٥، ١٩٨٣م.

٦. أمل الآمل: محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، دار الكتاب الإسلاميّ، قُم المقدّسة، ١٣٦٢ش.

٧. بحار الأنوار: العلّامة محمّد باقر المجلسيّ (ت١١١٠هـ)، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ

٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ

٩. تراجم الرجال: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤١٤هـ

١٠. تعليقة أمل الآمل: ميرزا عبد الله بن عيسى الأفنديّ الإصفهانيّ (حيًّا سنة ١١٣١هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط١، سنة ١٤١٠هـ

١١. تكملة أمل الآمل: السيّد حسن بن هادي الموسويّ الصدر، (ت١٣٥٤هـ)، تحقيق: د. حسين عليّ محفوظ، وآخرون، دار المؤرِّخ العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٢. تلامذة المجلسيّ: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤١٠هـ

١٣. جامع الرواة: محمّد بن عليّ الغرويّ الحائريّ الأردبيليّ (ت١١١١هـ)، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ١٤٠٣هـ

١٤. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك: أبو العرفان محمّد بن عليّ الصبّان الشافعيّ (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٥. خاتمة مستدرك الوسائل: الميرزا الشيخ حسين النوريّ الطبرسـيّ (ت١٣٢٠هـ)، تحقيق ونشـر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

١٦. ديوان السيّد صادق الفحّام الأعرجيّ (ت١٢٠٥هـ): تحقيق الدكتور مُضَـر سليمان الحِلِّيّ، (د.ط)، ٢٠١٣م.

١٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٨. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: ميرزا محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ (ت١٣١٣هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

١٩. رياض العلماء وحياض الفضلاء: ميرزا عبد الله بن عيسى الأفنديّ الإصفهانيّ (حيًّا سنة ١١٣١هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

٢٠. سلافة العصـر في محاسن الشعراء بكلّ مصـر: السيّد عليّ بن أحمد الحسينيّ الحسنيّ ابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ)، المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، قمّ المقدّسة، ط٢، ١٣٨٣ش.

٢١. الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة: أبو نصـر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد غفور عطّار، دار العِلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٢. طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرك الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٣. فهرس التراث: السيّد محمّد حسين الحسينيّ الجلاليّ، تحقيق: محمّد جواد الحسينيّ الجلاليّ، دليل ما، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٢هـ

٢٤. فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه عمومى آية الله النجفيّ المرعشـيّ: إعداد: السيّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، إشراف: السيّد محمود المرعشـيّ، مكتبة آية الله المرعشـيّ العامّة، قمّ المقدّسة، ط٢، (د.ت).

٢٥. فوات الوفيات: محمَّد بن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، نشـر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

٢٦. كتاب الحوادث: لمؤلِّفٍ من القرن الثامن الهجريّ، وهو الكتاب المُسمّى وَهمًا بـ(الحوادث الجامعة والتجاوب النافعة) المنسوب لابن الفوطيّ (ت٧٢٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشّار عوّاد معروف والدكتور عماد عبد السلام رؤوف، نشـر انتشارات رشيد، قم المشـرَّفة، ط١، ١٤٢٦هـ

٢٧. كشف الحُجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار: السيِّد إعجاز حسين النيسابوريّ الكنتوريّ (ت١٢٨٦هـ)، مكتبة آية الله العظمى المرعشـيّ النجفيّ، قم المقدَّسة، ط٢، ١٤٠٩هـ

٢٨. الكُنى والألقاب: الشيخ عبّاس القمّيّ (ت١٣٥٩هـ)، تحقيق ونشـر: مؤسّسة النشـر الإسلاميّ، قم المقدَّسة، ط٢، ١٤٢٩هـ

٢٩. لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: الشيخ يوسف بن أحمد البحرانيّ (ت١١٨٦هـ)،

تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قمّ المقدّسة، ط٢، (د.ت).

٣٠. لسان العرب: جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقيّ المصريّ (ت٧١١هـ)، أدب الحوزة، قم المقدّسة، ١٤٠٦هـ

٣١. ماضي النجف وحاضرها: الشيخ جعفر باقر آل محبوبه (ت١٣٧٧هـ)، نشر: دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٣٢. الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، نشر: مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٣٣. مجمع الأمثال: أحمد بن محمّد الميدانيّ النيسابوريّ (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، أعادة طبعه مكتبةُ المثنّى في بغداد بالأوفسيت على الطبعة الثانية بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥٩م.

٣٤. مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ق٦)، حقّقَهُ وعلّقَ عليه: لجنة من العلماء والمحقّقين، تقديم: السيّد محسن الأمين العامليّ، مؤسَّسَة العلميّ للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ

٣٥. المستقصى في أمثال العرب: محمود بن عمر الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٦. معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: محمّد حرز الدين (ت١٣٦٥هـ)، علّقَ عليه: محمّد حسين حرز الدين، مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قم المقدّسة، ١٤٠٥هـ

٣٧. معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام: الدكتور الشيخ محمّد هادي الأمينيّ، ط٢، ١٩٩٢م.

٣٨. معجم المؤلّفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (د.ت).

٣٩. معجم المطبوعات العربيّة في إيران: عبد الجبّار الرفاعيّ، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، إيران، ط١، ١٤١٤هـ

٤٠. مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبيّ المختار وآله الأطهار: الشيخ أسد الله الكاظميّ (ت١٢٣٧هـ)، تصحيح: السيّد محمّد عليّ الحسينيّ اليزديّ، (د.ط)، (د.ت).

٤١. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: العلّامة محمّد باقر المجلسيّ (ت١١١٠هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم المقدّسة، ١٤٠٦هـ

٤٢. موسوعة طبقات الفقهاء: اللّجنة العلميّة في مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسَّسة الإمام الصادق عليه السلام، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤٢٩هـ

٤٣. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ

٤٤. ياقوت المستعصميّ: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٨٥م.

الدوريّات

٤٥. تراث الحِلَّة: نشـرَةٌ فصليَّة محكَّمة تُعنى بالتراث الحِلِّيّ، تصدر عن العتبة العبّاسيّة المقدَّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة، مركز تراث الحِلَّة، الحِلَّة الفيحاء، السنة الأولى، العدد الرابع، ٢٠١٧م.

٤٦. مخطوطاتنا: مجلَّة فصليَّة متخصِّصة تعنى بشؤون المخطوطات والوثائق وتاريخها، تصدر عن العتبة العلويَّة المقدَّسة في النجف الأشـرَف، قسم الشؤون الفكريَّة والثقافيَّة، العدد الأوَّل، ١٤٣٥هـ

رسالة في حلّ عبارة من كتاب (قواعد الإحكام) للعلّامة الحلّيّ

تأليف: الشيخ البهائيّ محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الهَمدانيّ العامليّ (ت١٠٣٠هـ)

A clarification of a phrase from the Al-Allama Al-Hilli's book "Qawa'id Al-Ahkam"

By: Al-Sheikh Al-Baha'i, Muhamad ibn Al-Hussein ibn Abd Al-Samad Al-Hamdani Al-Amili (d. 1030 AH)

تحقيق: السيّد حسين بن عليّ أبو الحسن

الحوزة العلميّة - النجف الأشرف

العراق

Document Examination By: Al-Sayed Hussein bin Ali Abu Al-Hassan

Islamic Seminary - Holy Najaf

Iraq

الملخّص

للطهارة من الحدث الأصغر مسائل وفروع متعدّدة، منها موارد الشكّ فيها، ولها مصاديق وفروض كثيرة، ولعلّ من أبرزها ما لو علم المكلّف المتوضّئ خمسة وضوءات للصلوات الخمس من يوم واحدٍ أنّه أخلّ بعضوٍ من طهارتين لا على التعيين، ففي هذا الفرض عدّة أقوال وآراء تناولها العلماء بالبحث والاستدلال.

وبحثنا هذا معقودٌ في تحقيق رسالة تبنّت بين طيّاتها توضيح هذه المسألة بشيء من التفصيل، وجاءت الرسالة شارحةً لعبارةٍ تعدّ من مشكلات عبارات العلّامة الحلّيّ في كتابه (قواعد الإحكام)، وهي من تأليف الشيخ البهائيّ قدس سره (ت١٠٣٠هـ).

وقد ركّز الشيخ في منهجه على بيان الألفاظ وشرحها، ومناقشة بعض الأعلام كالمحقّق الثاني والسيّد عميد الدين الأعرج.

Abstract

The topic of "minor ritual purity and impurity" (Al-Tahara min Al-Azghar & Al-Hadath Al-Azghar) has many issues and discussions researched in the jurisprudence books of our great scholars. One of the discussions is the issue of "uncertainty of impurity", which also has different scenarios. Perhaps the most prominent of those scenarios is: if a person did five ablutions (Wudu) for the five prayers (Salat) in one day [one ablution for every prayer], and was certain that they violated a condition of washing or wiping a body part of two ablutions without knowledge of which two precisely. This case the great scholars have several verdicts and opinions.

In this piece we discussed this case by examining a document - which was written by Sheikh Al-Baha'i (d. 1030 AH. - that adopted the clarification of this issue in some detail, as the document explains what is considered to be one of the most complex phrases in Al-Allam Al-Hilli's book (Qawa'id Al-Ahkam). In the document the author focuses on clarifying and explaining words, and discussing some scholars such as Al-Muhaqiq Al-Thani and Al-Sayed Amid Al-Deen Al-A'raji.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

تمهيد:

الحمد لله العزيز الكريم جاعل الدين القويم لِمن أراد خيرَ النّعيم، والصلاة والسلام على خير الخلق وأفضل الحجج محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد، فإنّ الفرقة الناجية قد تمتّعت بعناية ربّانية لا ينكرها إلّا جاحد أو متعصّب أو جاهل، فمن تأمّل العصور ونظر إلى ما بعد غيبة الإمام المنتظر عجل الله فرجه لَمَا تردّد في الإقرار بوجود يدٍ غيبيّة ترعى علماء الطائفة، وتُسدّد خطاهم، حتّى صار يبرز منهم الفقيه بعد الفقيه، والمحقّق بعد المحقّق، وكان في كلّ زمانٍ ومكانٍ لعظيمِ الحوادث مَن يناسبها منهم، والسابق يبذل قصارى جهده لجمع ما يجده مِن التراث، ولِوضع لَمَساته الكريمة عليه، ثمّ يُسلّمه إلى اللّاحق منهم حتى تطوّرت الأمور علميًّا، وفي كلّ مجال وصولًا إلى يومنا هذا، لذا نجد في كلّ عَقْدٍ من الأزمان أقلامًا وأفواهًا قد قدّمت ما يُبهر برغم كلّ ما كان يحيطهم من تضييق وخناق، شأنُهُم يقرُب شأنَهم صلوات الله عليهم في الإيمانيّات كتبوا، وسبقوا، وناظروا، وبَهتوا. وفي الفقه، والأصول، والتفسير، والنحو، والفلسفة، وغيرها قدّموا وما قصّروا، بل تفوّقوا وما تقاعسوا.

صحيح أنّ سيرة العقلاء ومقتضى العلوم أن تتحلّى بالتطوّر؛ لتراكم ما لحق على ما سبق، هذا بِضميمة تقدّم شؤون الحياة على كلّ الصُّعُد، إلّا أنّ اللافت عند علماء الإماميّة أنّ أمورهم وتطوراتهم كانت مُنظّمة، مرتّبة، تتحلّى الأخلاق والآداب فتعلو مباركةً أمام الأعين المُنصِفة؛ ففي كلّ حُقبةٍ كان يسمو فقيه مجدّد بأفكار مبتكرة، ولمسات مسدّدة تسير عليها العقول إلى أن يسمو آخر لا يتخلّى عمّا سبق؛ بل يُبقي طرَفًا منه عليه والطرف الآخر إلى الأمام، السابقون مثلًا قد جادت يمينهم

بالكلمات والتدقيقات؛ ما جعلت اللاحقين يتّخذون منها العبارات والمتون لحلّها وتحليلها وتطويرها؛ ربطًا بين ما كان لعصر النصّ أقرب، وهكذا الأقرب فالأقرب - ربطا بينه وبين العصور اللاحقة - لعلّهم يُصيبون بذلك مرادات السماء، والله من وراء قصودهم.

ننظر العلماء من الغيبة الصغرى حتى علماء الغيبة الكبرى كالمفيد ابن المعلّم إلى الشريف المرتضى إلى الطوسيّ إلى المحقّق إلى العلّامة إلى ابنه إلى الشهيد بعد الشهيد إلى الكركيّ إلى السيّد محمّد العامليّ إلى البحرانيّ إلى النجفيّ إلى الأنصاريّ إلى الهمدانيّ إلى النائينيّ ووصولًا إلى السيّد الخوئيّ أستاذ الفقهاء المعاصرين رضوان الله تعالى عليهم، كلّ هؤلاء محطات مهمّة ينعم بها الفقه الجعفريّ.

كان السابقون - كما أشرنا - قد دقّقوا وقدّموا المائدة الفكريّة والسلوكيّة للّاحقين حتّى ما تزال أسماؤهم وألقابهم تعيش بين أكناف العلماء إلى عصرنا الحاضر، بل تبقى ولا تزول برعاية إمام الزمان عجل الله فرجه، ومِن هؤلاء العلّامة الحلّيّ قدّس الله روحه الطاهرة (ت ٧٢٦ هـ)- هو العلّامة بِحقّ- له في العلوم على أصنافها باعُ المدقّق، وهذه آثاره المتنوعة تُمثّل محورًا لا يتخلّى عنه العلماء، بل يسهرون عليها الليالي يتفكّرون فيها ويتدبّرون.

وهذا عالم من علماء الجعفريّة، ونادرة من نوادر العقول البشريّة، فحلٌّ مِن فحول (عامِل)؛ أعني به الشيخ البهائيّ قدّس الله روحه الطيّبة، هو مِن أعلام القرنين العاشر والحادي عشر، صاحب المؤلَّفات الدقيقة في شتّى العلوم الحكمية، قد سار على درب مَن سبق، فانتخب - على سبيل المثال - عبارةً مِن عبارات قواعد العلّامة رحمه الله؛ ما أعيت الفحولَ الأعلام، فسعى لِحلّها بعد سعيِ السابقين لِفكّها.

وهكذا هي سيرة الإماميّة في العلم والعمل. ومِن هنا لا يُنكر أحدٌ ما تتمتّع به الخزينة العلميّة الجعفريّة مِن مخطوطات متنوّعة لا يسع الزمان لإخراجها، لا نبالغ وإنّما نَصِف الحال والجمال في مكتبات علمائنا الأعلام.

وممّا تقدّم نعلم أهمّية بذل الوسع من أجل تحرير هذه المخطوطات من كتمان المكتبات؛ فهي أوّلاً عزٌّ وتراث وهويّة، والعاقلُ يدري ما التراث، وثانيًا هي إحياء لِكرامٍ بذلوا وساهموا في إحياء الشريعة، ومنهم المسجون بل الشهيد المقتول، وثالثًا هي أفكار تُنير دربَ الفكر والعِلم، فهي نبْعٌ يرتوي منه أهلُ التحقيق، ورابعًا هي قنطرة رابطة بين ما تقدّم مِن الأفكار وما يستجدّ منها، وفي ذلك الكفاية عند أولي النّهى.

ومِن هذا المنطلق سعَيْنا -بِتوفيق الله ومنِّه- لإخراج رسالة من الرسائل الفقهيّة الدقيقة، وهي في حَلِّ عبارةٍ من عبارات قواعد الإحكام للعلّامة الحلّيّ رحمه الله، ومصنّفها المتبحّر الشيخ محمّد بن الحسين بهاء الدين العامليّ قدّس الله روحه الطاهرة.[1]

(١) ومِن سعيد الحظّ اجتماع فحلَين مُتبحّرَين وقُدوَتَين عظيمَتَين على مائدة واحدة!

ترجمة مختصرة عن حياة المصنّف البهائيّ قدس سره:

اسمه ونسبه ولقبه:

هو الشيخ الجليل محمّد بن حسين بن عبد الصمد بن محمّد بن عليّ الحارثيّ الهمْدانيّ[١] العامليّ الجُبَعيّ[٢].

والدُه الشيخ عزّالدين الحسين بن عبد الصمد (ت ٩٨٣ هـ) المعروف، وهو مِن فضلاء تلامذة الشهيد الثاني رحمه الله (ت ٩٦٥ هـ)، ومِن مؤلّفاته كتاب الأربعين حديثًا.[٣]

نشأته العلميّة ورحلاته وما قيل في حقّه:

في المقام إن أردنا الإلمام قد يطول الكلام، إلّا أنّ الحال يفرض علينا الإجمال، فنقول: وُلِد الشيخ البهائيّ قدس سره في بعلبك شمال لبنان سنة [٤]٩٥٠ هـ أو ٩٥١ هـ أو

---

(١) نسبة إلى الحارث بن عبدالله الأعور الهمْدانيّ رضي الله عنه من خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام. والهمْدانيّ نسبة إلى همْدان: قبيلة من اليمن. (ينظر الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة: ٩٧/١).

(٢) نسبة إلى جُبَع (أو جباع)؛ وهي قرية معروفة في جبل عامل -في جنوب لبنان- وفيها مدفن العالِمَين صاحبَي المدارك والمعالم رضي الله عنهما (ينظر معجم قرى جبل عامل: الشيخ سليمان ظاهر: ١/ ١٦٨)

(٣) ينظر أمل الآمل: ٧٤/١.

(٤) ذَكَر ولادتَه قدس سره سنة ٩٥٣هـ غيرُ واحد: منهم الآقا بزرك في (مصفّى المقال: ٤٠٤)، والمامقانيّ في (التنقيح: ١٠٧/٣)، والحرّ العامليّ في (الأمل: ١٥٧/١)، والميرزا آفندي الأصبهانيّ في (رياض العلماء: ١١٠/٢) عند ترجمة الشيخ عزّ الدين الحسين والد البهائيّ؛ حيث نقل أنّه رأى بخطّ يد الوالد بعض التواريخ منها: «ولدت المولودة الميمونة بنتي ... وأخوها أبو الفضائل محمّد بهاء الدين أصلحه الله وأرشده عند غروب الشمس يوم الأربعاء سابع عشرين ذي الحجّة [يعني ١٧ منه]* سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة..»، وهذا مختار السيّد عليّ المدنيّ في (سلافة العصر: ٢٩٠)، وكذلك اختيارالشيخ البحرانيّ في (اللؤلؤة: ٢٠) إلّا أنّه ذكر الولادة في غروب الخميس لثلاث عشرة بقين من محرّم، وعلى ذلك اعتمد الأمينيّ في (الغدير: ٣٧١/١١) .
نعم نجد الآقا بزرك في (الذريعة: ٣/١٠) نفسَه ينقل ولادة البهائيّ في سنة ٩٥٠هـ. وكذلك نجد الميرزا الأفندي نفسَه في (رياضه: ٩٧/٥) عند ترجمة البهائيّ يقول: «رأيت بخطّ بعض الأفاضل

٩٥٣هـ، ثمّ انتقل مع أبيه رحمه الله إلى بلاد العجم، وكان السلطان آنذاك شاه طهماسب (ت ٩٨٤ هـ) . هناك بدأ تلقّي العلوم على يد والده وغيرِه من الأعلام، حتّى ذاع صيته وعيّنه الشاه عباس -سلطان ذلك الوقت- شيخَ الإسلام في إصفهان[1]، وكان بعدُ لم يتجاوز الأربعين[2]. وبعد مدّةٍ وجيزة طلب الإقالة من المنصب والرّئاسة، وشمّر عن ساعديه يريد رُقيًّا فوق رقيّه، وتوجّه أوّلاً إلى زيارة بيت الله في مكّة المكرّمة، ثمّ يمّم ناحية المدينة المنوّرة؛ ليتشرّف بزيارة النبيّ الأعظم ومَنْ فيها مِن أهل بيت الوحي صلوات الله عليهم، ثمّ أكمل المسير إلى حيث المراقد المشرّفة والبركات المُوفّرة؛ أعني، والكاظميّة، والنّجف، وكربلاء، وسامرّاء، على ساكنيها آلاف التحايا والسلام.

ثمّ دخل مصر مستخفيًا، وهناك كان لقاؤه بمحمّد بن محمّد بن أبي الحسن عليّ البكريّ الشافعيّ الذي صار مِن مشايخه، وبعدها استمرّ في رحلته ونزل فلسطين حيث حَطّ بجوار المسجد الأقصى، وهناك بعد أن وجد رضيّ الدين يوسف بن أبي اللطف المقدسيّ الحنفيّ فيه قدس سره سيماء الصلاح وهيبة الأعاظم، فطلب منه قدس سره أن يقرأ عليه في بعض العلوم، وكان ذلك باشتراط الكتمان مِنه قدس سره، فقرأ عليه مجموعة مطالب في الهيأة والهندسة.

وبعدها توجّه إلى دمشق، ثمّ دَخل حلب مُستخفيًا في زمن السلطان مراد بن

نقلًا عن خطّ البهائيّ أنّ مولده سنة ٩٥١...» ثمّ ختم الميرزا ترجمةَ البهائيّ قدس سره بما ذكرناه أخيرًا ولم يُعقّب.

وأمّا المجلسيّ الأوّل -وهو مِن تلامذة البهائيّ قدس سره- فينقل في (روضة المتّقين: ٦١٥/٢٠) عن المُترجَم له نفسَه ما ظاهرُه كون ولادته سنة ٩٥٠ هـ أو ٩٥١هـ، ويأتي النقل عند الحديث عن وفاة البهائيّ قدس سره.

ومِن هذا كلّه -اطّلاع البهائيّ على تؤريخ والده بِحسب النقل السابق، ونقل الثقة أنّ البهائيّ قد أرّخ ولادته في ٩٥٠هـ، وما أشرنا إليه نقلًا عن تلميذه في روضة المتّقين- يُحْتمل جدًا أن تكون ولادته في أواخر سنة ٩٥٠ هـ، والله أعلم .

(١) وذلك بعد وفاة عمّه والد زوجته؛ أعني الشيخ عليّ منشار بن هلال الكركيّ، حيث كان هو شيخ الإسلام.

(٢) وذلك بحسب التأمّل في المنقولات والقرائن.

سليم، حيث كانت اللقاءات، والمباحثات، والمناظرات التي كشفت عن رفعة الشيخ البهائيّ قدس سره[١]، والحالُ هذه عَلمَ أهلُ جبل عامل بوجود ابنِ بَلَدِهم في حلب، فَتواردوا عليه أفواجاً أفواجًا، فخاف قدس سره ظهورَ الحال فقرّر الخروج من حلب والعودة إلى نقطة الانطلاق؛ أعني بلاد العجم[٢]، فاستقرّ في إصفهان، وكان محَطّ إكرام السلطان عباس الأول الصفويّ.

كان البهائيّ قدس سره في أثناء رحلته التي قد تُقدّر بثلاثين سنةً على حدّ قول السيّد عليّ خان رحمه الله[٣] يزيد ويستزيد، ويكتب ويؤلّف، وكذلك بعدها فأفاض الله عليه بالتأليف، والتدريس، وذيوع الصّيت حتى انتهت إليه زعامة الطائفة قدّس الله روحه الطاهرة.[٤]

إنْ نظرتَ إلى جنبةٍ من سيرته ومؤلّفاته لَقُلتَ كان عالمًا متخصّصًا في الرياضيات والهيأة، وإنْ نظرت إلى جنبةٍ أخرى لَقلت كان أديبًا وشاعرًا، وإنْ نظرت إلى جنبةٍ ثالثة لَقُلت كان أصوليًّا ومِن أهل المعقول، وإنْ نظرت رابعًا لَقلت كان فقيهًا مبدِعًا، والحقُّ أنّه كان «جليل القدر، عظيم المنزلة، رفيع الشأن، كثير الحفظ، ما رأيت بكثرة علومه ووفور فضله وعلوّ مرتبته أحدًا في كلّ فنون الإسلام كَمَن كان له فنٌّ واحد»[٥]، فهو بِحقّ نادرةٌ من نوادر الزمان «عديم النظير في زمانه في الفقه، والحديث، والمعاني، والبيان، والرياضيّ، وغيرها»[٦].

وننقل وصف السيّد عليّ ابن ميرزا أحمد المدنيّ؛ إذ قال في المترجَم له قدس سره:

---

(١) نشير إلى أنّه قد نقل غيرُ واحد أنّ الشيخ البهائيّ قدس سره قد سافر وتنقّل وزار ثمّ رجع إلى بلاد العجم، وقبل وفاته كانت له رحلة أخرى لزيارة بيت الله الحرام، ومن هنا قد تتداخل بعض الحوادث، إذ إنّه قدس سره قد مرّ بحلب وغيرها من البلدات. ألمح أبو المعالي الكلباسيّ رحمه الله إلى آخر ما ذكرته في (ينظر الرسائل الرجاليّة: ٥١٣/٢).

(٢) ينظر: الرسائل الرجاليّة: الكلباسيّ: ٥١٢/٢-٥١٣، وموسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٤/١١.

(٣) ينظر فاتحة كتاب الحدائق الندية في شرح الصمدية: علي خان المدنيّ: ٩٦/١.

(٤) ينظر موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٤/١١.

(٥) نقد الرجال: التفرشيّ: ١٨٦/٤.

(٦) أمل الآمل: ١٥٥/١.

«علَم الأئمّة الأعلام، وسيّد علماء الإسلام، وبحر العلم المتلاطمة بالفضائل أمواجُه، وفحل الفضل الناتجة لديه أفراده وأزواجه، وطود المعارف الراسخ، وفضاؤها الذي لا تُحدّ له فراسخ، وجوادها الذي لا يُؤمل له لحاق، وبدرها الذي لا يعتريه محاق، الرُّحلة[1] التي ضربت إليه أكباد الإبل، والقبلة التي فُطر كلّ قلبٍ على حبّها وجُبل، فهو علّامة البشر، ومجدّد دين الأُمّة على رأس القرن الحادي عشر، إليه انتهت رئاسة المذهب والملّة، وبه قامت قواطع البرهان والأدلة، جمع فنون العِلم فانعقد عليه الإجماع، وتفرّد بصنوف الفضل فبَهر النّواظر والأسماع، فما مِن فنٍّ إلّا وله فيه القِدْح المُعلّى، والمورد العذب المُحلّى، إنْ قال لم يدع قولًا لقائل، أو طال لم يأت غيرُه بِطائل، وما مثله ومَن تقدّمه من الأفاضل والأعيان إلّا كالملّة المحمّديّة المتأخرّة عن الملل والأديان، جاءت آخرًا ففاقت مفاخرَ، وكلُّ وصفٍ قلتُ في غيره فإنّه تجربة الخاطر»[2]

بعض أساتذته ومشايخه:

بعد ما ذكرناه من رحلة الشيخ البهائيّ قدس سره في البلدان وبين الحواضر، وبعد اجتماعه مع أهل العلوم المختلفة، ورغبته في التحصيل والاغتنام، يكون مِن الطبيعيّ أن يَكثُر مشايخه وأساتذته مِمّن قرأ عليهم أو أخذ منهم، وكذلك بالنسبة إلى تلامذته قدس سره. وفي المقام نشير إلى بعضِ مَن ذُكرت أسماؤهم في السِّير والتراجم:

١. السيّد حسين ابن السيّد حسن الموسويّ المشتهر بسيّد المحقّقين، وأعلم المدقّقين، ووارث علوم الأنبياء والمرسلين.

٢. الشيخ حسين بن عبد الصمد والد المُترجَم له قدس سره المتوفّى سنة ٩٤٨هـ

٣. الشيخ عبد العالي الكركيّ المتوفّى سنة ٩٩٣ هـ، ابن المحقّق الكركيّ المتوفّى سنة ٩٤٠ هـ

٤. الشيخ المولى عبد الله اليزديّ المتوفّى سنة ٩٨١ هـ صاحب الحاشية، أخذ منه

---

(١) الرُّحلة: الوجه التي تريده (ينظر المزهر: السيوطيّ: ٢/٢٥٠)

(٢) سلافة العصر في محاسن أعيان العصر: ٢٨٩.

كما في (خلاصة الأثر) وغيرها[١].

٥. الشيخ الفاضل الفقيه محمّد بن أحمد بن نعمة الله بن خاتون العامليّ، صاحب شرحي الإرشاد والألفية، وغيرهما.

٦. الشيخ محمّد بن محمّد بن أبي اللطيف المقدسيّ الشافعيّ، يروي عنه الشيخ البهائيّ قدّس سرّه، وله منه إجازة نجدها في إجازات البحار ص ١١٠ مؤرّخة بسنة ٩٩٢هـ

٧. الشيخ الفاضل نجيب الدين عليّ بن محمّد بن مكّي العامليّ الراوي عن صاحبَي المعالم والمدارك.

بعض طلّابه وتلامذته:

١. الشيخ جعفر بن محمّد بن الحسن الخطيّ البحرانيّ المتوفّى سنة ١٠٢٨هـ

٢. الشيخ زكيّ الدين عناية الله ابن شرف الدين عليّ القمپانيّ (القهبائيّ) النجفيّ صاحب (مجمع الرجال)، توفّي بعد سنة ١٠٢٦ هـ

٣. الشيخ زين الدين بن محمّد حفيد الشهيد الثاني المتوفّى سنة ١٠٦٤هـ

٤. المولى سلطان حسين ابن المولى سلطان محمّد الأسترآباديّ مؤلّف (تحفة المؤمنين)، استُشهد سنة ١٠٧٨هـ

٥. السيد ظهير الدين إبراهيم بن قوام الدين الهمدانيّ، المتوفّى سنة ١٠٢٠ هـ وله إجازة من الشيخ البهائيّ قدّس سرّه.

٦. المولى محمّد تقيّ المجلسيّ الأول كما يتّضح من كلماته نفسها في كتابه (روضة المتّقين)[٢]، توفي سنة ١٠٧٠هـ[٣].

٧. المولى محمّد محسن المعروف بالفيض الكاشانيّ، توفي سنة ١٠٩١هـ

---

(١) ينظر: روضات الجنات:٧/٥٤-٥٥، موسوعة الغدير: ١١/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) ينظر روضة المتقين: ٢٠/٦١٣.

(٣) ينظر موسوعة الغدير: ١١/٣٣١-٣٤٠.

مؤلّفاته:

لقد كان للشيخ البهائيّ قدس سره -ذلك العالم المتبحّر المبارك- العديد من المؤلّفات؛ من رسائل، وتعليقات، وكتب[١] في الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، والرياضيات، وغيرها، وقد اشتهر عددٌ منها لا سيّما في العقليّات والحسابات حتّى صارت مرجعًا لكثيرٍ مِن علماء المشرق والمغرب؛ كالرسالة الهلاليّة، وتشريح الأفلاك، والرسالة الأسطرلابيّة، وخلاصة الحساب. ونحن في هذه المقدّمة، وطلبًا للاختصار نذكر مِن مؤلّفاته الفقهية ما يتناسب مع موضوع رسالتنا، أعني خصوص علم الفقه، وهي كما يأتي:

١. الحبل المتين .

٢. الاثنا عشريّة في الطهارة، وفي الصلاة، وفي الصوم، وفي الزكاة، وفي الحج.

٣. شرح اثني عشريّة الصلاة لصاحب المعالم رحمه الله.

٤. رسالة في جهة القبلة، ورسالة في الكُرّ، وغيرها.

وتحسن الإشارة إلى أنّ عددًا من مؤلّفاته قدس سره كانت محطَّ نظرٍ لعديدٍ من الشروحات، والبيانات، والتعليقات[٢]، والتدريس، بل بعضها كـ(خلاصة الحساب) قد تُرجم إلى عدّة لغات كالألمانيّة، وكان محطَّ نظر بعض علماء الشرق[٣]، قدّس الله روحَه المباركة.

وفاة الشيخ البهائيّ قدس سره ومرقده:

توفّي بإصفهان في شوّال سنة ١٠٣٠ هـ أو ١٠٣١هـ[٤]، وتمّ نقل جسده الشريف

---

(١) يفوق عددها السبعين، وهي في طور الطبع والتحقيق وستصدر قريباً في مجموعة كاملة إن شاء الله تعالى.

(٢) ينظر موسوعة الغدير: ٣٤٧/١١.

(٣) ينظر موسوعة طبقات الفقهاء: ٢٦٥/١١ الهامش.

(٤) ينقل في (روضات الجنات: ٥٧/٧) عن تلميذ البهائيّ السيّد عزّ الدين حسين ابن السيّد حيدر الكركيّ العامليّ الذي كتب عن وفاة أستاذه أنّه تُوفّي في شوّال سنة ١٠٣٠ هـ حين رجوعهما من زيارة بيت الله الحرام، وكذلك ما في نَقل (روضة المتقين: ٦١٥/٢٠). وينقل صاحبا (السُّلافة: ٢٩١)

إلى طوس عند مشهد أنيس النفوس صلوات الله عليه، حيث دُفن في داره القريب مِن الحضرة المباركة، وقبره هناك معروف يزوره الخاصّة والعامّة، وكان ذلك تنفيذًا لوصيّته قدّس الله روحه الطاهرة.

والآن نذكر نقل المجلسيّ الأوّل -رحمه الله- وقد ألمحنا إليه في الهامش بشأن تاريخ ولادة البهائيّ -قدّس سرّه-: «و ذكرت بعض أحواله سابقًا، و مات -رحمه الله- في شوّال لسنة ثلاثين بعد الألف الهجريّة في أصبهان، ونُقل إلى المشهد الرضويّ صلوات الله على صاحبه، ودُفن في داره جنب الروضة المقدّسة، والآن يُزار هناك، وكان عمره بضعًا وثمانين سنة، إمّا واحدًا أو اثنين، فإنّي سألت عن عمره -رضي الله عنه- فقال: ثمانون أو أنقص بواحدة، ثمَّ تُوفّي بعده بسنتين[1]. وسمع قبل وفاته بستة أشهر صوتًا من قبر بابا ركن الدين -رضي الله عنه- وكنتُ قريبًا منه، فنظر إلينا وقال: سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا: لا، فاشتغل بالبكاء والتضرّع والتوجّه إلى الآخرة، وبعد المبالغة العظيمة قال: إنه أُخبرت باستعداد [كذا] الموت، وبعد ذلك بستة أشهر تقريبًا تُوفّي -رحمه الله- و تشرّفتُ بالصلاة

و(اللؤلؤة: ٢٢) أنّه تُوفّي سنة ١٠٣١هـ، وينقل الأول أنّه سمع من المشايخ أنّه مات سنة ١٠٣٥هـ وقد نقل ذلك عنه الحرّ في (أمل الآمل: ١٥٨/١)، غير أنّ الأمينيّ في (الغدير: ٣٧١/١١) نقلها عن الأمل أنّ المسموع من المشايخ وفاته سنة ١٠٣٠هـ فتَمسّك بهذا النقل، كما أنّ المعروف إذن عندهم وفاته سنة ١٠٣٠ ليُرجّح هذا القول، إلّا أنّه بحسب الظاهر قد وقع الاشتباه أو السهو أو نحوهما في أثناء النقل، إذ إنّ المسموع عنهم بحسب ما نقله غير واحدٍ أنّه تُوفّي سنة ١٠٣٥هـ وهذا قول مرفوض.

نَعود ونُعيد ونشير إلى ما ذكرناه عن رياض العلماء سابقًا ونكمله: ٩٧/٥: «ورأيت بخطّ بعض الأفاضل نقلًا عن خطّ البهائيّ أنّ مولده سنة ٩٥١هـ وقال ذلك الفاضل أنّ وفاته سنة ١٠٣٠هـ توفي بأصبهان ودُفن في المشهد الرضويّ في بيته الذي كان في رجلي الضريح المقدّس، فكان مدّة عمره ٧٩ سنة، وقيل ست وسبعين سنة».

(١) فالفرض أنّ عمره كان ٧٩ أو ٨٠ سنة تقريبًا، وأنّه تُوفّي بعد سنتين تقريبًا في شوّال، فمع فرض كون الأرقام السابقة تقريبيّة كما هو دَيدن العرف في مثل المقام، ومع مراعاة الأشهر الهجريّة بالنسبة إلى الولادة والوفاة، يكون عمره بين٨٠ و٨١ سنة تقريبًا، وهو الموافق مع كون ولادته سنة ٩٥٠ هـ أو ٩٥١هـ، ووفاته سنة ١٠٣٠هـ أو ١٠٣١هـ والأرجح كونها سنة ١٠٣٠ هـ لا سيّما مع وجود قصيدة مؤرِّخة لوفاته من بعض طلبته تتوافق مع القول الأخير والأبيات في أمل الآمل وغيره.

عليه مع جميع الطلبة والفضلاء وكثيرٍ من الناس يقربون من خمسين ألفًا»[١].

رحم الله العالمَ القدوةَ الذي بارك له، وفيه، وفي أوقاته، وآثاره، الشيخَ بهاء الدين العامليّ، وحشره مع النبيّ وآله الأبرار صلوات الله عليهم.

كلام يرتبطُ بالرسالة وموضوعها:

عادةُ الكتب الفقهيّة أنّها تعرض أوّلًا لكتاب الطهارة، فتبحث عن أنواع الطهارة، ثمّ أسبابها، ثمّ تجد المناسبة فتعرض لآداب الخلوة، وكيفيّة الاستنجاء، ثمّ يقع الكلام على المياه، ثمّ تبحث عن النجاسات والمطهّرات وصولًا إلى الوضوء، فيقع الكلام على أجزائه وشروطه وكيفياته وسُننه، وبالختام تعرض لأحكام الشكّ والخلل في الطهارة، وهكذا إلى باقي مسائل الكتاب. نعم في بعض المصنّفات يقع شيء من التقديم والتأخير بالنسبة إلى الأبحاث المطروحة والأمرُ سهل.

وفيما يرتبط بأحكام الوضوء خاصّة هناك عدّة صور وفروع يتمّ الكلام عليها؛ فيُذكر حكم الشكّ في أفعال الوضوء عادةً، ومنها: مَن أخلّ في أفعال الوضوء كما لو شكّ في شيء مِنها أعليه الاستئناف أم لا؟ مَن جدّد الوضوء ندبًا ثمّ ذكر إخلال عضوٍ من أحد الوضوءين أيعيد الطهارة والصلاة أم لا؟ مَن أخلّ في طهارةٍ واحدة وشكّ بين طهارات صلاة يومٍ كامل فماذا يجب عليه مِن صلوات؟ ونحوها من الصور.

ومن تلك الفروض ما لو توضّأ المكلّف خمسة وضوءات للصلوات الخمس مِن يوم واحد -كلّها عن حَدث- ثمّ علم وتيقّن أنّه أخلّ بِعضوٍ من طهارتَين بِشكلٍ يكون هذا الإخلال مجهولَ المحلّ؛ أي أنّه لا يعلم أيّ صلاتين قد وقعتا فاسدتَين بسبب الإخلال في طهارتَيهما، هنا ما هو حكم المكلّف؟ أعليه إعادة خمس صلوات كما ذكر الشيخ الطوسيّ رحمه الله[٢] أم أنّه يُعيد فقط ثلاث صلوات أو أربع على تفصيلٍ يظهر

---

(١) روضة المتقين: ٦١٥/٢٠.

(٢) ينظر المبسوط: ٤٧/١-٤٨، يُعرف ذلك مِن حكمه على صورةِ مَن توضأ خمسة وضوءات عن حدثٍ للصلوات الخمس، ثمّ علم بالإخلال في وضوءٍ واحد، فقد حكم رحمه الله بإعادة الطهارة والصلوات الخمس.

في الرسالة الآتية؟

في مقام الجواب عن هذا السؤال ذكر العلّامة الحلّيّ ﵀ في قواعده ما يأتي: «ولو كان الإخلال من طهارتين أعاد أربعًا: صبحًا ومغربًا وأربعًا مرّتين، والمسافر يجتزي بالثنائيّتين والمغرب بينهما، والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما والتعيين؛ فيأتي بثالثة ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء، فيُطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب، وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرّتين».(١)

وإن سأل القارئ الكريم عن مقصود العلّامة ﵀ مِن هذه العبارة لَما تردّدتُ في نقل كلام الفقيه المتتبّع السيّد محمّد جواد الحسينيّ العامليّ ﵀، حيث قال في (مفتاح الكرامة) عند التعرّض للعبارة السابقة: «هذه العبارة مِن مشكلات عبارات القواعد وقد تَصدّى جماعة مِن الفضلاء لِحَلّها».(٢)

نعم-أوّلًا- هناك مصنَّفات عديدة كان محطّ نظرها كتابَ (القواعد) للعلّامة ﵀؛ نحو (كنز الفوائد) لابن أخت العلّامة السيّد عميد الدّين الأعرجيّ (ت٧٥٤هـ)، و(إيضاح الفوائد) لابن العلّامة فخر المحقّقين (ت ٧٧١هـ)، وشرح القواعد (الحاشية النجّاريّة) للشهيد الأول (ت ٧٨٦هـ)، و(فوائد القواعد) للشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ)، و(جامع المقاصد) للمحقّق الثاني الكركيّ (ت٩٤٠هـ)، و(كشف اللّثام) للفاضل الهنديّ (ت١١٣٧هـ)، و(مفتاح الكرامة) للسيّد محمّد جواد العامليّ (ت حدود ١٢٢٦هـ)، وغيرها كثير من الشروحات والتعليقات، فهذه الكتب إجمالًا قد تعرّضت للعبارة السابقة، والناظر إلى المطبوع منها يرى الاختلاف الواقع بشأنها، وكيف أنّ بعض المتأخّرين قد اعترضوا على بعض المتقدّمين، كما أنّ بعضهم قد ذكر احتمالات عديدة في تفسير بعض فقرات العبارة المطروحة.

وثانيًا: هناك كتب فقهيّة أخرى لم يقم بحثها على ضوء (القواعد) ونراها قد تعرّضت للفرض المذكور في ضمن أحكام الوضوء، وعرّجت على عبارة العلّامة ﵀،

(١) قواعد الإحكام: ٢٠٦/١.

(٢) مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة: ٥٨٦/٢.

وأشارت أو ألمحت[١] إلى الخلاف الواقع بشأنها.

وثالثًا: قد ألّف الشيخ البهائيّ قدس سره رسالةً مستقلّة بشأن هذه العبارة بهدف حلّها، فكان منه التعرّض لكلمات بعض الناظرين في العبارة.

وسيتناول البحث إخراج هذه الرسالة المذكورة آنفًا.

وتحسُن الإشارة إلى أنّ الشيخ البهائيّ قدس سره لم يتعرّض لتنقيح كلّ ما يرتبط بموضوع العبارة، وإنّما ركّز في الرسالة على خصوص إيضاح ألفاظها، ومناقشة ما ذكره بعضٌ من الأعلام؛ كالمحقّق الكركيّ رحمه الله - على وجه الخصوص - والسيّد عميد الدين رحمه الله.

فمثلًا من المطالب المرتبطة بموضوع العبارة ما يتعلّق بالنيّة، وهل يجوز إطلاقها بين عدّة فرائض؟ أو أنّ ذلك غير جائز، كونه يتنافى مع الجزم وعدم التردّد المعتبر في النيّة؟

وننقل للفائدة عبارة الشهيد الثاني في المقام؛ حيث قال رحمه الله: «أشار بالأقربيّة إلى الخلاف الواقع فيمن فاتته فريضة مجهولة؛ فإنّه هل يَجزيه إطلاق النيّة بين كلّ متماثلين عددًا، أم لابدّ من تعيين الفريضة فيصلّي من فاته بعض الخَمسِ الخَمسَ؟ ورجّح المصنف جواز الإطلاق؛ لحصول البراءة، وأصالة عدم وجوب الزائد، والتعيين؛ لحصول البراءة به كذلك - فكانا طريقين إلى براءة الذمّة فيتخير فيهما. وقد ورد النصّ[٢] بجواز الإطلاق فيمن نسي فريضةً مجهولة من الخَمس. و الطريق واحد، و تخيُّل عدم جواز الترديد - لعدم جواز التردّد في النيّة مع إمكان الجزم - معارَضٌ بمُدَّعاه؛ لعدم الجزم عند نيّة كلّ فريضةٍ أنّها الواجبة، ونمنع اشتراط الجزم مطلقًا حيث يكون للمكلّف طريق إليه هاهنا ليس كذلك»[٣].

---

(١) ينظر كتاب الطهارة: الشيخ الأنصاريّ: ٥١١/٢-٥١٢.

(٢) «أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن عليّ الوشا عن عليّ ابن أسباط عن غير واحدٍ من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مَن نسي صلاةً من صلاة يومه واحدة، ولم يدرِ أيّ صلاةٍ هي صلّى ركعتين وثلاثًا وأربعًا». (التهذيب: ١٩٨/٢: ٧٧٤)

(٣) حاشية القواعد: ٦٦-٦٧.

ومن المطالب المرتبطة -مثلًا- هو أنّه بعد الشكّ المذكور ولزوم إعادة مجموعة من الصلوات تفرَّغ معها الذمّة تعويضًا عن الفاسد الفائت، وعلى جميع الاحتمالات -لعدم العلم بمحلّ الخلل- يُسأل كيف تكون النيّة من جهة الأداء والقضاء؟ وماذا عن الجهر والإخفات؟

وننقل للفائدة أيضًا كلام الشهيد الثاني في المقام؛ حيث قال ﵀: «واعلم أنّه إنْ كان في وقت المغرب والعشاء يجب عليه نيّة الأداء في المغرب، والجمع بينه وبين القضاء في الرباعيّة الثانية، ويتحتّم القضاء في الأولى. وأمّا الجهر والإخفات فما تعيّنت لحِقَها حكمها فيهما، وما أُطلِقت بين متّفقي الحكم يُبقي حكمها، وبين مختلفَين يتخيّرُ أيَّهما شاء. وكذا الحكم في جميع المسائل السابقة والآتية»[1].

كما تحسُن الإشارة إلى أمرٍ استظهرناه مِن متابعة الكلمات -سواء كلمات صاحب العبارة أعني العلّامة ﵀، أو كلمات الأعلام بشأن العبارة- وهو أنّ العبارة نفسها قد يترجّح لها تفسير ما بعد ملاحظة شيءٍ من كلمات العلّامة ﵀، وأمّا محاولات الأعلام بشأن العبارة فقد اندمج فيها ما يرتبط بذكر الاحتمالات الممكنة في مقام توضيح عبارة القواعد -من جهة- مع إدخال شيءٍ من الآراء والاجتهادات الفقهيّة المرتبطة بموضوع العبارة نفسه -من جهةٍ أخرى-، ونجد أنّ اللاحق الناظر إلى القواعد يتعرّض للسابق ويزيد ويستظهر؛ مِمّا أسهم كثيرًا في عدّ العبارة المذكورة من العبارات المشكلة؛ فتأمّل قارئي الكريم[2].

وفي الختام وقبل أن أذكر كلام العلّامة ﵀ من غير (القواعد)[3] أحببت نقلَ كلامٍ لطيف -حين التأمّل- للشيخ الأنصاريّ ﵀ عندما تعرّض لصورة الشك موضوع العبارة؛ فقد نقل كلام العلّامة ﵀ من (القواعد) ثمّ اكتفى وقال: «ولعلّ بملاحظة كلامه في سائر

---

(١) حاشية القواعد: ٦٦.

(٢) لا يشتبه على القارئ أنّني أريد نفي التعقيد عن عبارة العلّامة ﵀ نفسها في المقام، وإنّما أحببت الإشارة إلى ما قد ظهر لك.

(٣) وينبغي على القارئ الكريم مراجعة هذه الكلمات -التي سنذكرها- بعد قراءة محاولة الشيخ البهائيّ قدس سره لتتّضح عنده الأمور ويُصيب في التصويب.

كتبه في هذا المقام مَدخلًا في حلّ هذه العبارة، والتوفيق بيد الله يؤتيه مَن يشاء»[١].

قال العلّامة رحمه الله في (التذكرة): «لو توضّأ للخَمس خَمسًا عن حدث وتيقّن الإخلال المجهول مِن طهارتين، أعاد أربعًا، صبحًا ومغربًا، وأربعا مرتين، **فله**[٢] إطلاق النيّة فيهما والتعيين، فيأتي بثالثةٍ ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء، فيطلق بين الباقيتين **وله الإطلاق الثاني، فيكتفي بالمرتين**»[٣].

وقال رحمه الله في المنتهى: «السابع: لو تيقّن ترك العضو من طهارتين وكان قد صلى الخَمس بخَمس طهارات عقيب الأحداث، فالتقادير عشرة، ويكتفي بصبح، ومغرب، وأربع مرتين، ينوي بكلّ واحدة إحدى الثلاث. ولو نوى بواحدة منها الظهر أو العصر، وبالأخرى العصر أو العشاء أو الظهر أو العشاء صح. **ولو نوى بواحدةٍ منهما الظهر مثلًا، لم يكتف في الإطلاق الثاني بأخرى، بل لا بدّ مِن أربع مرتين، إمّا بِأن يُعيّن كلّ واحدةٍ من الباقيتين فتُوزَّع المرتين عليهما، أو يأتي بالإطلاق الثاني فيهما**»[٤].

وأخيرًا قال رحمه الله في نهاية الأحكام: «السابع: لو ذكر الإخلال مِن طهارتين في يوم، أعاد صبحًا ومغربًا وأربعًا مرتين، **فله** أن ينوي بكلّ واحدةٍ منهما ما في ذمته، **فإن عيّن وجبت ثالثة**، وله الإطلاق الثاني[٥] مع مراعاة الترتيب على الأقوى، فيكتفي بالمرتين»[٦].

النُسخ المعتمدة وعملُنا في التحقيق:

بدايةً تحسُن الإشارة إلى أنّه حينما شرَعت في العمل بشأن هذه الرسالة كانت

---

(١) كتاب الطهارة: ٥١٢/٢.

(٢) ما هو باللون الغامق يساعد فعلاً في تحديد المراد من عبارة القواعد بالنسبة إلى بعض ما وقع فيه الخلاف، كما يظهر عند التأمّل بالنقاشات الحاصلة في بعض كلماتهم رضوان الله تعالى عليهم.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٢١٤/١.

(٤) منتهى المطلب: ١٤٨/٢.

(٥) ذكر مَن حقّق كتاب (النهاية) أنّ العبارة في الموضع المُشار لم تكن واضحة فعمَد إلى المنتهى لتكميله.

(٦) نهاية الأحكام: ٦٢/١.

في حوزتي نسخة مخطوطة واحدة، تفضّل بها عليّ أستاذي سماحة الشيخ مسلم رضائيّ (رعاه الله)، ثمّ التفتّ بعدها إلى نقل هذه الرسالة مِن قبل السيّد محمّد الجواد العامليّ رحمه الله في (مفتاح الكرامة)؛ وبعد المقارنة بين المخطوطة وبين ما في (المفتاح) اطمأننتُ باعتماد السيّد العامليّ رحمه الله في نقله على غير ما وصلني، وقد صرّح الآقا بزرك رحمه الله باطّلاعه على عدّة نسخ للرسالة[1].

ثمّ بعد تنضيد الرسالة والعمل عليها والانتهاء منها وصلتني نسخ أخرى لهذه الرسالة من المتتبِّع جناب الشيخ محمد تقي الشيخ محمّد جواد الفقيه صاحب مركز الفقيه العامليّ لإحياء التراث، فأعدتُ المقارنات من جديد ولله الحمد.

نسخُ المخطوطات التي عثرنا عليها:

عثرت على أربع نسخ مصوّرة لهذه الرسالة:

١. النسخة الأولى موجودة في مكتبة جامعة برينستون في أمريكا ورقمها هناك 2/538Y. أمّا النسخة عنها فمكانُها مكتبة ابن مسكويه في إصفهان ورقمها ٣٧٠٢ تحت عنوان (حلّ عبارة من كتاب قواعد الإحكام).

الناسخ لها عليّ الحسينيّ التونيّ، وتاريخ النسخ ١٠٢٢ للهجرة، وعدد صفحاتها ١١. نرمز إليها بـ (ب).

من الملاحظ أنّ في هذه النسخة سقطًا من نهايات الرسالة، وفي الصفحة الأخيرة بيتين من الشعر. وبحسب الترقيم الموجود على المخطوط من الواضح أنّ هناك صفحتين ساقطتين قبل الصفحة التي ورد فيها البيتان لا نعلم ما فيها. وأمّا البيتان فهما:

سَأَلْتُهَا عَن فُؤَادِي أينَ مسكنهُ فإنّه ضَاعَ منّي عِندَ مَسرَاهَا

قَالَتْ: لَدَيَّ قُلوبٌ جَمّةٌ جُمِعتْ فأيُّهَا أنتَ تعْنِي،قُلْتُ: أشقَاهَا

---

(١) ينظر الذريعة: ٦٦/٧.

٢- النسخة الثانية موجودة في مكتبة المرعشيّ في قمّ المقدّسة، ورقمها ٤٩٤٩/١٠. حصلنا على مصوّرتها من مركز الفقيه العامليّ، ورقمها ٣٩٩٠ تحت عنوان (حلّ عبارة القواعد). لم يُعرف الناسخ ولا تاريخ النسخ إلّا أنّ القدر المتيقّن كونها في حياة الشيخ البهائيّ قدس سره؛ إذ إنّ الناسخ يعقّب هوامش المصنّف قدس سره نفسه بقوله: (منه مُدَّ ظلُّه)، عدد صفحاتها ثمان، نرمز إليها بـ (ع).

٣- النسخة الثالثة موجودة في مكتبة ابن مسكويه في إصفهان، ورقمها ٤٠٦/١٢. حصلنا على مصوّرتها من مركز الفقيه العامليّ، ورقمها ٤٢٩١ تحت عنوان (رسالة في حلّ عبارةٍ مِن قواعد الإحكام). الناسخ لها محمّد مطيع بن عبد الحميد، وتاريخ النسخ ١٠٣٠ للهجرة (سادس شهر جمادى الآخرة)، وعدد صفحاتها خمس[1]، نرمز إليها بـ (س).

٤- النسخة الرابعة موجودة في مكتبة مجلس الشورى في إيران في ضمن مجموعة من الرسائل؛ منها للبهائيّ قدس سره ومنها لوالده رحمه الله، رقم الرسالة ١٠ ورقم المجموعة ٤٨٥٠، حصلنا على مصوّرتها من مركز تصوير المخطوطات وفهرستها التابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة. الناسخ لها محمّد عليّ بن محمود التبريزيّ، وتاريخ النسخ محرّم الحرام سنة ١٠٣٤ للهجرة[2] ومكان النسخ في دار السلطنة إصفهان في مدرسة الشيخ لطف الله قدّس الله روحه ونوّر ضريحه، وعدد صفحاتها أربع، نرمز إليها بـ (ش).

٥- نظرًا لوجود بعض الاختلافات بين ما في مفتاح الكرامة وما ذكرناه من نُسخٍ للرسالة سنعدُّ نقلَ (المفتاح) نُسخةً خامسة نُلاحظها ونرمز إليها بـ (ك)، وإن كنتُ أظنّ أنّ بعض الإضافات عبارة عن توضيحات؛ إمّا مِن السيّد العامليّ رحمه الله نفسه أو من ناسخ النسخة التي اعتمد عليها رحمه الله. ومِن الملاحظ أنّ السيّد رحمه الله بدأ في نقل الرسالة مِن

(١) حسب الظاهر هذه المخطوطة صار في أطرافها شيء من التقطيع لعدم اتضاح بعض الهوامش من الشيخ البهائي قدس سره نفسه والمستفادة من بعض النسخ الأخرى.

(٢) في هذه النسخة كان صاحبُها المذكور يُعقّب الحواشي بقوله: «قدّس سرّه» مِمّا يزيد النور نورًا على أنّ الشيخ البهائي قدس سره لم يكن وقتَها حيًا فلا يتم القول بوفاته سنة ١٠٣٥.

عبارة (القواعد) من دون ذكر خُطبة المصنِّف قدس سره.

ملاحظة: هناك بعض الاختلافات يقتضيها -عادةً- تعدّدُ المخطوطات للمصنَّف الواحد، إلّا أنّ المتأمِّل سيجد أنّه بالنظر في المتن والحواشي المنسوبة إلى المؤلّف قدس سره فإن النسختين (ب) و(ع) في غاية القرب من عصر المؤلِّف، وكذلك معهما النسخة (س) - كلّها في الجملة -، فلفقّنا بين هذه النسخ الثلاث في المتن، أمّا النسخة (ش) فتختلف شيئًا ما عن السابقات، وتنسجم أكثر مع ما نقله السيّد العاملي رحمه الله في (مفتاح الكرامة).

عملنا في التحقيق:

١- ضبط نصّ الرسالة بأكمل وجهٍ ممكن.

٢- تقطيع النصّ بحسب الموضوعات والنقاط المُثارة، واستعمال أدوات الترقيم من الفوارز وغيرها بحسب ما يحتاج إليه النصّ.

٣- حلّ الرموز والمختصرات.

٤- الإشارة إلى الاختلافات بين النسخ في الهامش.

٥- ذكر تهميشاتِ الماتن قدس سره نفسه مَذيَّلةً بعبارة: (منه قُدّس سرّه)، أو نحوه.

٦- تخريج الأقوال من الكتب الفقهيّة ونحوها.

٧- نقل بعض العبارات في الهامش بحسب ما هي في الأصل للتوضيح الزائد.

٨- إيراد بعض الإضافات تحكي شَرحًا لبعض الفقرات، أو تفسيرًا لبعض المفردات، أو نحو ذلك.

شكر وثناء:

وفي الختام بعد الحمد لله جلّ جلاله وبعد الصلاةِ على محمّد وآله أولياء النّعم، أتقدّم بالشكر إلى أستاذي العامل سماحة الشيخ مسلم رضائيّ حفظه الله إذ أحسن

فِيّ الظنّ، وكان له بالغ الأثر في تشجيعي ونصحي لإنجاز مثل هذا العمل خدمةً للتراث الشيعيّ الغنيِّ وللفقه الجعفريّ المعطاء، وهو مَن وفّر لي النسخة (ش) مِن مركز تصوير المخطوطات وفهرستها التابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة، ولما أدلاه لي من متابعة في معرفة نسب الإنجاز في العمل دون ملَلٍ إلى أن أنهيتُ المطلوب بشكلٍ متواضع، فجزاه الله خيرًا ووفّقه، ونسأله التوفيق لنا في حسن النيّة في السكنات والحركات.

وفي المقام أيضًا أقدّم امتناني الحارّ لمركز الفقيه العامليّ لإحياء التراث -أغناهم الله-؛ إذ كان منهم السعي في تحصيل باقي النّسخ التي أشرنا إليها. نرجو من الله سبحانه القبول والرحمة.

صور أوائل النسخ الخطيّة المعتمدة وأواخرها

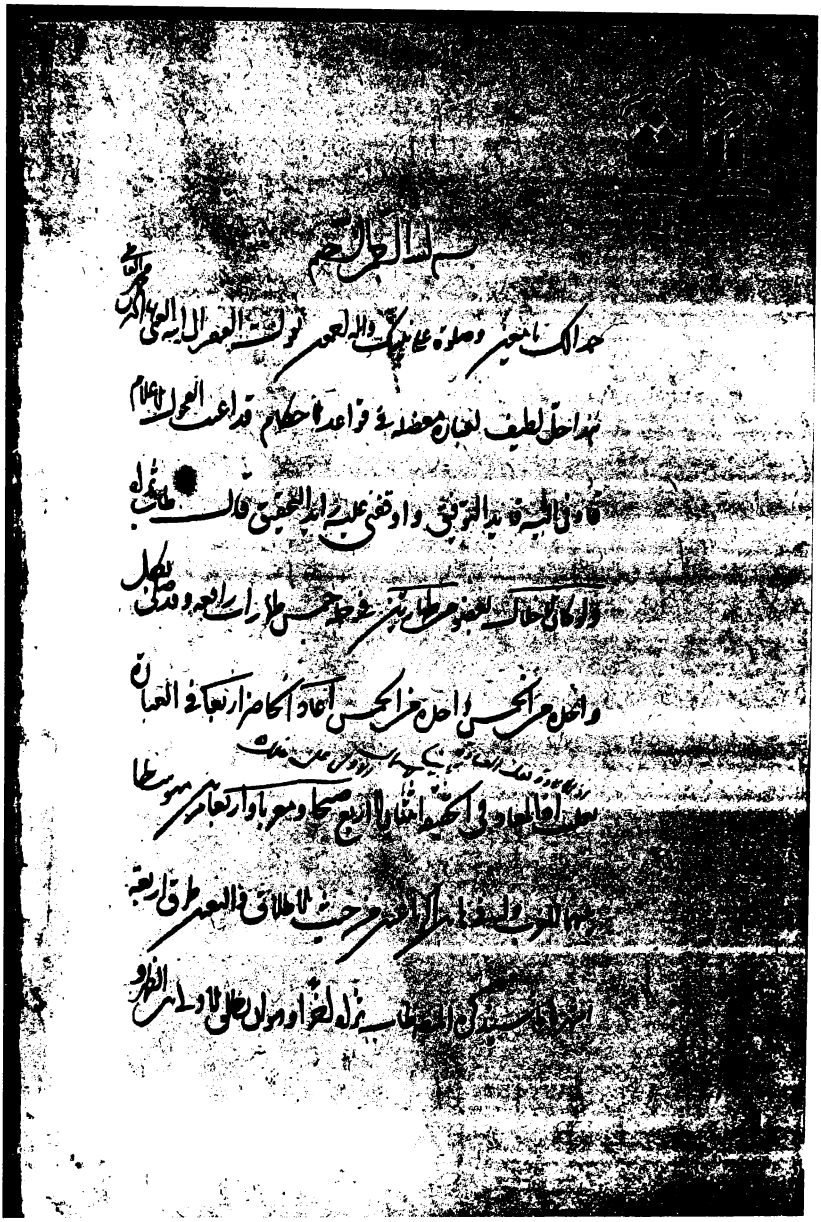

الصفحة الأولى من النسخة ب

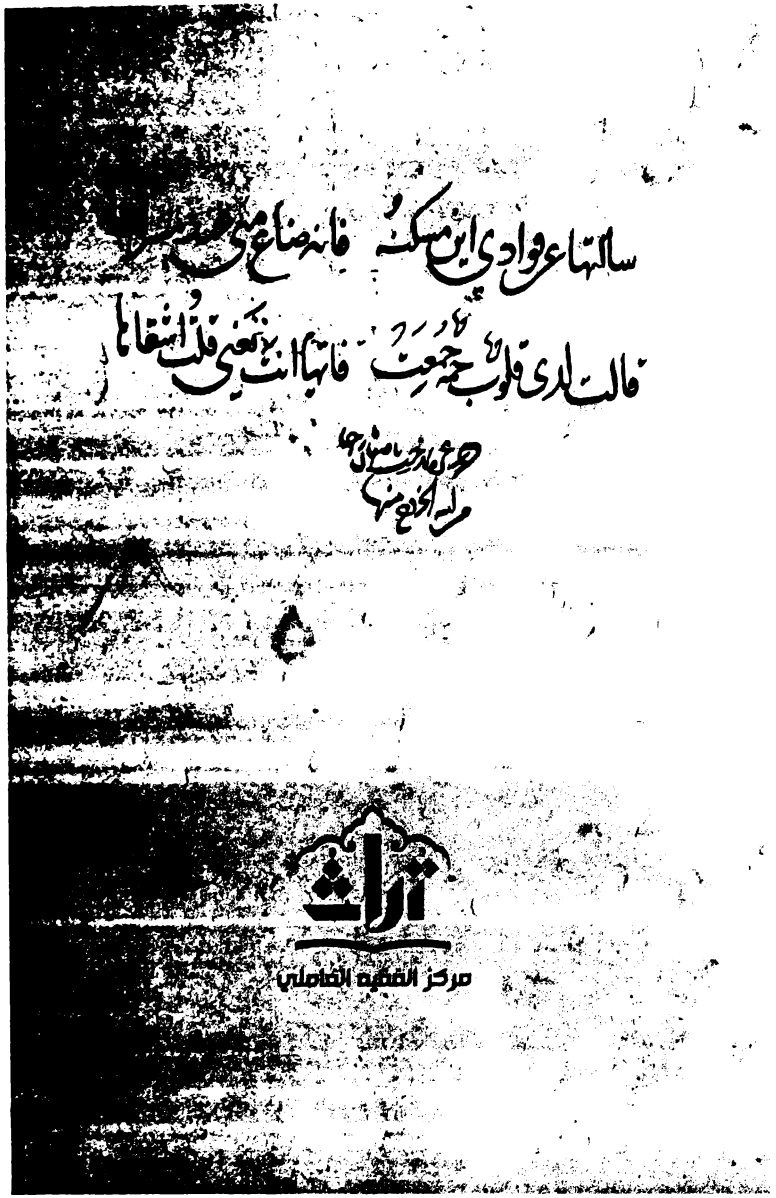

الصفحة الأخيرة من النسخة ب

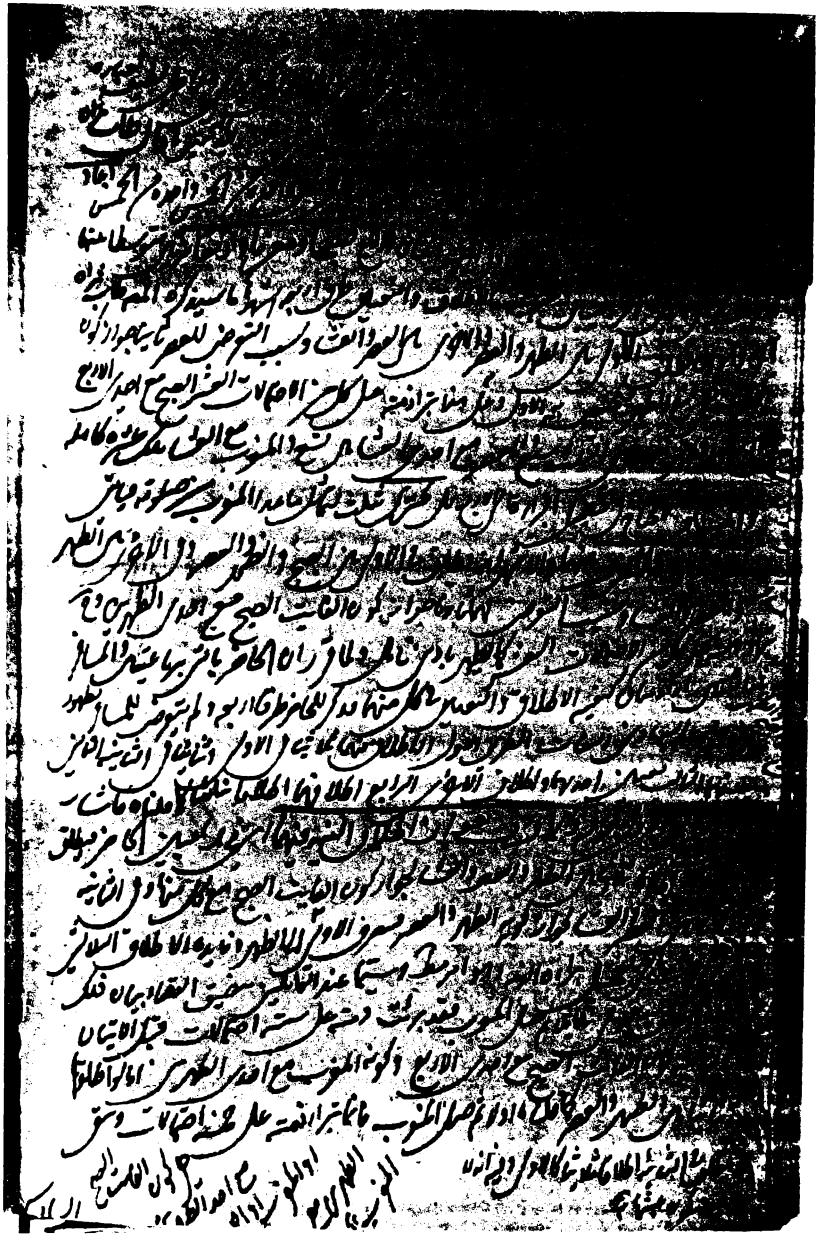

الصفحة الأولى من النسخة س

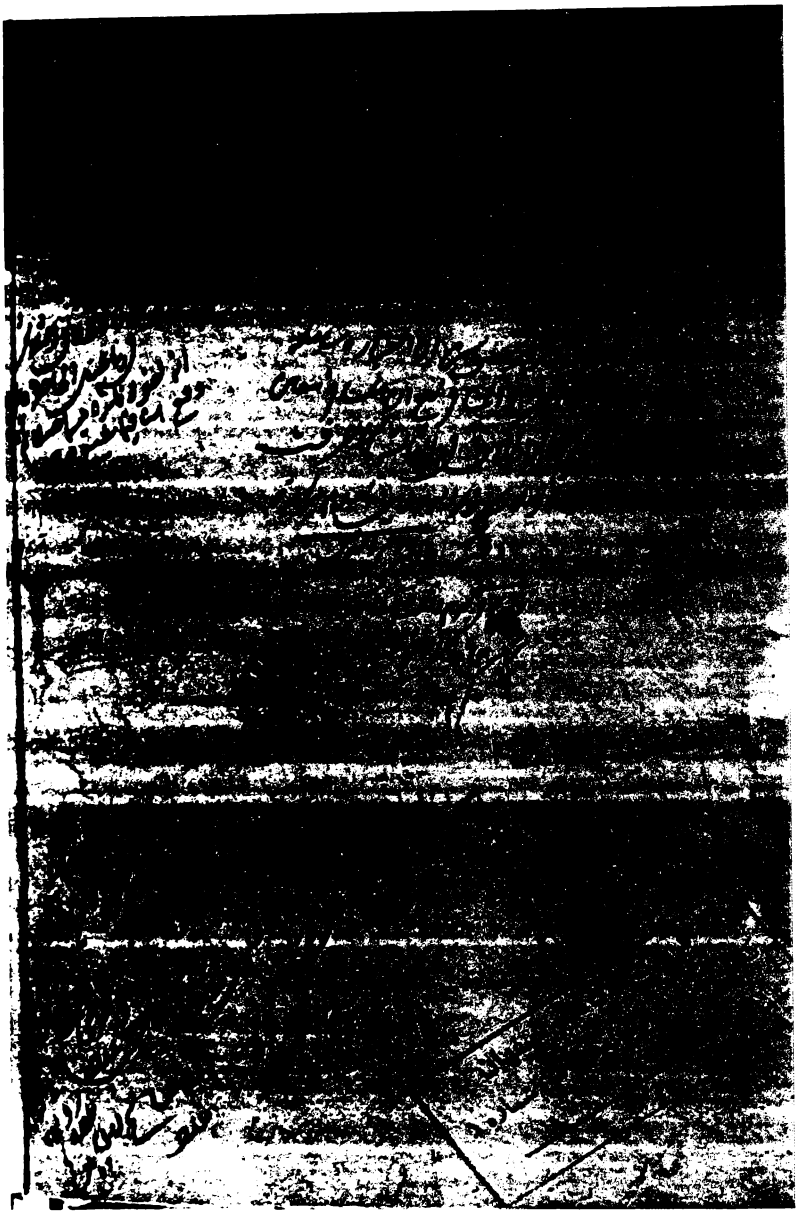

الصفحة الأخيرة من النسخة س

الصفحة الأولى من النسخة ش

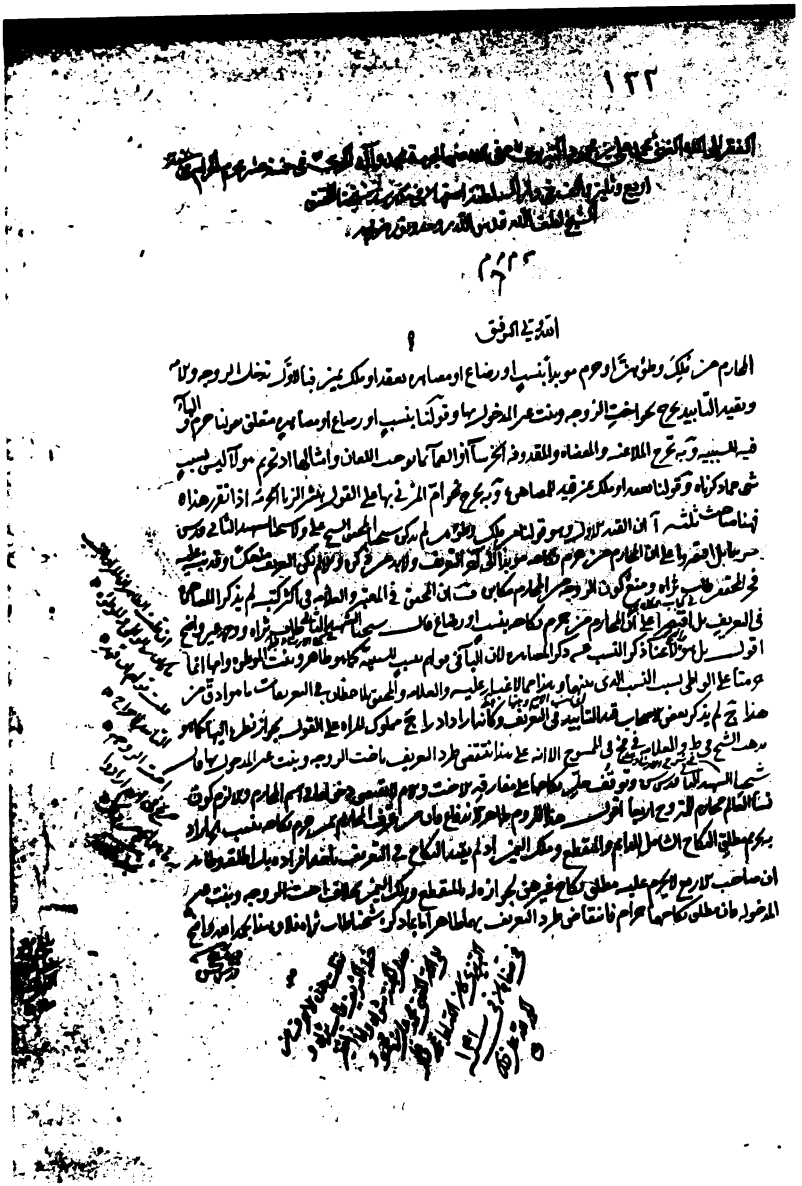

الصفحة الأخيرة من النسخة ش

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

حمدًا لك يا معين وصلوةً على نبيك وآله أجمعين يقول الفقير إلى الله الغني بهاء الدين محمد العاملي هذا جمل لطيف بعبارة معضلة في قواعد الأحكام قد أعيت الفحول الأعلام فأدنى إليه قائد التوفيق وأوقفني عليه رائد التحقيق فأطاب براه ولو كان الأحلال بعض من الطهارتين في جملة خمس طهارات رافعة وقد صلى بكل واحدة من الخمس واحدة من الخمس أعاد الحاضر أربعًا في العبارة تغليبًا لمعاد في الخمسة اثنتان للأربع صبحًا ومغربًا والرابعة مرتين متوسطا بينهما المغرب وله في هاتين الرباعيتين حيث الأطلاق الوسيني طرق أربعة أشهرها ما سيذكره المصطاء آخرًا وهو أن يطلق الأولى من الظهر والعصر والأخرى من العصر والعشاء وسبب التعرض للعصر ثانيًا جواز كون الغاية هي مع الظهر فتختص بالأولى وعلى هذا تبرأ ذمته على كل الاحتمالات العشر الصبح مع احدى الأربع أربع والظهر مع احدى الثلث سبع والعصر مع احدى الثمانين تسع والمغرب العشاء تلك عشرة كاملة والمسافر للحاضر تحصل البراءة إلى الأربع بل يجزئ ثلث لتماثل ما عدا المغرب صلوته فيأتي بالثنائيتين والمغرب بينهما والأحوط أن يطلق الأولى من الصبح والظهر والعصر وفي الآخرين من الظهر والعصر والعشاء وسبب التعرض ثالثًا جواز كون الغاية الصبح مع احدى الظهرين

الصفحة الأولى من النسخة ع

الرباعيتين واطلاق الاخرى لا بد من الاتيان بثالثة للعشاءين
الظهر والعصر ومطلقة بينها وبين العصر والعشاءين
ولسنا في العبادة نعرض بذلك والشارع لم يعين
وحيث بينه وبين الاطلاق من العصر والعشاء مطلقا وادعى ان المراد في الجبا
هو الاطلاق المذكور فانه قال ولا يتعين عليه الفريضة الثالثة
اطلاق ولا يعين وان كان المراد في العبارة الاولى حيث قال مطلقتين بين
الظهر والعصر اي الفريضتين اللتين بعد المعجل الرباعيتين بضميمة
الثالثة اولا لا يخفى على المنصف ان العبارة بمعزل عن هذا المعنى وان
المراد الباقي من الثلث اعني الظهر والعصر والعشاء كما هو الظاهر المتبادر
وان العبارة غير دالة على ان الثالثة مطلقة او معينة بل هي فيها مطوية
الذكر رأسا ولو كان مراد المصنف ما ذكره لكان حقه ان يقول مطلقة في
الباقي لا مطلقين الباقيين فانه صريح في المعنى الذي قلناه اولا
كما لا يخفى ويستدرك على اطلاقه ايضا فان الحاضر الثالثة بين العشاءين
فيما اذا عين الظهر او العصر لا غاية له اصلا لان العصر قد برئت ذمته
منها بالاطلاق السابق فكان ذكرها عبثا محضا كما لو صلى الظهر بعينها
ثم بينها وبين العصر واطلق العجب انه شنع على الفاضل عبد الرحمن
في قوله في شرحه بالاطلاق السابق في رباعيتي الحاضر وقال انه
اراده فيه اصلا ثم انه وقع هنا شنع عليه ثم وايضا فقد قرر وكرر في العبارة
الحكم الحاضر وان المسافر مع ان المسافر تعين عليه الاطلاق في الثالثة كما عرفت ولا يخرج
عن لعدم سراية ذمته به والله ولي التوفيق هذا ما خطر بالبال مع كثرة الحال وضيق المجال

الصفحة الأخيرة من النسخة ع

النص المحقق

حمدًا يا مُعين وصلاةً على نبيّك وآله أجمعين.

يقول الفقيرُ إلى الله الغنيِّ بهاءُ الدين محمّد العامليّ: هذا حَلٌّ لطيف لِعبارةٍ مُعضِلةٍ في (قواعد الإحكام)، قد أعيَتِ الفحولَ الأعلام، قادني إليه قائد التوفيق، وأوقفني عليه رائد التحقيق[1]:

قال العلّامةُ[2] طاب ثراه: (ولو كان الإخلالُ بِعضوٍ من طهارتين في جملة[3] خمسِ طهاراتٍ رافعة وقد صلّى بكلِّ واحدةٍ من الخَمسِ واحدةً من الخَمس[4] أعاد الحاضرُ أربعًا)[5].

في العبارةِ تغليبٌ؛ إذ المُعادُ[6] في الحقيقة اثنتان لا أربع[7]، صبحًا ومغربًا وأربعًا

---

(١) عبارة «قادني إليه قائد التوفيق وأوقفني عليه رائد التحقيق» ليس في (ش).

(٢) «العلاّمة» في (ش).

(٣) «جملة» ليس في (ش) و (ك).

(٤) «واحدةً من الخمس» ليس في (ش) و (ك).

(٥) ينظر قواعد الإحكام:٢٠٦/١: ونصّ كلامه: «ولو كان الإخلال من طهارتين أعاد أربعًا صبحاً ومغربًا وأربعًا مرتين، والمسافر يجتزئ بالثنائيتين والمغرب بينهما، والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما والتعيين، فيأتي بثالثةٍ، ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء، فيطلق بين الباقيتين مراعيًا للترتيب، وله الإطلاق الثنائي فيكتفي بالمرتين».

(٦) إذ الإعادة فعل العبادة ثانيًا؛ لاشتمال الأولى على خلل. (منه قُدِّس سرُّه).
الفرض أنّ المكلّف قد صلّى صلاتَين في طهارتَيهما خلل، فتجب عليه إعادتُهما -فالمطلوب إعادة صلاتَين- ولكن بما أنّه يجهل أيّ صلاتين هما بين الصلوات الخمس، وبما أنّ الفرض كون ذمّته مشغولةً بفَرضَين، وبما أنّ الصلوات الخمس غير متوافقة من جهة عدد الركعات- حينها وجب عليه الإتيان بعدّة صلوات لِيَتيَقّن حصولَ إعادة الصلاتَين الفائتتَين فتفرغ ذمّته، وفيما ما يأتي شيء من التفصيل.

(٧) في (ش) «لا غير» بدل «لا أربع».

مرّتين متوسّطًا بينهما المغرب[١][٢].

وله[٣] في هاتين الرباعيّتَين[٤] مِن حيث الإطلاق والتعيين[٥] طُرقٌ أربعة:

أشهرها: ما سيذكره المصنّف -طاب ثراه- آخرًا؛ وهو أن يُطلِق الأُولى بين الظهر والعصر، والأُخرى بين العصر والعشاء، وسبب التعرّض للعصر ثانيًا جواز كون الفائت هي مع الظهر فيختصّ به الأُولى[٦]، وعلى هذا تبرأ[٧] ذمّته على كلٍّ مِن الاحتمالات العشر[٨]: الصبحُ مع إحدى الأربع أربعٌ، والظهرُ مع إحدى الثلاث سبعٌ، والعصرُ مع إحدى العشائين تسعٌ، والمغربُ مع العشاء[٩]، تلك عشرة كاملة.

والمسافر لا يحتاج في تحصيل البراءة إلى الأربع[١٠]، بل يجتزئ[١١]

---

(١) في (ش) زيادة «كما سيجيء».

(٢) طبعًا توسّط المغرب إشارة إلى لزوم المحافظة على الترتيب بين الصلوات المُستأنفة بقدر الإمكان. قد يطرأ في الذهن تساؤل يحتاج إلى الجواب ونستفيدهما من عبارة (جامع المقاصد:١/٢٤٣): «فإن قيل: إيجاب الترتيب هنا ينافي سقوط الترتيب المنسي. قلنا: لا منافاة؛ لأنّ للمكلف هنا طريقة إلى تحصيله، من غير زيادة تكلّف، لأنّ العدد الواجب لا يتغير بالترتيب».

(٣) في حاشية (ك) «أي للمصنّف في قوله: أربعًا مرّتين» (منه قُدّس سرُّه).

(٤) طبعًا إيجاب الرباعيّتين للحاضر؛ لجواز فساد طهارتَي رُباعيّتين، ولابدّ معهما من الصبح والمغرب؛ لجواز فساد طهارتَيهما أو طهارة أحدهما مع طهارة رباعيّةٍ من الرباعيّات الثلاث للحاضر.

(٥) المقصود هو الإطلاق والتعيين في النيّة؛ إذ تارةً ينوي ما يدور أمره بين الظهر والعصر مثلاً، وأخرى يُعيّن وينوي خصوص الظهر مثلًا، على تفصيلٍ سيتّضح إن شاء الله.

(٦) وتقع الثانية للعصر.

(٧) في (ش) و(ك) «فتبرأ» بدل «تبرأ».

(٨) في (ش) و(ك) «الممكنة»، وفي (ش) و(ك) «العشر».

(٩) في (ك) زيادة «يوم».

(١٠) في حاشية (ب) و(ع) و(ش) و(ك) «ذكر السيّد الفاضل عميد الدّين -طاب ثراه- في شرحه: أنّ المسافر يطلِق في كلٍّ من ثُنائيّتيه إطلاقًا رباعيًا بين الصبح والظهر والعصر والعشاء، وفيه أنّ التعرّض في الأُولى للعشاء لا فائدة فيه، كما أنّ التعرّض في الثنائيّة الثانية للصبح كذلك» (منه قُدّس سرُّه).

(١١) في (ب) و(ش) «يجزي» بدل «يجتزئ».

بثلاث[١]؛ لتماثل ما عدا المغرب من صلاته، فيأتي بالثنائيّتين[٢] بينهما المغرب[٣]، ولابدّ في كلٍّ من رباعيّتي الحاضر وثنائيّتي المسافر من توسّط المغرب بينهما؛ ليحصل الترتيب، أمّا الحاضر فلاحتمال فساد مغربه وعشائه أو أحد ظهرَيه مع مغربه، فلا بدّ من تأخّر رباعيّته عن مغربه على الأوّل، وتقدّمها على الثاني، وأمّا المسافر فلجواز فساد كلٍّ من الثلاث الّتي قبل مغربه، أو مغربه مع عشائه، فلهذا قال قدّس اللهُ سرَّه: «والمغرب بينهما» أي بين كلٍّ من رباعيّتي الحاضر وثنائيّتي المسافر.[٤]

والأشهر أنّه[٥] يُطلِق في الأولى بين الصبح والظهر والعصر، وفي الأخرى[٦] بين الظهر والعصر والعشاء. وسبب التعرّض لهما ثانيًا جواز كون الفائت الصبح مع إحدى الظهرين[٧]، وحينئذٍ تبرأ ذمّته على كلٍّ من الاحتمالات العشرة كما يظهر بأدنى تأمّل.

ولمّا قرّر أنّ الحاضر يأتي برباعيّتين والمسافر بثنائيّتين أراد بيان كيفيّة الإطلاق والتعيين في كلٍّ منهما، فَذَكر للحاضر طُرقًا أربعة[٨]، ولم يتعرّض للمسافر؛ لِظهور حاله

---

(١) هنا لا بدّ من التنبيه على أمر تَفاديًا مِن الاشتباه: المقصود مِن قول الماتن قدس سره: «والمسافر لا يحتاج في تحصيل البراءة إلى الأربع، بل يجتزئ بثلاث» أنّ الحاضر كما ذكرنا يحتاج إلى رباعيّتين مع الصبح والمغرب؛ أي يحتاج إلى أربع صلوات، أمّا المسافر فيجتزئ بثلاث صلوات -ثنائيّتين والمغرب-؛ وذلك لِتماثل الموجود عدَدًا بين صلواته ما عدا المغرب، وهو المراد بقوله إنّه: «لا يحتاج في تحصيل البراءة إلى الأربع»، فليست «الأربع» -إشارةً إلى إطلاق النيّة بين أربعٍ مِن الصلوات، وأنّ هذا لا يحتاج إليه المسافر- تَعريضًا بالسيّد عميد الدّين رحمه الله كما قد يُوهِمُه التعليق المنسوب إلى الماتن قدس سره في المقام. نعم مع فرض صحّة موضع التعليق فهو إشارةٌ واعتراضٌ مُستَبق على ما ادّعاه السيّد عميد الدّين رحمه الله بالنسبة إلى المسافر.

(٢) في (ش) «بثنائيتين» بدل «بالثنائيّتين».

(٣) «بينهما المغرب» ليس في (ش) و(ك).

(٤) قوله: «ولابدّ في كلّ» إلى «رباعيّتي الحاضر وثنائيّتي المسافر» زيادة من (ش) و(ك).

(٥) في (ش) و(ك) «أنّ المسافر» بدل «أنّه».

(٦) في (ع) «وفي الآخرين» والصحيح ما أثبتناه من باقي النسخ.

(٧) فَتنصرف الثانية إلى الظهر مثلاً، وهكذا على باقي الاحتمالات.

(٨) لِبراءة الذمّة من الفائتَتين.

بالمقايسة إليه[١] بأدنى التفات:

الطريق الأوّل: الإطلاق فيهما؛ ثلاثيًّا في الأولى وثنائيًّا في الثانية.

الثاني: تعيينهما.

الثالث: تعيين إحداهما وإطلاق الأخرى.

الرابع: إطلاقهما إطلاقًا ثنائيًّا كما قلناه أوّلًا[٢].

فأشار إلى الطريق الأوّل بقوله: «والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما»[٣]؛ أي في رباعيّتي الحاضر، فيُطلِق في الأولى إطلاقًا ثلاثيًّا بين الظهر والعصر والعشاء؛ لجواز كون الفائت الصبح مع كلٍّ منهما[٤]، وفي الثانية ثنائيًّا[٥] بين العصر والعشاء؛ لجواز كونه[٦] الظهر والعصر، فتنصرف الأولى[٧] إلى الظهر[٨].

وفائدة الإطلاق الثلاثيّ كونه أقرب إلى تعجيل براءة الذمّة، وهو أمر مطلوب و[لا] سيّما عند القائلين بِتضيُّق القضاء.

بيان ذلك: إنّه إذا أطلق الأولى ثلاثيًّا ثمّ صلّى المغرب فقد برئت ذمّته على ستة احتمالات قبل الإتيان بالثانية[٩]؛ كون الفائت الصبح مع إحدى الأربع، وكونه المغرب

---

(١) في (ش) «يُعلم منها حالُ المسافر بالمقايسة إليه» بدل: «ولم يتعرض للمسافر لِظهور حاله بالمقايسة إليه».

(٢) في (ش) و(ك) زيادة «أوّلًا».

(٣) قواعد الإحكام: ٢٠٦/١.

(٤) «لجواز كون الفائت الصبح مع كلٍّ منهما» ليس في (ش).

(٥) في حاشية جميع النسخ «وقال السيّد عميد الدين: يُطلِق في الثانية إطلاقًا ثلاثيًّا كالأولى. وفيه أنّه لا فائدة فيه فيكون عبثًا» (منه طاب ثراه).

(٦) في (ش) «لجواز فوت» بدل «لجواز كونه».

(٧) أي الرباعيّة الأولى المطلقة بين الظهر والعصر والعشاء.

(٨) في (ك) «فينصرف إلى الظهر» بدل «فتنصرف الأولى إلى الظهر».

(٩) أي بالرباعيّة الثانية بعد المغرب.

مع إحدى الظهرين، أمّا لو أطلقها ثنائيًّا بين الظهر والعصر -كما قلناه أوّلًا- ثمّ صلّى المغرب فإنّما تبرأ ذمّته على خمسة احتمالات[١]، ويبقى السادس؛ وهو كون الفائت الصبح مع العشاء إلى أن يأتي بالثانية. ولعلّ هذا هو النكتة في تقدّم هذا الطريق على باقي الطرق[٢].

وأشار إلى الطريق الثاني بقوله: «والتعيين» بالجرِّ عطفًا على «إطلاق»؛ أي: وجواز التعيين في كلٍّ مِن الرباعيّتين، لا بالنصب على المفعول معه كما قرّره الشارح المحقّق الشيخ عليّ رحمه الله[٣]؛ لِما سيجيء.

وإذا اختار التعيين فيهما فيأتي بثالثة[٤]؛ لاحتمال كون الفائتين غير ما أتى به[٥]؛ ولا بدّ من كونها معيّنة.

وأمّا الطريق الثالث وهو أن يُعيّن إحدى الرباعيّتين ويُطلِق الأخرى؛ فقد أشار

---

(١) في حاشية جميع النسخ «مِن كون الفائت الصبح مع إحدى الظهرين أو المغرب، أو إحدى الظهرين مع المغرب» (منه قُدّس سرّه).

(٢) حيث إنّ الاحتمالات المصيبة واحتمال براءة الذمّة أكبر بمجرّد الإتيان بالرباعيّة الأولى وقبل الإتيان بالثانية.

(٣) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

(٤) في حاشية جميع النسخ «قوله: (فيأتي بثالثة) تفريع على التعيين لا على الأقرب وما في حيّزه كما قرّره الشارح المحقّق» (منه قُدّس سرّه). والحاشية في (ش) «... لا على الأقرب ولا خبره ..» بدل «لا على الأقرب وما في حيّزه».
والكلام إشارة إلى ما ذكره المحقّق الكركيّ قدس سره في جامع المقاصد: ٢٤٥/١ بعد أن اختار قراءة (التعيين) بالنصب على المفعول معه: «فلأن الفاء في قوله: (فيأتي بثالثة) تقتضي كون الإتيان بفريضة ثالثة متفرّعًا على الأقرب، وما في حيّزه، ولا يستقيم إلّا إذا أُريد الجمع بين الأمرين معًا؛ لأنّ الإطلاق لا يقتضيه».
فالحاشية على الصيغة الأولى أوفق لكلام الجامع، وإن كان يستقيم المعنى مع صيغة الحاشية في (ش)، والمراد: في قول القواعد (والأقربُ جوازُ إطلاق النيّة فيهما والتعيين فيأتي بثالثة) يرى الشيخ البهائيّ رحمه الله أنّ التفريع هو على خصوص (التعيين) لا على (الأقرب)، ولا على خبر الأقرب؛ أي جملة (جوازُ إطلاق النيّة فيهما والتعيين).

(٥) في (ك) «لاحتمال كون الفائتة من غير ما أتى به» بدل «لاحتمال كون الفائتين غير ما أتى به» والمعنى صحيح مع كلّ من العبارتين غايته أنّ لكلّ منهما تأويله.

إليه بقوله: «ويتخيّر بين تعيين الظهر أو العصر أو العشاء»، فيُطلق الرباعيّة الأخرى بعد تعيين الأولى لإحدى الثلاث بين الباقيتين من الثلاث المذكورة مراعيًا للترتيب[١]، فيُطلِقها بين العصر والعشاء مع تعيين الظهر، وبين الظهر والعشاء مع تعيين العصر، وبين الظهر والعصر مع تعيين العشاء.

وعلى التقديرات الثلاثة يأتي بثالثة معيّنة للعشاء في الأُوليين[٢][٣][٤]، ومُطلَقة بينها وبين العصر في الأخير[٥]؛ فإذا عيّن إحداهما للظهر أطلق الأخرى بين العصر والعشاء، ثمّ صلّى المغرب، فيكون قد حصّل ثمانية احتمالات قبل صلاة العشاء: الصبح مع كلٍّ من الأربع[٦]، والظهر مع كلٍّ من الثلاث[٧]، والعصر مع المغرب، ويبقى له احتمالان

---

(١) في (ش) و(ك) زيادة «مراعيًا للترتيب».

(٢) في (ش) «في الأوّلين» بدل «الأُوليين».

(٣) إشارة إلى فرض تعيين الظهر وإلى فرض تعيين العصر، والأخير الآتي إشارة إلى فرض تعيين العشاء.

(٤) «وجوّز الشارح المحقّق الشيخ عليّ -طاب ثراه- إطلاقهما فيهما بين العصر والعشاء، وسيجيء الكلام عليه» (منه قُدّس سرّه).
في (ك) أورد الحاشية الأخيرة في الموضع بعد قول المصنّف قدّس سرّه: «مع تعيين العشاء» والصحيح ما أثبتناه.
والمذكور إشارة إلى قول المحقّق الثاني رحمه الله في (جامع المقاصد: ٢٤٤/١): «ويجب رعاية الترتيب؛ فالمقيم إذا عيّن الظهر بعد الصبح، ردّد ثنائيّةً بين العصر و العشاء مرّتين، إحداهما قبل المغرب، والأخرى بعدها، ولا يجوز تواليها؛ لاختلال الترتيب بين المغرب و العشاء، وإن عيّن العصر أطلق ثنائيّةً بين الظهر والعشاء مرّتين، إحداهما بعد الصبح و قبل العصر، والأخرى بعد المغرب، ولا يجوز تواليها بعد العصر، ولا بعد المغرب؛ لفوات الترتيب بين الظهرين، وبين العشاءين، وإن عيّن العشاء، أطلق ثنائيّةً مرّتين متواليتين، بين الظهر والعصر بعد الصبح، وقبل المغرب».

(٥) في (ش) «الآخر» بدل «الأخير»، وفي (ك) «في الأخرى» بدل «الأخير».

(٦) أي الصبح مع الظهر، والصبح مع العصر، والصبح مع العشاء، والصبح مع المغرب.

(٧) في (ك) «والظهر مع العصر أو مع المغرب» بدل «والظهر مع كلٍّ من الثلاث»، والصحيح ما أثبتناه، إذ إنّه بعد تعيين الظهر في الرباعيّة الأولى، ثمّ إطلاق الثانية بين العصر والعشاء، ثمّ الإتيان بالمغرب، تكون الاحتمالات كالآتي: الظهرمع العصر، والظهر مع العشاء، والظهر مع المغرب، فهو الظهر مع كلٍّ من الثلاث.

من العشرة هما[١]: العشاء مع كلٍّ من العصر والمغرب، فإذا صلّى العشاء حصّلهما.

وإذا عيّنها للعصر أطلق الأخرى بين الظهر والعشاء، ثمّ يأتي بالمعيَّنة وهي العصر[٢]، ثمّ بالمغرب، فيكون قد حصّل بذلك سبعة احتمالات: الصبح مع كلٍّ من الأربع، والظهر مع العصر أو مع المغرب، والعصر مع المغرب، ويبقى له ثلاثة: هي الظهر أو[٣] العصر أو المغرب مع العشاء، فيأتي عليها إذا صلّى العشاء.

وإذا عيّنها للعشاء أطلق الأخرى بين الظهر والعصر، ثمّ صلّى رباعيّة مُطلَقة[٤][٥] بين العصر والعشاء ثمّ المغرب، فيكون قد حصّل بذلك تسعة احتمالات: الصبح مع كلٍّ من الأربع، والظهر مع كلٍّ من الثلاث، والعصر مع كلٍّ من العشاءين، ويبقى له صورة واحدة هي المغرب مع العشاء، فإذا صلّى العشاء أتى عليها.

وثمرة الإطلاق في هذه الصور مع تحقّق الإتيان بالخمس[٦] تعجيل تفريغ الذمّة على نهج ما سبق؛ لحصوله بالأربع على ثمانية احتمالات[٧] في الأولى[٨]، وسبعةٍ في

---

(١) في (ش) «احتمالان لا غير» بدل «احتمالان من العشرة»، وفي (ب) و(ع) علّق صاحبا النسختين: إنّ قوله: «من العشرة» زيادة من نفس المصنف قدّس سرّه.

(٢) «وهي العصر» ليس في (ش) و(س) و(ك)، وفي (ب) و(ع) علّقا: إنّ قوله: «وهي العصر» زيادة من نفس المصنف قدّس سرّه.

(٣) في (ش) كان المكتوب «ع» بدل «أو»، ثمّ حُذف وكُتب مكانَه «و»، والصحيح ما أثبتناه وهو الموافق لباقي النسخ.

(٤) «مطلقة» ليس في (ك).

(٥) «وهي الرباعيّة الثالثة فتأمّل» (منه قُدّس سرّه).

(٦) الفرض أنّ المكلّف أتى بصلواتٍ خمس، ثمّ علِم بفوات اثنتين مجهولتَين، في هذا الطريق الثالث نجد أنّ الحاضر يأتي بالصبح والمغرب وبثلاث رباعيّات؛ أي أنّه يأتي بخمس صلوات، وهذا يوازي في العدد مَحلّ الشكّ والخلل، فلِماذا لا يأتي رأسًا بالصلوات الخمس مُرتّبةً ومعيَّنةً مِن دون الحاجة إلى الإتيان برباعيّة مطلقة، وإلى صيرورة الفُروض ثلاثة؟ على مِثل هذا التساؤل يُجيب المصنِّف قدّس سرّه في المقام.

(٧) في (ش) «على ثمان الاحتمالات»، وفي (ب) و(ع) و(س): «على ثمان احتمالات» و ما أثبتناه من (ك).

(٨) أي في الصورة الأولى مع تعيين الظهر، والصورة الثانية كان التعيين للعصر، وفي الصورة الثالثة كان التعيين للعشاء.

الثانيـة، وتسـعةٍ فـي الثالثـة، ولـو عيّـن الأربـع[١] لم يحصـل بهـا إلاّ على سـتة احتمالات، وتبقـى لـه أربعـة إلـى أن يأتي بالعشـاء، هذا حكـم الحاضر.

وأمّـا المسـافر فـإن عيّن الصبح أطلـق الثنائيّة الثانيـة[٢] بين الظهر والعصر والعشـاء، ثـمّ صلّـى المغـرب[٣]، ثـمّ أتـى بثنائيّـة مُطلَقـة بيـن العصـر والعشـاء لا مُعيّنـة للعشـاء كالحاضـر؛ لجـواز فسـاد الظهـر والعصـر فتختـصّ الثنائيّـة[٤] الثانيـة بالظهر.

وإن عيّـن الظهـر أطلـق في الثنائيّـة الّتي قبلها بين الصبح والعصـر[٥]، ثمّ أتى بالظهر، ثـمّ بالمغـرب، ثمّ بثنائيّة مطلَقة بين العصر والعشـاء.

وإن عيّــن العصـر أتـى قبلهـا بثنائيّــة مطلَقــة بيـن الصبــح[٦] والظهــر، ثـمّ أتـى

---

(١) يعني لو عيّن الصلوات الأربع؛ أي الثنائيّة والرباعيّتين والمغرب قبل تعيين الخامسة بالعشاء يحصل على ستة احتمالات؛ كما لو عيّن الصبح ثمّ الظهر ثمّ العصر ثمّ المغرب تكون الاحتمالات: الصبح مع الظهر، أو العصر، أو المغرب، والظهر مع العصر أو المغرب، والعصر مع المغرب، فهذه ستة.

(٢) في (ع) و(ش) و(ك) «أطلق الثانية» بدل «أطلق الثنائية الثانية».

(٣) قد حصّل بذلك ستة احتمالات وبقي له أربعة؛ الظهر مع العصر، أو مع العشاء والعصر، والمغرب مع العشاء (منه قُدّس سرّه). هذه التعليقة ليست في (س) و(ش) و(ع) و(ب)، ومذكورة في (ك) في غير هذا الموضع كما ستعرف.

(٤) «الثنائيّة» ليس في (ش).

(٥) » ذكر العصر ههنا لجواز كونها أوّل الفائتين مستعجل القضاء. ولا يُتعرّض في هذا الإطلاق للعشاء لعدم إمكان كونها أولى الفائتين كما هو ظاهر» (منه قُدّس سرّه). هذه التعليقة المؤلّفة من جملتين نجدهما في (ب) و(س) و(ش) متفرّقتين وموزّعتين، وفي (ع) مجتمعتين، إلّا أنّ الظاهر والمناسب كونهما تعليقةً واحدة، موضعها حيث ذكرنا عند الكلام على الثنائيّة الأولى المطلقة؛ إذ معها يصحّ كون أولى الفائتَتين العصر دون العشاء لما ذُكر.

(٦) في حاشية (ك) «قد حصّل بذلك ستة احتمالات وبقي أربعة؛ الظهر مع العصر أو مع العشاء، والعصر والمغرب مع العشاء» (منه)، إلّا أنّنا لا نتعقّلها في الموضع المذكور؛ إذ إنّه مع تعيين العصر وإطلاق الثنائيّة التي قبلها بين الصبح والظهر يكون احتمال الظهر مع العصر متحقّقا، وأنّ احتمال الصبح مع العصر كذلك، فيبقى عندنا احتمال الصبح مع المغرب، أو الظهر أو العشاء، واحتمال الظهر مع المغرب أو العشاء، واحتمال العصر مع المغرب أو العشاء، واحتمال المغرب مع العشاء. نعم هذه التعليقة تصلح بامتياز مع الصورة الأولى للمسافر عند قول الماتن: «ثم صلّى المغرب» كما هو الحال في بعض النسخ، فليُتأمّل.

بها[١]، ثـمّ صلّـى المغرب، ثمّ بثنائيّة مطلَقة بين الظهر[٢] والعشـاء، وإن عيّن العشـاء أتى أوّلًا بثنائيّـة مطلَقـة بيـن الصبح والظهـر والعصر، ثمّ بأخرى بين الظهر والعصر والعشـاء، ثـمّ يأتـي بالمغـرب ثمّ بالعشـاء، وفائدة هـذه الإطلاقات لا تكاد تخفى بعـد ما مرّ.[٣]

وأمّـا الطريـق الرابـع[٤] وهـو مـا ذكرنـاه أوّلاً[٥] فقـد أشـار إليـه بقولـه: «ولـه -أي للحاضـر[٦][٧] الإطـلاق الثنائـيّ» فـي كلٍّ مـن الرباعيّتيـن؛ بـأن يُطلِـق الأولـى بيـن الظهـر والعصـر، والثانيـة بيـن العصر والعشـاء كمـا قلناه، وحينئـذٍ لا يحتاج إلى الإتيـان بالثالثة، فيكتفـي بالمرّتيـن كمـا فـي الطريـق الأوّل.

ووجـه مـا اسـتقربه المصنّـف (طـاب ثـراه)[٨] مـن تخييـر المكلّـف بيـن هـذه الطـرق الأربعـة[٩] أنّ كلاًّ منهـا طريـق إلـى بـراءة ذمّتـه[١٠]، والمخالف فـي ذلك أبو

---

(١) في (ب) بين السطور «أي العصر»، وذيّلها بإشارةٍ تدلّ على نسبة هذه التعليقة إلى المصنف قدّس سرّه.

(٢) في (ش) «ثم بثنائيّة مطلقة بين العصر والعشاء» والصحيح ما أثبتناه؛ إذ قد يكون الفائت هو الصبح والظهر؛ حينها -مراعاةً للترتيب- تنصرف الثنائيّة الأولى المطلقة بين الصبح والظهر إلى الصبح خاصّة، ولا يبقى محلّ للظهر إلّا مع الثنائيّة الأخيرة بعد فرض تعيين الثنائيّة الوسطى بالعصر، فتأمّل. وما أثبتناه هو ما نجده في بقية النسخ.

(٣) في حاشية (ش) «قد اعترف الشارح المحقّق الشيخ عليّ -طاب ثراه- بأنّ الإطلاق الثنائيّ لا ينطبق على المسافر، ثمّ قال: إنّ المصنّف اقتصر على بيان حكم المقيم وتركَ حكم المسافر؛ لأنّه يُعلَم بالمقايسة بِأدنى تأمّل، انتهى، فتأمّل ولا تغفل» (منه قُدّس سرّه). ينظر جامع المقاصد: ٢٤٧/١. وفي حاشية (ب) و(ع) و(س) «ولا يضرّ ما يأتي من العشاء المعيَّنة؛ لأنّ هذه لأجل تعجيل البراءة، ولكَ إجراء مثل هذا في الحاضر» (منه قُدّس سرّه)

(٤) وهو ما أشار إليه الماتن قائلاً: «الرابع: إطلاقهما إطلاقًا ثنائيًّا».

(٥) ذكره قدّس سرّه في بداية الرسالة وأشار إلى أنّه أشهر الطرق.

(٦) «أي للحاضر» موجودة فقط في (ش) و(ك).

(٧) في حاشية (ك) «قلت: وأمّا المسافر فإنْ أطلق الثنائيّة لم يكن له بدّ من ثنائيّتين أُخريتين [كذا]» (منه قُدّس سرّه).

(٨) «طاب ثراه» موجودة في (ش)، وفي (ك) «رحمه الله» بدل «طاب ثراه».

(٩) وذلك بِحسب بيان المصنّف قدّس سرّه وحَلِّه للعبارة.

(١٠) في (ش) «الذمّة»، وفي (س) العدول من «الذمّة» إلى «ذمّته» بعد حذف اللام، وهو ما موجود

الصلاح[١] وابن زهرة[٢]؛ حيث أوجبا التعيين و لم يُجوّزا[٣] الإطلاق، مُحْتَجّين بعدم جواز الترديد في النيّة مع إمكان الجزم.

هذا، واعلم أنّ الشارح المحقّق الشيخ عليًّا (قدّس الله روحه)[٤] نزّل عبارة الكتاب على بيان الطريق الثالث والرابع فقط[٥]، وجعل الوجوه الثلاثة الأُوَل[٦] وجهًا واحدًا؛

في بقية النسخ.

(١) أبو المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسينيّ الحلبيّ العالم الفاضل الجليل الفقيه الوجيه صاحب المصنفات الكثيرة في الإمامة والفقه والنحو وغير ذلك منها: غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، وقبس الأنوار في نصرة العترة الأطهار. هو وأبوه وجده وأخوه أبو القاسم عبد الله بن علي صاحب التجريد في الفقه وابنه محمد ابن عبد الله كلّهم من أكابر فقهائنا وبيتهم بيت جليل بحلب. توفي أبو المكارم بن زهرة سنه ٥٨٥ هـ في سن أربع وسبعين وقبره بحلب بسفح جبل جوشن عند مشهد السقط . (ينظر: الكنى والألقاب: ٣٥١/١، الكافي في الفقه: ١٥٠) وقد أفتى أبو الصّلاح بإعادة الخمس حصرا.

(٢) هو الشيخ تقيّ بن النجم الحلبيّ الشيخ الأقدم الفاضل الفقيه المحدث الثقة الجليل من كبار علمائنا الإمامية، كان معاصرًا للشيخ أبي جعفر الطوسيّ وقرأ عليه وعلى السيّد المرتضى علم الهدى، ويروي عنه ابن البراج، له تقريب المعارف، والبداية، وشرح الذخيرة للسيّد، وله الكافي في الفقه، والبرهان على ثبوت الايمان. (ينظر: الكنى والألقاب: ١٤٠/١، غنية النزوع: ٩٩)

(٣) في (ش) «أوجب» و«جوّز» بصيغة المفرد.

(٤) في (ع) و(ك) «قدس سرُّه» بدل «قدّس الله روحه».

(٥) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٣/١-٢٤٤، ٢٤٧.

(٦) الوجه الأول والطريق الأول كان عبارة عن الإطلاق الثلاثيّ في إحدى الرباعيّتين مثلاً والإطلاق الثنائيّ في الرباعيّة الثانية، والطريق الثاني عبارة عن تعيينهما، والثالث عبارة عن تعيين إحداهما وإطلاق الأخرى، والرابع عبارة عن إطلاقهما إطلاقًا ثنائيًّا، والمحقّق الكركيّ رحمه الله بيّن الطريقين الثالث والرابع، ولكن بَدْوًا لا نفهم قول المصنّف قدّس سرّه أنه رحمه الله قد جعل الطُرق الثلاثة الأُوَل وجهًا واحدًا؛ لأنّ الطريق الأول لم يرتضه المحقّق الكركيّ رحمه الله -ينظر جامع المقاصد: ٢٤٤/١ و ٢٤٦- إلّا أن يكون نظر المصنّف قدّس سرّه إلى الطريق الأول أنّه يدور حول خصوص الإطلاق -وبغض النظر عن التفصيل بين الثلاثيّ والثنائيّ- والطريق الثاني يدور حول خصوص التعيين، والثالث حول الإطلاق مع التعيين، وما ذكره المحقّق الكركيّ رحمه الله هو الجمع بين الإطلاق والتعيين، والذي يؤدي مضمونَ هذا الأخير هو الجمع بين الطُرق الثلاثة الأُوَل التي مفادها مفاد الطريق الثالث مِن الجمع بين الإطلاق والتعيين، وقد بيّن المحقّق رحمه الله -كما قلنا- الطريق الرابع، وخلاصة ما يريد المصنّف قدّس سرّه إيضاحه هو أنّ المحقّق الكركيّ رحمه الله قد بيّن طريقين وهما الثالث والرابع،

للجمع بين الإطلاق في إحداهما والتعيين في الأخرى[١]، فأوجب أن يقرأ «التعيين» في قول المصنّف:«والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما والتعيين» بالنّصب[٢] على أنّه مفعول معه، والواو بمعنى (مع) لا عاطفة، وجعل قوله: «ويتخيّر..» إلى آخره من تتمّة وجه الجمع. قال: وليس المراد جواز الإطلاق وجواز التعيين؛ ليكون ردًّا على أبي الصلاح كما ذكره الشارحان الفاضلان[٣]، أمّا أوّلاً فلأنّ خلاف أبي الصلاح جارٍ في مسائل الباب كلّها، فتخصيص ردّه بهذا الموضع لا وجه له[٤].[٥]

أقول: لا يكاد يخفى على المنصف كثرة التكلّف فيما ذكره طاب ثراه، ولا أظنّك تمتري في أنّ تنزيل عبارة الكتاب[٦] على بيان الوجوه الأربعة كما ذكرناه[٧] أولى

وأمّا الثالث فهو عبارة عن الجمع بين الطُرق الثلاثة الأُوَل في وجهٍ واحد. فتأمّل.

(١) في حاشية (ش): «وقال -أي المصنّف-: (تَرْك ذكر التعيين في الجميع؛ لأنّ جواز الإطلاق والتعيين يقتضي جوازه بطريق أولى، ولأنّا لا نعلم في جوازه مخالفًا، فكان الأهمّ بيان ما هو مختلف فيه) انتهى كلامه وفيه ما فيه؛ فإنّ شدّة الاهتمام بذكر ما هو أهمّ لا تُوجب عدم التعرّض لما ليس بأهمّ، كيف وفي التعرّض له مع غيره تصريح بعدم الانحصار فيه وحده بخلاف تركه بالكليّة. فتدبّر» (منه قُدّس سرّه). ينظر جامع المقاصد: ٢٤٧/١.

(٢) في (ك) «فأوجب أن يقرأ (التعيين) بالنّصب في قول المصنّف: (والأقرب جواز إطلاق النية فيهما والتعيين) على أنّه مفعولٌ معه» بدل ما أثبتناه.

(٣) «الفاضلان» إشارة إلى إيضاح الفوائد لابن العلاّمة: ٤٤/١: «أقول: الخلاف مع أبي الصلاح؛ حيث أوجب فيمن فاتته صلاة لا يعلمها بعينها إعادة الخَمس، وهو قول ابن زهرة؛ فإنّه على قولهما لا يجوز له إطلاق النيّة، بل يجب عليه التعيين، فيلزم على قولهما أنّه لا يكتفي بالرباعيّتين..»،وإلى كنز الفوائد للسيّد عميد الدّين: ٦٠/١: «والأقرب عنده جواز إطلاق النيّة في الرباعيّتين للحاضر؛ فيقول في كلّ واحدة من الرباعيّتين ... و التعيين بأن يقول ... و وجه القرب: أنّ كلّ واحدٍ من الفعلين طريق لتحصيل براءة ذمّة المكلّف من الواجب عليه فكان مخيّرًا فيهما..».

(٤) الموجود في (ب) و(ع) و(س): «وليس المراد جواز الإطلاق وجواز التعيين ليكون ردًّا على أبي الصلاح، لأنّه جارٍ في المسائل كلّها، فتخصيص ردّه بهذا الموضع لا وجه له» بدل «وليس المراد جواز» إلى «لا وجه له». وما أثبتناه ينسجم أكثر مع كلمات المحقّق الكركيّ رحمه الله نفسه.

(٥) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

(٦) في (ك) «الكاتب» بدل «الكتاب».

(٧) في (ش) «كما ذكرناه أوّلاً أولى»، وفي (ك) «كما ذكرنا أوّلاً أولى» بدل «كما ذكرناه أولى».

مـن تنزيلهـا علـى بيـان وجهَيـن[١] فقط كما ذكره، كيف والعطـف مع الإمـكان أولى من النصـب؛ لِأصالـة (الـواو) في ذلك كما صرّح[٢] به جمهور النحـاة [٣]، وتخصيص الردّ[٤] بهذا الموضـع أولـى مِمّـا بعده -وهـو ظاهر- ومِمّا قبله[٥]؛ لأنّ المذكـور قبله ما لو كان الفائت فريضـة واحـدة[٦] ولا يجـري فيها وجوه الإطلاق الثلاثة، فـكان التنبيه على ردّه فيما يجري فيـه الوجـوه الثلاثـة أنسـب، فكأنّه قـال: (لا يتعيّن عليـه التعيين)[٧] كما هـو مذهب أبي الصـلاح، بـل لـه طرق ثلاثـة أخرى فضلًا عمّا دونهـا، وهذا القدر كافٍ فـي التخصيص بهذا الموضع كمـا لا يخفى.

ثـمّ قـال نـوّر اللّـه مرقـده: «وأمّـا ثانيًا فـلأنّ (الفاء) فـي قولـه (فيأتي بثالثـة) تقتضي كـون الإتيـان بفريضـة ثالثـة متفرّعًا على (الأقـرب) وما في حيّزه، ولا يسـتقيم إلّا إذا أُريد الجمـع بيـن الأمرين معًـا؛ لأنّ الإطـلاق[٨] لا يقتضيه»[٩].

---

(١) في (ك) «على بيان الوجهين» بدل «على بيان وجهَين».

(٢) قال في شرح الرضيّ على الكافية: ٥١٥/١: «وأمّا تعيُّن (عمرًا) في المثال المذكور (ضربت زيدًا وعمرًا) للعطف، فلأنّ أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنّما يعدل ما بعدها عن العطف إلى النصب، نصّاً على المعنى المراد، من المصاحبة..».

وقال في شرح المفصّل: ٤٤٠/١: «إنّ الواو لا تعمل؛ لما ذكرناه من أنّها في مذهب العطف، وذلك لأنّها في الأصل عاطفة، والعاطفة فيها معنيان: العطف والجمع، فلمّا وُضعت موضع (مع) خُلعت عنها دلالة العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها».

(٣) «وأيضا لو كان مراد المصنّف ما ذكره -رحمه الله- لم يكن للواو فيما بعد قوله: (ويتخيّر) مجال، بل كان المناسب (فيتخيّر) بالفاء التفريعية كما تقتضيه اللهجة العربيّة» (منه قُدّس سرّه).

وهي ليست في (س)، لعلّه للتقطيع الذي أصاب المخطوط نفسه كما هو واضح لمن اطّلع.

(٤) أي الردّ على أبي الصّلاح رحمه الله.

(٥) إشارة إلى صورتين مِن صور الإخلال في الطهارة بعد الإتيان بشيءٍ مِن الصلوات، وقد ألمحنا إليه في المقدّمة بشأن ما يرتبط بموضوع الرسالة.

(٦) لا فريضتين كما هو في موضوع الرسالة.

(٧) في (ك) «فكأنّه قال: لا تعيين كما» بدل «فكأنّه قال: لا يتعيّن عليه التعيين كما»

(٨) في (ع) «لأنّ إطلاق» بدل «لأن الإطلاق».

(٩) جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

أقول: اقتضاء (الفاء) التفريع المذكور غير ظاهر، بل الظاهر أنّه متفرّع على التعيين كما أسلفناه، وهو أقرب[١] من التفريع على (الأقرب)[٢]، وهذا ممّا لا غبار عليه ولا مرية فيه[٣].

ثمّ قال (أعلى الله قدره): «وأمّا ثالثًا فلأنّ قوله: (ويتخيّر بين تعيين الظهر...) إلى آخره لا ينطبق إلّا على ما ذكرناه؛ لأنّه جَمَع فيه بين التعيين والإطلاق، ولا يستقيم ذلك مع الإطلاق وحده ولا مع التعيين وحده[٤].

أقول: عدم استقامته إنّما نشأ من جعله تتمّةً لما قبله، أمّا إذا جُعل إشارةً إلى بيان طريق ثالث كما ذكرناه فاستقامته غنيّة عن البيان كما لا يخفى.

ثمّ قال قدّس سرّه: «ولأنّ معنى قوله: (فيُطلق بين الباقيتين) إطلاقه بين الفريضتين الباقيتين من المزيد عليهما الثالثة[٥] بعد تعيين[٦] واحدةٍ منهما، ولا ينتظم هذا إلّا على ذلك التقدير. ولأنّ الضمير في (يتخيّر) لا مرجع له بدون ما ذكرناه؛ إذ لا يستقيم عوده إلى المكلّف[٧] باعتبار جواز الإطلاق له وهو ظاهر، ولا باعتبار التعيين؛

---

(١) في (ب) و(ع) و(س): «لأنّه أقرب» بدل «وهو أقرب».

(٢) في (ك) «وهو أقرب من تفريعه على الأقرب..».

(٣) في (ش) «ولا مزيد فيه» بدل «ولا مرية فيه».

(٤) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٥/١.

(٥) في حاشية (س) «نائب فاعل المزيد»، وقد جعل الناسخ إشارةً قد تكون ظاهرة في إرادة نسبة العبارة إلى المصنف قدّس سرّه نفسه.

والمراد: قال العلّامة رحمه الله: «ويتخيّر بين الظهر أو العصر أو العشاء، فيُطلِق بين الباقيتين» ويفسّر المحقّق الكركيّ رحمه الله أنه بعد تعيين إحدى الثلاث تُطلق الرباعيّة الثانية بين الباقيتين التي زيدَت عليهما الثالثة المُعيّنة؛ أي التي بِضميمتهما إلى الثالثة المعيّنة تكون عندنا الخيارات الثلاثة مِن الظهر والعصر والعشاء، كما لو عيّنت الظهر فتُطلق الرباعيّة الأخرى بين العصر والعشاء.

(٦) في (ب) و(ع) و(س) «متعلّق بالباقيتين» (منه قُدّس سرّه).

والمراد: (فيُطلق بين الباقيتين) إطلاقه بين الفريضتين الباقيتين -أيُّ (باقيتين)؟- يعني الباقيتين بعد تعيين واحدة منهما.

(٧) «لِمَ لا يجوز أن يعود إلى المكلّف من حيث هو لا باعتبار الإطلاق فيهما ولا التعيين؟» (منه

لأنّ[١] المتبادر تعيين الجميع فلا يطابق، ولو جعل أعمّ من تعيين الجميع أو البعض لكان فيه - مع اختلاف مرجع الضمير فيه وفيما قبله - فوات النظم العربيّ؛ لأنّ التقدير حينئذٍ: والأقرب جواز الإطلاق فيهما له، وجواز التعيين الصادق بتعيين الكلّ وتعيين البعض خاصّة. فيأتي على تقدير التعيين (بمَعْنيَيه) بثالثة[٢]، ويتخيّر مَن أراد التعيين في (البعض)[٣] خاصّة.. إلى آخره، وهذا كلام متهافت منحطّ عن درجة الاعتبار»[٤].

أقول: قد عرفت معنى قوله: «فيُطلق بين الباقيتين». وسنشبع الكلام فيه[٥] أيضًا. وقوله رحمه الله: «إنّ الضمير لا مرجع له بدون ما ذكرناه» عجيب؛ فإنّه على ما قرّرناه يعود إلى الحاضر المذكور سابقًا،[٦] فكأنّه قال: (إنّ له في القضاء طُرقًا أربعة) كما ذكرناه. وهذا جيّد النظم، ظاهر الاستقامة، خالٍ عن التهافت، والمحذورات الّتي ذكرها لا داعي إلى ارتكابها[٧]؛ إذ لنا عنها سعة وأيّ سعة.

ثمّ قال طاب ثراه: «وأمّا رابعًا، فلأنّ قوله: (وله الإطلاق الثنائيّ فيكتفي بالمرّتين) يكون مستدركًا على تقدير أن يُراد جواز كلٍّ منهما، مع ما فيه من اختلال النظم؛ لأنّ الإطلاق الثنائيّ[٨] هو المراد بقوله: (والأقرب جواز إطلاق النيّة فيهما)»[٩].

قُدّس سرّه).

(١) في (ش) «ولأن» بدل «لأنّ».

(٢) في (ش) «بمعيّنية»، وفي (ك): «بمعيّنة ثالثة»، والصحيح ما أثبتناه من بقيّة النّسخ، وهو الموافق للمصدر.

(٣) «البعض» ليس في (ع) و(ش) بخلاف ما في باقي النسخ المُوافق لما في (جامع المقاصد) المطبوع.

(٤) جامع المقاصد:١/٢٤٦.

(٥) في (ش) «منه» بدل «فيه».

(٦) في (ش) زيادة «فإنّ الكلام من أوّل البحث إنّما كان فيه».

(٧) «إلى ارتكابها» من (ش)، وفي بقية النسخ «لارتكابها».

(٨) في (ش) «لأنّ الإطلاق الثاني» وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في الجامع المطبوع.

(٩) جامع المقاصد: ١/٢٤٦.

أقول: التكرار إنّما يلزم لو أُريد بقوله: «والأقرب[١] جواز الإطلاق فيهما» الإطلاق الثنائيّ، أمّا إذا أُريد به الإطلاق الثلاثيّ كما ذكرناه فلا.

ثمّ اعلم أنّه على تقدير تعيين إحدى الرباعيّتين وإطلاق الأخرى لا بدّ من الإتيان بثالثة معيِّنة للعشاء إن عيَّن الظهر أو العصر[٢]، ومطلَقة بينهما وبين العصر[٣] إن عيّن العشاء[٤] كما ذكرناه[٥]، وليس في العبارة تعرّض لذلك[٦]. والشارح المحقّق (أعلى الله قدره) لم يوجب التعيين في الثالثة[٧]، وخيّر بينه وبين الإطلاق بين العصر والعشاء مطلقًا[٨]، وادّعى أنّ المراد في العبارة هو الإطلاق المذكور؛ فإنّه قال: «ولا يتعيّن عليه في الفريضة الثالثة إطلاقٌ ولا تعيين، وإنْ كان المراد في العبارة الأوّل[٩]، حيث قال[١٠]: (فيُطلق بين الباقيتين)؛ أي الفريضتين الباقيتين[١١] بعد المعيّنة في الرباعيّتين أو

---

(١) في (ك): «فالأقرب».

(٢) يعني يصلّي ثنائيّة ثمّ يصلّي رباعيّة (معيّنة للظهر) ثمّ رباعيّة مطلَقة بين العصر والعشاء ثمّ المغرب، ثمّ رباعيّة معيّنة للعشاء، أو يصلّي ثنائيّة ثمّ رباعيّة مطلَقة بين الظهر والعشاء ورباعيّة معيّنة للعصر ثمّ المغرب، ثمّ رباعيّة معيّنة للعشاء.

(٣) في (ك) «ومطلَقة بينهما وبين العصر في الثالثة» وهذا يصحّ مع حمل الثالثة على رباعيّة ثالثة من جهة التعداد، وذلك في فرض تعيين الرباعيّة الأخيرة بالعشاء كما بيّن الماتن قدس سره سابقًا، وسيتّضح ذلك في الهامش اللاحق.

(٤) ليس المراد أن يطلق رباعيّة بين الظهر والعشاء (بينهما) وبين العصر معًا، وإنّما المراد أنّه مع تعيين العشاء يُطلق رباعيّةً أولى بين الظهر والعصر (يمكن اعتبارها الثالثة من جهة التعداد والآتية تكون الثانية)، ثمّ رباعيّة ثانية بين العشاء والعصر (يمكن اعتبارها الثالثة والسابقة تكون الثانية).

(٥) ينظر في أواخر فقرة بيان الطريق الثالث قبل التعرّض للمسافر.

(٦) في (ع) و(س) تعليقة صغيرة منسوبة إلى المصنف قدس سره لكنّها مقطوعة في الجملة.

(٧) في (ش) «في الثالثة» ساقطة.

(٨) أي سواء عيّن الظهر أو العصر أو العشاء (منه قُدّس سرّه).

(٩) «أي الإطلاق» (منه قُدّس سرّه) كما في حاشية (ب) و(ع) و(س).

(١٠) في (ك) «أي المصنّف».

(١١) قوله: «أي الفريضتين الباقيتين» ليس في (ش)، وذكر محقّق (جامع المقاصد) المطبوع أنّ العبارة ليست في بعض نسخ الجامع.

الثنائيّتين بضميمة الثالثة[1]»[2].

أقول: لا يخفى على المنصِف أنّ العبارة بمعزلٍ عن هذا الحمل[3]، وأنّ المراد (الباقيتين) من الثلاث[4]؛ أعني: الظهر والعصر والعشاء كما هو الظاهر المتبادر[5]، وأنّ العبارة غير دالّة على أنّ الثالثة مطلَقة أو معيَّنة، بل هي فيها مطويّة الذكر رأسًا[6]، ولو كان مراد المصنّف ما ذكره لكان حقّه أن يقول: فيُطلق في الباقيتين، لا (فيُطلق بين الباقيتين)؛ فإنّه صريح في المعنى الّذي قلناه أوّلًا، كما لا يكاد يستتر على أحد، وأيضًا فإطلاق الحاضر الثالثة بين العصر والعشاء فيما إذا عيّن الظهر أو العصر لا غاية له أصلًا؛ لأنّ العصر قد برئت ذمّته منها بالإطلاق السابق، فكان ذكرها عبثًا محضًا؛ كما لو صلّى الظهر معيَّنة ثمّ أطلق[7] بينها و بين العصر.

والعجب أنّه شنّع[8] على السيّد الفاضل عميد الدين رحمه الله في قوله في شرحه بالإطلاق الثلاثيّ في رباعيتي الحاضر[9]، وقال: إنّه لغو[10] لا فائدة فيه أصلًا، ثمّ إنّه وقع هنا فيما[11] شنّع فيه به عليه ثمّة[12]، وأيضاً فقد قرّر قدّس سرّه أنّ العبارة شاملة لحكمي

---

(١) في حاشية (ب) و(ع) «متعلّق بالباقيتين».

(٢) جامع المقاصد: ٤٣/١.

(٣) في (ش) «هذا الأمر» بدل «هذا الحمل».

(٤) في (ك) «وأنّ المراد من الباقيتين من الثلاث» بدل «وأنّ المراد الباقيتين من الثلاث».

(٥) إلى هنا ينتهي ما وصل إلينا من النسخة (ب).

(٦) قوله: «بل هي فيها مطويّة الذكر رأسًا» ليس في (ش).

(٧) «أطلق» ليس في (ع).

(٨) ينظر جامع المقاصد: ٢٤٦/١.

(٩) ينظر كنز الفوائد: ٦٠/١.

(١٠) «لغو» ليس في (ع)، والظاهر وجودها في أصل المخطوط وسقوطها من الصورة عنها، كما هو الحال في بعض الكلمات الآتية.

(١١) «فيما» ليس في (ع).

(١٢) في (ع): «فيما شنّع عليه ثمّة»، وفي (ك): «فيما شنّع به عليه نفسه».

الحاضر والمسافر مع أنّ المسافر يتعيّن عليه الإطلاق في الثالثة كما عرفت، ولا يجوز له التعيين لعدم براءة ذمّته به[١]، والله وليُّ التوفيق.[٢]

(١) «به» ليس في (س).

(٢) وهنا انتهت الرِسالة في (ع) وخُتمت بحسب البيّن في النسخة: ((هذا ما خطر بالبال مع سوء الحال وضيق المجال ... على قواعد الأحكام بخطّ مولانا الأعظم مؤلّف ذلك دام ظلّه إلى يوم ...)).
-وهنا كذلك انتهت الرسالة في (س)، وكتب النّاسخ مطيع بن عبد الحميد ((قد تمّ في يوم الثلاثاء سادس شهر جمادي الآخر سنة ثلاثين وألف)) أي سنة ١٠٣٠.
-وهنا كذلك انتهت الرسالة في (ش) وكتب النّاسخ ((تمّت على يد الفقير إلى الله الغنيِّ محمّد عليّ بن محمود التبريزيّ عفا الله عنهما بِحرمة محمّد وآله ... في خمسة عشر محرّم الحرام في سنة أربع وثلاثين وألف في دار السلطنة إصفهان في مدرسة شيخنا المحقّق الشّيخ لطف الله قدّس الله روحه ونوّر ضريحه)).
-وكذلك هنا انتهت الرسالة بحسب مُعتَمد سيّد مفتاح الكرامة رحمه الله وقال: ((انتهى ما أفاد الفاضل المقدّس البهائيّ قدّس الله تعالى نفسه)).

مصادر التحقيق

القرآن الكريم.

١. أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين (ت ١٣٧١ هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت .

٢. أمل الآمل: الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣ هـ

٣. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد: الشيخ أبي طالب محمّد بن الحسن (العلّامة الحلّيّ) المعروف بفخر المحقّقين وابن العلّامة (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: السيّد حسين الكرمانيّ والشيخ علي بناه الاشتهارديّ والشيخ عبد الرحيم البروجرديّ، المطبعة العلميّة، قم، ١٣٨٧هـ

٤. تأريخ عالم آراء عبّاس: المؤرّخ الإيرانيّ الميرزا اسكندر بيك تركمان (ت ١٤٦٨م)، مطبعة موسوي، طهران.

٥. تذكرة الفقهاء: العلّامة الحليّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٤ هـ

٦. تكملة أمل الآمل: السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، ١٤٠٦ هـ.

٧. تنقيح الرجال: الشيخ عبدالله المامقانيّ (ت ١٣٥١ هـ)، الطبعة الحجريّة.

٨. تهذيب الأحكام: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٩٠ هـ

٩. جامع المقاصد في شرح القواعد: الشيخ عليّ بن الحسين الكركيّ (ت ٩٤٠ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ١٤٢٩ هـ

١٠. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمّد أمين المحبّي (ت ١١١١ هـ)، دار صادر، بيروت.

١١. الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة: السيّد عليّ خان بن أحمد المدنيّ (ت ١١٢٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسين الخاتميّ والسيّد عليّ الخاتميّ، مؤسّسة دار الهجرة، قم، ١٤٣٩ هـ

١٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الآقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ)، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣ هـ

١٣. الرسائل الرجالية: أبو المعالي محمّد بن محمّد إبراهيم الكلباسيّ (ت ١٣١٥ هـ)، تحقيق: محمّد حسن الدرايتيّ، دار الحديث، قم، ١٤٢٢ هـ

١٤. روضة الجنّات في أخبار العلماء والسادات: الميرزا محمّد باقر الخوانساريّ (ت ١٣١٣ هـ)، الدار الإسلامية، بيروت، ١٤١١ هـ

١٥. روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الشيخ محمّد تقيّ المجلسيّ (ت ١٠٧٠ هـ)، تحقيق ونشر: دار الكتاب الإسلاميّ، قم، ١٤٢٩ هـ

١٦. رياض العلماء: الميرزا عبدالله أفندي الأصبهانيّ (ت قبل ١١٣٠ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، منشورات مكتبة آية الله المرعشيّ، ١٤٠٣ هـ

١٧. سلافة العصر في محاسن أعيان العصر: السيّد علي خان بن أحمد المدنيّ(ت ١١٢٠ هـ)، المكتبة الرضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، طهران.

١٨. شرح كافية ابن الحاجب: الرضيّ محمّد بن الحسن الأستراباديّ (ت ٦٨٤ أو ٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ

١٩. شرح المفصّل: يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢ هـ

٢٠. الطّراز الأول والكِناز لِما عليه مِن لغة العرب: السيّد علي خان بن أحمد المدنيّ (ت ١١٢٠ هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤٢٦ هـ

٢١. غنية النزوع إلى علميّ الأصول والفروع: السيّد حمزة بن زهرة الحلبيّ (ت ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٧ هـ

٢٢. فوائد القواعد: الشهيد الثاني الشيخ زين الدين الجبعيّ (ت ٩٦٦ هـ)، ج١٥ من موسوعة الشهيد الثاني، تحقيق: مركز إحياء التراث الإسلامي، المركز العالي للعلوم والثقاف الإسلاميّة، قم، ١٤٣٤ هـ

٢٣. القاموس المحيط: مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزباديّ (ت ٨١٧ هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤١٢ هـ

٢٤. قواعد الإحكام: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٣ هـ

٢٥. الكافي في الفقه: الشيخ أبو الصلاح تقيّ الدين بن نجم الحلبيّ رحمه الله (ت ٤٤٧ هـ)، تحقيق: رضا الأستاديّ، نشر بوستان كتاب، ١٤٣٤ هـ

٢٦. كتاب الطهارة: الشيخ مرتضى الأنصاريّ (ت ١٢٨١ هـ)، ج٢ من تراث الشيخ الأعظم الأنصاريّ، تحقيق ونشر: مجمع الفكر الإسلاميّ، قم، ١٤٣١ هـ

٢٧. الكنى والألقاب: الشيخ عباس القمّيّ (ت ١٣٥٩ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٤ هـ

٢٨. كنز الفوائد في حلّ مشكلات القواعد: ابن أخت العلّامة السيّد عميد الدين بن عبد المطّلب الأعرجيّ (ت ٧٥٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ١٤١٦ هـ

٢٩. لؤلؤة البحرَين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: الشيخ يوسف البحرانيّ (ت ١١٨٦ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام للطباعة والنشر، قم.

٣٠. المبسوط في فقه الإمامية: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة

النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٨ هـ

٣١. المزهرفي علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣٢. مستدركات أعيان الشيعة: السيّد حسن الأمين (ت ٢٠٠٢ م)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤١٨ هـ.

٣٣. مصفّى المقال: الآقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩ هـ)، دار العلوم للتحقيق والطباعة، بيروت، ١٤٠٨هـ

٣٤. معجم قرى جبل عامل: سليمان الظاهر (ت١٣٨٠هـ)، دار التعارف للمطبوعات - مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للبحوث في تراث علماء جبل عامل، ط١، ٢٠٠٦م.

٣٥. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلّامة: السيّد محمّد جواد العامليّ (ت ١٢٢٦ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، ١٤٣٣ هـ

٣٦. موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ١٤٢٠ هـ

٣٧. موسوعة الغدير: العلّامة عبد الحسين الأمينيّ (ت ١٣٩٠ هـ)، تحقيق: مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، مؤسّسة دائرة معارف الفقه الإسلاميّ، قم، ١٤٣٦ هـ

٣٨. منتهى المطلب في تحقيق المذهب: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، نشر مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد، ١٤٣٠ هـ

٣٩. نقد الرجال: السيّد مصطفى التفرشيّ (كان حيّا سنة ١٠٤٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٨ هـ

٤٠. نهاية الإحكام في معرفة الأحكام: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مؤسّسة اسماعيليان، قم، ١٤١٠ هـ

فائدة رجاليّة في أصحاب الإجماع

تأليف: السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ (ت١١٦٩هـ)

Biographical Evaluation Benefits About The People of Consensus

By: Al-Sayed Hassan Ibn Abi Talib Al-Tabatabai (passed away 1169 A.H)

تحقيق: الشيخ أحمد شعيب العاملي

الحوزة العلميّة - النجف الأشرف

العراق

Document examination by: Al-Sheikh Ahmad Shuaib Al-Amili

Islamic Seminary - Najaf

Iraq

الملخّص

تعالج هذه الرسالة عبارة الكشيّ رحمه الله بحقّ أصحاب الإجماع: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء» و حاول المصنف رحمه الله أن يستظهر المراد من كلمة «تصحيح».

وقد تبنّى المصنّف قول المشهور في معنى العبارة وهو: (كون المراد منها أنّها كناية عن كونهم ثقات في أنفسهم)، في قبال قول الأقلّ الذين ذهبوا إلى الأخذ بالروايات التي يرويها هؤلاء، وكون رواياتهم مستوفيةً لشرائط الحجّيّة إذا صح السند إليهم، ولا ينظر إلى حال الرواة بينهم وبين المعصوم عليه السلام. وجاء المصنف بقرائن داخليّة وخارجيّة لتأييد ما استظهره، ودفع الإشكالات الواردة على هذا الرأي، كلّ ذلك بأسلوبٍ علميّ متين، وعبارة علميّة رصينة و مقتضبة، كباقي المتون القديمة.

ثمّ تعرّض رحمه الله لعدّة فوائد رجاليّة؛ كثمرات رواية الحديث الضعيف، وسبب الإضمار، وبيان جهة تعارضه.

ونظراً لأهمية مسألة أصحاب الإجماع في علم الرجال، وأنّه في تنقيحها وتحريرها يظهر حال المئات من الروايات من حيث الاعتبار و عدمه، تأخذ هذه الرسالة أهمية خاصّة، و من ثمّ تكون جديرةً بالقراءة. وقد ذكرت في مقدّمة التحقيق عدّة شواهد روائيّة كصغريات لهذه المسألة.

في الختام أسأل الله السداد، والتجاوز عن الزلّات، فإنّه وليّ النعمة والتوفيق، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

Abstract

This study deals with the word "reliability" in the statement put forward by Al-Kashshi about the people of consensus, "The group (Imamiyya) have consensus over the reliability of hadiths which accurately narrated by them, as well as the truth of their sayings".

The author adopts the famous opinion about the meaning of the phrase, which is: The reliability of the People of Consensus only. The author gives - in his usual scientific and discreet scientific style - internal and external evidence to support his claim and eliminate any doubts placed on his view. On the other hand, there are few scholars who believe that the meaning of the phrase is: The authenticity of all hadiths narrated by these men, thus as long as the chain of narrators to these men was reliable then the rest of the saying to the Imam is considered reliable.

Then, the author – may Allah (s.w.t) have mercy on his soul- stated the benefits of "weak sayings" and "Al-Mudmar".

The factor which makes this treatise special and worth reading is the importance of the issue it studies (the people of consensus) in the science of biographical evaluation, and the role it plays in the authenticity of hundreds of sayings. In the introduction to the examination, I mentioned several examples of sayings that depend on this issue to be considered reliable.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

و الحمد لله ربّ العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الخلق و أعزّ المرسلين سيّدنا و نبيّنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد:

فإنّ من أشرف الغايات و منتهاها عند الفقيه هو الوصول إلى الحكم الشرعيّ و معرفة الحلال من الحرام، و هي من أحبّ الأمور إلى الله سبحانه و تعالى، وعلم الفقه هو من يتكفّل بهذه النتيجة العمليّة.

و من المعلوم أنّ الفقه متوقّف على مبادئ تصديقيّة تؤخذ من علومٍ عدّة متقدّمة رتبة عليه، ومن أهمّ هذه العلوم علما الأصول و الرجال، و بحمد الله تعالى فإنّ علم الأصول قد استوفى علماؤنا البحث فيه بما يكفي.

و من المعلوم أيضاً أنّ المستند الأساس الذي يعتمد عليه الفقيه في استنباط الحكم الشرعيّ و بيان الوظيفة العمليّة هو هذا التراث الروائيّ الهائل المنقول إلينا عن طريق آحاد الرواة؛ إذ إنّ الأحكام المعلومة بالضرورة -أي المستغنية عن الكسب و النظر- و الأحكام المستنبطة من الآيات الكريمة أو من الخبر المتواتر قليلة أو نادرة إذا ما قيست بالباقي.

فيبقى بين أيدينا أخبار آحاد؛ وهي بنفسها لا تفيد سوى الظنّ الذي لا يُغني من الحقّ شيئاً، ولا ينفع في إثبات حكم الله تعالى، و لكن قد ثبت بالدليل القطعيّ حجيّة خبر الثقة أو الخبر الموثوق من أخبار الآحاد، وعلم الرجال- الذي هو العلم الباحث عن الراوي من حيث اتّصافه بشرائط قبول خبره وعدمه- هو الذي يتكفّل بتنقيح هذه الصغرى؛ إمّا لتحقيق موضوع الحجيّة للخبر على الأول، أو لكونها - أي

وثاقة الراوي- من أهمّ القرائن التي تفيد الاطمئنان و الوثوق بالصدور.

وهنا تبرز أهميّة علم الرجال مع هذا البعد عن عصر النصّ؛ لاسيّما بعد أن غابت القرائن التي كان يعتمد عليها الأصحاب للأخذ بالرواية واضمحلّت، ففيه يُبحث عن نوعين من التوثيقات :

١- التوثيقات الخاصّة: كالنصوص الشريفة المادحة لأشخاص بأعيانهم، أو شهادات الرجاليّين في آحاد الرواة .

٢- التوثيقات العامّة : و هي توثيق لعنوان معيّن؛ كالوكيل عن الإمام، أو مصاحبه، أو مشايخ الإجازة، وغيرها من العناوين العامّة، ومنها الواقع في سند أصحاب الإجماع. فقد ذهب بعضهم إلى وثاقة كلّ من يروي عنه أصحاب الإجماع كما سيأتي إن شاء الله، وذهب المشهور إلى الحكم بصحة كلّ حديثٍ رواه أحد هؤلاء إذا صح السند إليه، فلا ينظر إلى ما بعده.

و الأصل في دعوى الإجماع هذه هو الكشّيّ في رجاله؛ إذ قال في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام: « أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء و تصديقهم لما يقولون...»[١].

و اختلفت أقوال العلماء في فهم المراد من هذه العبارة: «تصحيح ما يصحّ عنهم»؛

إذ المعاني المحتملة للتصحيح ثلاثة:

الأول: المعنى اللغويّ و العرفي: وهو الحكم بالصحّة؛ أي مطابقة الواقع، فيكون أصحاب الإجماع متكفِّلين بنقل الأخبار التي تطابق الحكم الواقعيّ، و لعلّ هذا المعنى هو الذي قصده الكلينيّ رحمه الله في مقدّمته للكافي[٢]، و الصدوق رحمه الله في من لا يحضره الفقيه[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥٠٧.

(٢) ينظر الكافي: ١٦/١.

(٣) ينظر من لا يحضره الفقيه: ٢٥٩/٤.

الثاني: بمعنى الحكم بصحّة صدوره من دون التعرّض إلى أنّ هذا الحديث لبيان الحكم الواقعيّ أم لا، إنّما الملاحظ فقط جهة السند لا جهة الصدور؛ لتقيّة أو لبيان الواقع. وهذا هو مصطلح المتقدّمين في الرواية، و مُرادهم: الوثوق بصدورها و صلاحيتها من حيث السند للنهوض بها كحجّة شرعيّة.

الثالث : الصحّة بمصطلح المتأخرين في علم الدراية؛ أي توثيق كلّ رجال السند وتعديلهم.

و سيأتي من المصنّف رحمه الله استبعاد المعنى الثالث، وكذلك قول المشهور الذي هو المعنى الثاني، واختيار كون المراد بالتصحيح نوعاً من الكناية عن الوثاقة لنفس أصحاب الإجماع، و سيأتي بالقرائن المؤيِّدة لفهمه مع دفع الدخول المحتملة فانتظر.

و من هنا تأتي أهميّة الرسالة التي بين يديك؛ كونها تعالج هذه المسألة الرجاليّة؛ إذ على القول بمقالة المشهور في فهم عبارة الكشّيّ يصحّ كمٌّ من المراسيل و الروايات التى رواها أصحاب الإجماع عن الضعفاء أو المجاهيل، وتصبح صالحة للاستدلال بها على الحكم الشرعيّ، يُضاف إلى ذلك توثيق عددٍ من المجاهيل وعلى قول بعض العلماء.

و لكي تتضح أكثر أهميّة هذا البحث و الثمرة الفقهيّة الجليلة المُبتنية عليه، أُحيل القارئ العزيز إلى كلام صاحب المستدرك؛ إذ يقول: « في ذكر أصحاب الإجماع، وعِدَّتهم. و المراد من هذه الكلمة الشائعة، فإنّه من مهمّات هذا الفنّ، إذْ على بعض التقادير تدخل آلاف من الأحاديث الخارجة عن حريم الصحّة إلى حدودها، أو يجري عليها حكمها».[1]

وإلى كلام الميرداماد: «فلو تابت[أي المرأة المرتدّة] قُبلت منها، و إن كان ارتدادها عن فطرة عند الأصحاب؛ لصحيحة الحسن بن محبوب: عن غير واحدٍ من أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام، و نظائر ذلك[2] فى كتبهم و أقاويلهم كثيرة لا

(١) مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل: النوريّ: ٥/٢٥.

(٢) أي الحكم بالصحّة على ما يرويه هؤلاء النفر دون النظر إلى الواسطة بينهم وبين المعصوم عليه السلام.

يحويها نطاق الإحصاء».[١]

ويعثر الباحث على موارد عديدة في الفقه تظهر فيها الثمرة العمليّة لهذا النزاع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

المورد الأول في كتاب الطهارة:

اختلفت الأقوال في حدّ سنّ اليأس بين الخمسين و الستين تبعاً لاختلاف الروايات و تعارضها، ولكن هناك رواية تحسم النزاع وتصلح شاهداً لحلّ التعارض، وهي «عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ محمّد عَنِ اَلْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ عَنِ اِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: **إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً لَمْ تَرَ حُمْرَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ**»[٢]، ولكن المشكلة فيها ضعفها بالإرسال. إذ يرويها محمّد بن أبي عُمير عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام.

وهذا كلام الأعلام فيها:

قال صاحب الحدائق: «حجّة القول الثالث الجمع بين الأخبار[٣]، و مستند هذا الجمع مرسلة ابن أبي عُمير التي هي في عداد المسانيد عندهم»[٤]. وقال الشهيد الثاني: «والقول بالتفصيل لابن بابويه، وتبعه عليه المتأخّرون بعد المصنّف رحمه الله، و مستنده صحيحة ابن أبي عُمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **إذا بلغت المرأة خمسين سنةً لم ترَ حمرةً إلّا أن تكون امرأةً من قريش**»[٥].

وطريق التصحيح المحتمل يكون من وجهين: الأول كون ابن أبي عُمير من أصحاب الإجماع الذين يُصحّح ما يصحّ عنهم، مع صرف النظر عن ثبوت كونه لا

(١) الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة: ٤٧.

(٢) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٢/ ٣٣٥.

(٣) أي التفصيل بين كون الحدّ ستين للقرشيّة و خمسين لغيرها.

(٤) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: يوسف البحرانيّ: ٣/ ١٧٢ .

(٥) مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: ٩/ ٢٣٥.

يُرسل إلّا عن ثقة.

والثاني: أنّ مسانيده كمراسيله، وأنّه لا يُرسِل إلّا عن ثقة، وهذا متوقّف على الكلام في رجوع هذا الأصل إلى كونه من أصحاب الإجماع[1]، أو أنّه تبانٍ مستقل من رأس.

المورد الثاني في باب أصناف المستحقّين للزكاة:

جرى البحث في تحديد الفقير الشرعيّ المستحقّ للزكاة؛ والأقوال فيه ثلاثة:

الأول: هو مَن لا يملك أحد النُّصُب الزكويّة.

الثاني: مَن لا يملك نفقته طوال عمره.

والأخير وهو قول المشهور: من لا يملك نفقة سنته.

و هناك رواية تنصّ على أنّها نفقة السنة، ولكن الراوي عن الإمام عليه السلام هو الدغشي؛ وهو مجهول، وفيها أحد أصحاب الإجماع والسند إليه صحيح، وهذه الرواية هي: «عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ عَنْ محمّد بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الدَّغْشِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام عَنِ السَّائِلِ وَ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمٍ أَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ وَ إِنْ أُعْطِيَ شَيْئاً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْأَلَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَهُ؟ قَالَ: **يَأْخُذُ وَ عِنْدَهُ قُوتُ شَهْرٍ مَا يَكْفِيهِ لِسَنَتِهِ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ**»[2].

ننقل كلام السيّد الخوئيّ في التعليق على هذه الرواية؛ إذ قال: «و عليه، فهي صريحة الدلالة في أنّ الاعتبار بمؤنة السنة؛ لقوله عليه السلام: إنّما هي من سنة إلى سنة.

إلّا أنّها ضعيفة السند، فلا تصلح إلّا للتأييد؛ نظراً إلى جهالة الدغشيّ.. وإن عبّر عنها بالصحيحة في بعض الكلمات. اللّهمّ إلّا أن يُقال: إنّ الراوي عنه صفوان، و هو من

---

(١) كما ذهب إليه السيّد الخوئيّ إذ قال: «فمن المطمأن به أنّ منشأ هذه الدعوى [أي أنّ مراسيل ابن أبي عُمير وصفوان و البيزنطيّ كمسانيدهم] هو دعوى الكشّيّ الإجماع على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء». (موسوعة الإمام الخوئيّ: ٤٩/ ٤٦)

(٢) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٩/ ٢٣٣.

أصحاب الإجماع الذين لا ينظر إلى مَن وقع بعدهم في السند. لكنّك عرفت غير مرّة في مطاوي هذا الشرح عدم استقامة هذه القاعدة و أنّه لا أساس لها، فلا نُعيد»[١].

فلاحظ كيف لم يعمل رحمه الله بالرواية؛ لعدم قبوله فهم المشهور في أصحاب الإجماع مع قبوله دلالتها صريحاً على المطلوب، في حين عدّها صاحب الجواهر صحيحة بقوله: «و في الصحيح المروي عن العلل عن علي بن إسماعيل»[٢].

المورد الثالث في باب موجبات سجود السهو:

ذهب صاحب العروة رحمه الله إلى أنّه يجب سجود السهو لكلّ زيادةٍ و نقيصة لم تُذكر في محلّ التدارك[٣]؛ والمستند لهذا القول ما رُوي عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السِّمْطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام قَالَ: «تَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ فِي كُلِّ زِيَادَةٍ تَدْخُلُ عَلَيْكَ أَوْ نُقْصَانٍ»[٤].

وهذه الرواية فيها مشكلة من جهتين: الإرسال، و جهالة سفيان بن السمط، فلو كنّا قائلين بمقالة المشهور، يكفينا صحّة السند إلى ابن أبي عُمير، فنحكم بصحّتها و لا ننظر إلى ما بعده من إرسالٍ و جهالة الواسطة. ولعلّه لهذا عبّر صاحب الجواهر عنها بقوله: «لقول الصادق عليه السلام: تسجد سجدتي السهو...»[٥]، فنسب الرواية إلى الصادق عليه السلام وعلّل الحكم بها، وكذلك قول العلّامة المجلسيّ: «مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن أبي عُمير، عن بعض أصحابنا، عن سفيان بن السمط»[٦].

و مَن لا يقول بمقالة المشهور كالسيّد الخوئيّ، يحكم بضعفها[٧]، و عدم صلاحيتها

---

(١) شرح العروة الوثقى: ٢٤/ ١١

(٢) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: محمّد حسن النجفيّ: ١٥/ ٣٠٤ .

(٣) ينظر شرح العروة الوثقى : ٨ /٣٦١.

(٤) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٨/ ٢٥٠.

(٥) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: ١٢/ ٢٧٣ .

(٦) روضة المتّقين: ٢/ ٤٢١.

(٧) ينظر شرح العروة الوثقى : ٨ /٣٦٥.

حجّة على الحكم. فتبقى موجبات سجود السهو مختصّة بالمنصوصة، و لا يكون بين يدينا عموم نتمسك به.

المورد الرابع في باب صلاة المسافر:

ذهب المشهور إلى أنّ مَن شُغْله السفر يُشترط في بقائه على التمام أن لا يُقيم في بلده أو غيره عشرة أيام، وإلّا أصبح كسائر المسافرين.

والروايات التي استُدل بها على ذلك ثلاث؛ في اثنتين منها مناقشات دلاليّة، و إن كانت تامّة سنداً. والثالثة وإن كانت تامّة دلالةً، إلّا أنّها من صغريات هذا البحث؛ إذ أحد رواتها- وهو يونس بن عبد الرحمان الذي هو من أصحاب الإجماع- يُرسل الرواية ولا يذكر اسم الواسطة بينه و بين الإمام الصادق عليه السلام.

وهذه الرواية هي ما رواه الشيخ بإسناده عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن حدّ المُكارِي الذي يصوم و يُتمّ، قال:أيّما مُكارٍ أقام في منزله أو في البلد الذي يدخله أقلّ من مقام عشرة أيام وجب عليه الصيام و التمام أبداً، و إن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيّام فعليه التقصير و الإفطار»[1] .

فهي -كما ترى- نصٌّ في المطلوب، ولكن وَفقاً لمذهبه يناقشها السيّد الخوئيّ: «..فإنّ يونس يرويها عن بعض رجاله، وهو مجهول، و دعوى أنّه [أي يونس بن عبد الرحمن] من أصحاب الإجماع الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم قد تقدّم الجواب عنها مراراً، و قلنا إنّه ليس المراد من معقد هذا الإجماع الذي ادّعاه الكشّيّ عدم النظر إلى مَن بعد هؤلاء ممّن وقع في السند؛ بحيث يُعامل معه معاملة الصحيح و إن كان الراوي مجهولاً أو كذّاباً، فإنّ هذا غير مراد جزماً.

بل المراد اتفاق الكلّ على جلالة هؤلاء ووثاقتهم، بحيث لم يختلف في ذلك اثنان، و بذلك يمتازون عن غير أصحاب الإجماع، فلا يُتأمل في الرواية من ناحيتهم،

(١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٤٨٨/٨.

لا أنّه يُعمل بالرواية و يُحكم بصحّتها على الإطلاق»[١].

و المورد الأخير:

لمّا كان العلّامة المجلسيّ قد استوضح ظهور العبارة في صحّة الرواية التي يرويها هؤلاء- خلاف فهم السيّد الخوئيّ- نجده يرتب الأثر الفقهيّ على ذلك .أذكر شاهداً على سبيل المثال لا الحصر، وإلّا فروضة المتّقين مليئة بذلك:

قال رحمه الله: « قال الصادق عليه السلام: إذا كان الماء قدر قلّتين لم ينجّسه شيء، و القلّتان جرّتان. هذا الخبر رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام، و الشيخ طرحه بالإرسال أولاً، و الظاهر أنّه لا يضرّ؛ لإجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عن عبد الله بن المغيرة»[٢].

وبهذه الشواهد وغيرها الكثير، تتّضح أهميّة هذه الرسالة التي نقدّم لها؛ كونها تعالج هذه المسألة الرجاليّة العظيمة الفائدة و الكثيرة الثمرة. و قد حاول المصنّف جاهداً استظهار المقصود من عبارة الكشّيّ رحمه الله معتمداً على قرائن لفظيّة و مؤيّدات خارجية بعبارة علميّة مضغوطة ومقتضبة كعادة القدماء في العبارات العلميّة المتينة.

إضافةً إلى ذلك ذكر رحمه الله عدّة فوائد لطيفة في رواية الأخبار الضعيفة، وهذا ما يجعل هذه الرسالة جديرة بالقراءة و التأمل.

نبذة عن المؤلّف

المؤلّف رحمه الله هو السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ، من أعلام القرن الثاني عشر، تُوفّي رحمه الله في شهر رمضان من عام ١١٦٩هـ.

قال عنه الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ في كتابه (تتمّة أمل الآمل): «السيّد حسن بن السيّد أبي طالب الطباطبائيّ الفاضل ابن الفاضل، العالم ابن العالم، الكامل ابن

---

(١) شرح العروة الوثقى: ٢٠/١٧١-١٧٢.

(٢) روضة المتّقين : ١/٤١.

الكامل، فخر السادة، وزين أرباب السيادة، وشرف أولى السعادة.

كان فاضلاً مكرّماً، وعالماً معظماً، وفقيهاً نبيهاً، وأصوليّاً فخيماً، ومفسّراً عظيماً، وحكيماً جليلاً، ومتكلّماً فائقاً، ومحدثاً بارعاً.

وبالجملة استوفى خلال الفضل واستقصى خصال التحقيق، ومع ذلك كان مقدّساً نزيهاً، ذا أخلاق حسنة وشيم مستحسنة.

تبرّكتُ بلقائه وتشرّفتُ بلقيائه في كازرون في سنة ١١٦٦، وتُوفّي رحمه الله بعد ذلك لسنة أو سنتين.

رأيت منه مقالةً في تحقيق قولهم: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه)»[١].

مؤلّفاته:

١. الرجال: ذكره العلّامة الآغا بزرگ الطهرانيّ بقوله: «رجال السيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ، ترجمه الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ في (تتميم أمل الآمل) بعد قوله: العالم ابن العالم الفاضل ابن الفاضل، وقال: إنّه كان فاضلاً فقيهاً أصوليّاً مفسّراً حكيماً متكلّماً محدّثاً نزيهاً مقدّساً، لقيتُه في كازرون وتُوفّي بعدها بسنة أو سنتين. وله مقالة في (أصحاب الاجماع). أقول: هي رسالة مبدوءة بخطبة مختصرة توجد بخطّ السيّد رضا ابن السيّد بحر العلوم الطباطبائيّ ضمن مجموعة الفوائد الرجاليّة في مكتبة السيّد جعفر بحر العلوم، ذكر السيّد رضا أنّ المؤلّف خال والدته، وأنّه تُوفّي بالبصرة عازماً للزيارة في (رمضان - ١١٦٩)، وذكرناه في (ج ٢ ص ١١٩) بعنوان أصحاب الإجماع»[٢].

٢. رسالة في أصحاب الإجماع، و هي التي بين يديك، وقد ذكرها الشيخ عبد النبيّ القزوينيّ كما تقدّم، و ذكرها الآغا بزرك الطهرانيّ مرتين: الأولى عند ذكره لكتاب (الرجال)، والثانية بقوله: « رسالة في أصحاب الإجماع للسيّد حسن بن

(١) تتميم أمل الآمل: ١٢٢.

(٢) الذريعة: ١٠ / ١٠٩.

أبـي طالـب الطباطبائـيّ المتوفّى بالبصرة عازماً للزيارة في شـهر رمضان (١١٦٩)، أوّلها بعـد الخطبـة المختصـرة (ذكـر الكشّـيّ في شـأن جماعـةٍ من أصحـاب أبي عبـد اللـه وجماعـةٍ مـن أصحاب أبـي إبراهيم وأبي الحسـن إجمـاع العصابة على تصحيـح مـا يصـحّ عنهـم، واختُلـف في معناه، فاشـتهر بيـن المتأخريـن أنّ المراد صحّـة مـا يرويـه هـؤلاء إذا صحّت عنهم، فـلا يُلاحظ مـن بعدهم إلـى المعصوم...).

والنسـخة بخـطّ السـيّد رضـا ابـن سـيّدنا بحر العلـوم، وصرّح بـأنّ المؤلّف خـال أمّه. وترجـم الشـيخ عبـد النبـيّ القزوينـيّ للمؤلّـف، وعبّر عـن الرسـالة بـ«مقالةٍ فـي أصحاب الإجماع»[1].

ولـم أعثـر فـي بحثي عن حيـاة المصنّف رحمه الله على تراجم له من أسـاتذته أو طلّابه، أو أنّ لـه مؤلّفات أخـرى غير ما ذُكر.

الخاتمة في النسخة المعتمدة و منهج التحقيق:

النسخة المعتمدة:

وقفـتُ علـى نسـخةٍ واحـدة لهـذه الرسـالة، تمتـاز بخـطّ واضـح غالبـاً، مؤلّفـة مـن خمـس ورقـات، زودنا بمصورتها مركـز تصوير المخطوطات وفهرسـتها التابع لمكتبة ودار مخطوطـات العتبـة العباسـية المقدّسـة، فللقائميـن عليـه منـا خالـص الدعـاء والامتنان.

منهج التحقيق:

قمـتُ بتنضيـد المخطوطـة، و مقابلـة المنضّـد مـع الأصـل، وضبـط الرسـالة بقراءتهـا بدقـة، وتقطيعهـا وتنسـيق فقراتهـا؛ لتسـهيل قراءتهـا و فهمهـا، ووضـع علامـات الترقيم، وتخريـج الأحاديـث الشـريفة و الأقـوال، و حاولـت قـدر المسـتطاع بيان مـراد المصنف، وفـكّ مغلقـات العبـارة، و شـرح مقتضباتها.

كمـا ارتأيـت أن أنقـل الـرأي مع ذكر صاحبه؛ تسـهيلاً علـى القارئ، وإفسـاحاً بالمجال

(١) الذريعة: ١١ / ٨١ - ٨٢.

لـه كـي يحكـم بصحّـة الرأي المنسـوب إلـى العالم محـلّ النّظر و هـو يطالع الرسـالة؛ إذ إنّ جـلّ هـذا البحـث يعتمد على اسـتظهار كلمات الأعـلام و تجميع القرائن و الشـواهد؛ فيتجـه إلـى أن تكـون المتـون والأقوال مجتمعـة أمام نظر القـارئ العزيز .

و لا يسـعني و لا تطيب نفسـي إلّا أن أتقدّم بجزيل الشـكر لسـماحة الشـيخ مسـلم الرضائـيّ لمـا بذلـه مـن جهد، و سـعة صدر فـي مراجعـة الرسـالة المنضّدة كلمـة كلمة، وتسـجيل ملاحظـات و توصيـات كان لهـا بالـغ الأثـر فـي إكمال الرسـالة بأحسـن وجه.

وفـي الختـام، أسـال الله السـداد، وبه العصمـة والتوفيق بحقّ جـدّة المصنّف و جدّة سـادات الـورى الصدّيقـة الكبـرى فاطمـة الزهراء، صلـى الله عليهـا، و على أبيهـا، و على بعلهـا، و بنيهـا، و لعن اللـه ظالميها.

صورة أول النسخة الخطية المعتمدة وآخرها

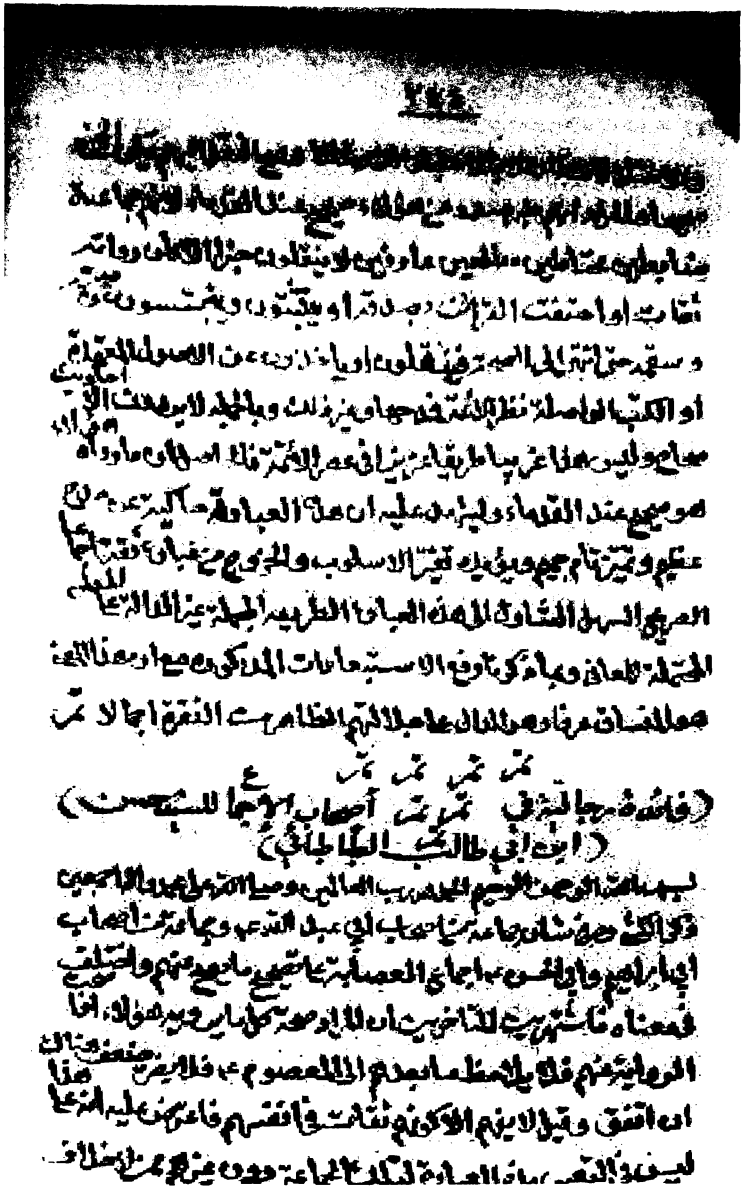

الصفحة الأولى من النسخة المعتمدة

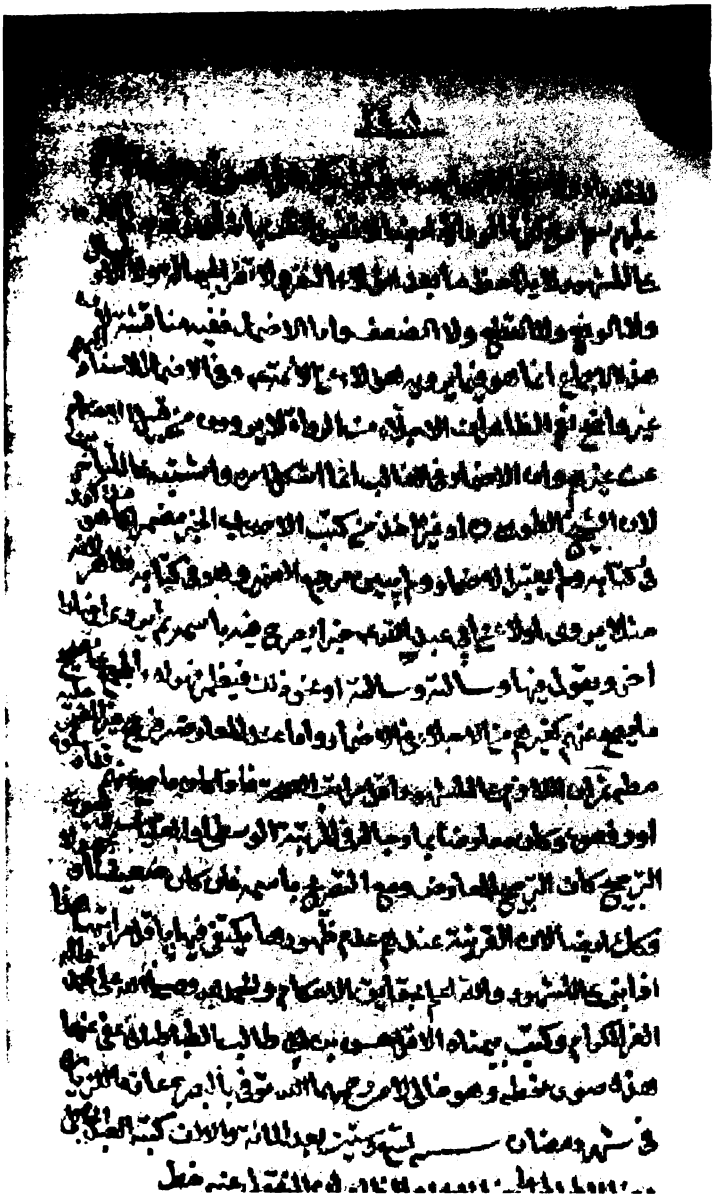

الصفحة الأخيرة من النسخة المعتمدة

فائدة رجاليّة في أصحاب الإجماع
للسيّد حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمّد وآله أجمعين.

ذكر الكشّيّ رحمه الله في شأن جماعةٍ من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[1]، وجماعةٍ من أصحاب أبي إبراهيم، وأبي الحسن عليهما السلام إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم[2]. واختُلف في معناه فاشتهر بين المتأخرين[3] أنّ المراد: صحّة كلّ ما يرويه هؤلاء

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٣ وفيه:

«تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام:

أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، و تصديقهم لما يقولون، و أقرّوا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم و سمّيناهم، ستة نفر:

جميل بن دراج، و عبد الله بن مسكان، و عبد الله بن بكير، و حمّاد بن عيسى، و حماد بن عثمان، و أبان بن عثمان. قالوا: و زعم أبو إسحاق الفقيه -يعنى ثعلبة بن ميمون-: أنّ أفقه هؤلاء جميل ابن دراج، و هم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام».

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢/٨٣٠.

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم و أبي الحسن الرضا عليهما السلام وتمام النصّ هو:

«أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، و تصديقهم، و أقرّوا لهم بالفقه و العلم: وهم ستة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى بياع السابريّ، و محمّد بن أبي عمير، و عبد الله بن المغيرة، و الحسن بن محبوب، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر. و قال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب الحسن بن عليّ بن فضال و فضالة بن أيوب، و قال بعضهم، مكان ابن فضال عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، و صفوان بن يحيى».

(٣) منهم:

الحرّ العامليّ إذ قال: «فيحصل بوجودهم في السند قرينة تُوجب ثبوت النقل و الوثوق، و إن رووا بواسطة» (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٣٠/ ٢٢٠)

إذا صحّت الرواية عنهم، فلا يُلاحظ ما بعدهم إلى المعصوم عليه السلام، فلا يضرّه ضعفٌ

وكذلك قال: «و ناهيك بهذا الإجماع الشريف -الذي قد ثبت نقله و سنده- قرينة قطعية على ثبوت كلّ حديثٍ رواه واحد من المذكورين، مرسلاً، أو مسنداً، عن ثقةٍ، أو ضعيفٍ، أو مجهولٍ؛ لإطلاق النصّ و الإجماع، كما ترى». (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة : ٣٠ /٢٢٤).

ونسب هذا الفهم إلى القدماء فقال: «هذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا، كما هو ظاهر لمن مارس كلامهم، بل المتعارف بينهم إطلاق (الصحيح) على ما اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به، و الركون إليه و ذلك بأُمور:

...منها: وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة، الذين أجمعوا على تصديقهم؛ كزرارة، و محمّد بن مسلم، و الفضيل بن يسار.

أو على تصحيح ما يصح عنهم؛ كصفوان بن يحيى، و يونس بن عبد الرحمن، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطيّ. أو العمل برواياتهم، كعمّار الساباطيّ، و غيرهم، ممّن عدّهم شيخ الطائفة في (العدّة)، كما نقله عنه المحقّق، في بحث التراوح من (المعتبر)». (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: ٣٠/ ١٩٨-١٩٩)

منهم أيضاً الشهيد الأول كما يظهر من عبارته: «و لما رواه الشيخ في الحسن عن ابن محبوب عن خالد بن جرير-بالجيم و المهملتين- عن أبي الربيع الشاميّ قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (كان أبو جعفر عليه السلام يقول:إذا بيع الحائط فيه النخل و الشجر سنة واحدة فلا يباعن حتّى تبلغ ثمرته،و إذا بيع سنتين أو ثلاثاً فلا بأس ببيعه بعد أن يكون فيه شيء من الخضرة) و قد قال الكشّي:أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن الحسن بن محبوب». (غاية المراد في شرح نكت الإرشاد:٤١/٢)

و منهم العلّامة المجلسيّ إذ صرّح قائلاً: «و لا ينظر في الصورتين إلى ما بعدهما أيضاً، [لا] سيّما في المُجْمع عليهم، و لهذا كانوا يقبلون مراسيل ابن أبي عُمير، و البزنطيّ، و صفوان بن يحيى، و حمّاد بن عيسى؛ لأنّ فائدة الإجماع ذلك على الظاهر، و إلّا كان يكفي حكمهم بتوثيقه». (روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ط - القديمة): ١٢/١٤)

وقال أيضاً: «اعلم أنّ الظاهر من إجماع الأصحاب على تصحيح ما يصحّ عنه أنّهم لم يكونوا ينظرون إلى ما بعده؛ فإنّهم كانوا يعلمون أنّه لا يروي إلّا ما كان معلوم الصدور عن الأئمّة عليهم السلام، و من تتبّع آثارهم يعلم أنّ مرادهم هذا، لا أنّه لا يروي كاذباً على مَن يروي عنه و يكون عبارة أخرى عن التوثيق؛ فإنّه إذا كان كذلك فأيّ اختصاص لهذا المعنى بهؤلاء الثمانية عشر؟». (روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ط - القديمة) :١٤ / ١٩)

ومنهم: الميرداماد إذ قال: «وبالجملة هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة فى تعيينهم أحد وعشرون بل اثنان و عشرون رجلاً، و مراسيلهم، و مرافيعهم، و مقاطيعهم، و مسانيدهم إلى مَن

هنـاك إن اتفق.

وقيـل[١]: لايُفهـم إلاّ كونهـم ثقـاتٍ فـي أنفسـهم، فاعتُـرض[٢] عليه أنّه علـى هذا ليس فـي التعبيـر بهـذه العبـارة لتلـك الجماعـة دون غيرهم ممّـن لا خلاف في عدالتـه فائدة.

فحيـث كانـت هذه المسـألة ممّا يعـمّ به البلـوى[٣]، وكان المقصود من هـذه العبارة لا يخلـو عـن خفـاء، فلا بدّ أن يُبحث عن مضمونها، ويُكشـف عن مكنونهـا، فنقول وبالله التوفيـق وبيـده أزمّـة التوفيـق : الظاهـر أنّ هـذه العبـارة تدلّ علـى كونهم في أنفسـهم

يسمّونه من غير المعروفين معدودة عند الأصحاب (رضوان الله عليهم) من الصّحاح، من غير اكتراث منهم؛ لعدم صدق حدّ الصّحيح على ما قد علمته عليها»، ثمّ علّق قائلاً: «الحقّ الحقيق بالاعتبار عندي أنْ يُفرّق بين المندرج فى حدّ الصّحيح حقيقة و بين ما ينسحب عليه حكم الصّحة؛ فيصطلح على تسمية الأوّل: صحيحاً، و الثّاني: صحيّاً؛ أي منسوباً إلى الصّحة و معدوداً في حكم الصّحيح، و لقد جرى ديدني و استمرّ سنّتي فى مقالاتي على إيثار هذا الاصطلاح، و إنّه بذلك لحقيق». (الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة : ٤٨)

ومنهم السيّد بحر العلوم إذ قال: «إنّ رواية ابن أبي عُمير لهذا الأصل [أيّ أصل زيد النرسيّ] تدلّ على صحّته، واعتباره والوثوق بمن رواه»، وقال في تعليل هذا التصحيح: «وحكى الكشّيّ في رجاله : إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، و الإقرار له بالفقه و العلم، ومقتضى ذلك صحّة الأصل المذكور، لكونه ممّا يصّح عنه». (الفوائد الرجاليّة: ٣٦٦/٢)

ومنهم : الوحيد البهبهانيّ حيث صرّح بذلك قائلاً:« فالمشهور: أنّ المراد صحة كلّ ما رواه حيث تصحّ الرواية إليه، فلا يُلاحظ ما بعده إلى المعصوم عليه السلام وإن كان فيه ضعف، وهذا هو الظاهر من العبارة» . (الفوائد الرجاليّة: ٢٩)

و منهم الشيخ البهائيّ كما يظهر من عبارته: « كان المتعارف بينهم[أي المتقدّمين] إطلاق الصحيح على كلّ حديث..[ثمّ عدّد شروطاً لذلك]، ومنها وجوده في أصلٍ معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم؛ كزرارة، ومحمّد بن مسلم، والفضيل بن يسار، أو على تصحيح ما يصحّ عنهم؛ كصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، أو على العمل بروايتهم؛ كعمّار الساباطيّ و نظرائه» . (مشرق الشمسين: ٢٦)

(١) منهم الفيض الكاشانيّ كما سيأتي في الحاشية القادمة إن شاء الله.

(٢) ممّن اعترض بهذا العلاّمة المجلسيّ، (ينظر روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه : ١٩/١٤)

(٣) ذكرت في المقدّمة بعضَ هذه الموارد الكثيرة التي يُبتلى بها المستنبِط، ولهذه المسألة صلة في تحريرها، و نقلت فيها كلام صاحب المستدرك والميرداماد في بيان أهميتها.

ثقات؛ وذلك؛ لأنّ تعليق الحكم بالتصحيح على وصف الصحّة عنهم مُشعِر بكونه معلّلاً بالوثوق بهم، خصوصاً مع ملاحظة عموم ما يصحّ، والتعبير بلفظ المستقبل، فتأمّل[1].

والظاهر[2] أنّ المراد من العصابة: جماعة من العلماء النقّاد الذين يُعتمد على جَرحهم وتعديلهم بين زمان هؤلاء النفر و زمان الكشّيّ، أو مَن يروي عنه الكشّيّ رحمه الله من مشايخه،لا كلّ العلماء في ذلك العصر، فلا ينافي وجود القَدح من بعضهم في بعضهم[3].

---

(١) يحسن شرح هذه العبارة المضغوطة التي هي بيت القصيد والركيزة الأساس التي استند إليها المصنّف رحمه الله في إثبات فهمه، فأقول: لعلّ مراد المصنّف رحمه الله أنّ هذا من قبيل التعبير الكنائيّ؛ إذ علّق الكشّيّ رحمه الله الحكم بالتصحيح على كونه يصحّ عنهم دون أي قيود أو شروط ذاتيّة لهم، و مطلِقاً في الحكم باستعماله ما يدلّ على العموم وهي(ما) الموصولة، واستعمال المضارع وهو يدلّ على الحضور والاستقبال والتجدّد والاستمرار؛ كلّ ذلك ليُكنّي به عن أنّهم ثقات في غاية الوثاقة، وإلّا يَرد عليه أنّ هذا التعليق هو تصريح من الكشّيّ بالتوثيق لا إشعار لو كان يريد المعنى المطابقيّ. وبعبارةٍ أوضح : إنّ هذا التركيب- أي الحكم بصحّة الصدور عن المعصوم عليه السلام لكلّ ما يروونه حتى عن الضعفاء والمجاهيل إذا صحّ السند إليهم- يصعب أن يكون مقصوداً بالذات والمطابقة؛ فهو مشعر -إنْ لم يكن ظاهراً- بأنّ المراد الجدّي: أنّه لا خلاف ولا تردّد في وثقاتهم وجلالتهم، فهو يريد الملزوم لا اللازم، وقرينة الكناية هو حكمه بالصحّة مطلَقاً باستعمال (ما) الموصولة والفعل المضارع، ليصير متعلّق الحكم شاملاً لكلّ ما يصدر عنهم. وهذا نظير حين تريد أن تزكّي وتوثّق فلاناً فتقول: كلّ ما يقوله فهو صادق فيه وأنا أوافق عليه، فتصريحك بقبول كلّ إخباراته الحالية والمستقبليّة تعبير كنائيّ بليغ، على أنّ المُزكّى في أعلى مراتب الوثاقة لا المعنى المطابقيّ جزماً. وفائدة المعنى الكنائيّ لا تخفى؛ لأنّها تتضمّن البرهان والشاهد على الملزوم الذي هو المراد جداً، فيصير أوقع في النفس وأبلغ. وإلى هذا الفهم ذهب الفيض الكاشانيّ إذ قال: «وأنت خبير بأنّ العبارة ليست صريحة في ذلك ولا ظاهرة؛ فإنّ ما يصحّ عنهم هو الرواية لا المرويّ، بل كما يُحتمل ذلك يُحتمل كونها كنايةً عن الإجماع على عدالتهم، وصدقهم، بخلاف غيرهم ممّن لم يُنقل الإجماع على عدالته ». (كتاب الوافي: ١ / ٢٧)

(٢) هنا يشرع رحمه الله في دفع إيراد مقدّر على دعوى الكشّيّ للإجماع؛ وهو: عدم وجود الإجماع عليهم بأجمعهم، ووجود غمزٍ وجَرحٍ ببعضهم.

(٣) فقد غمز النجاشيّ في عثمان بن عيسى فقال: «وكان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام»، (رجال النجاشيّ: ٣٠٠)
كما غمز فيه العلّامة : «والوجه عندي التوقّف فيما ينفرد به»،(خلاصة الأقوال:٣٨٣)
وكذلك المحقّق في عبدالله بن بكير بقوله: «...والثانية: فرواية عبدالله بن بكير، وهو فطحيّ لا

ثـمّ إنّ «مـا يصحّ عنهـم» الظاهر أنّها موصولة[١] ؛ والمـراد بها، إمّا الحديث، وإمّا الأمر أي من قبيل الإخبار، والأول[٢] يناسـب المعنى المشـهور، والثاني[٣] يناسـب قول القيـل؛ وذلـك لأنّ مفـاد الأول: الإجماع على كون الرواية التي يرويها هؤلاء النفر في نفسـها صحيحـة، و مفـاد الثانـي : الإجماع على كون الأمر الذي يصـحّ عن هؤلاء صحيحاً.

والـذي يصـحّ عنهـم ليـس إلّا أنّ علـيّ بـن أبـي حمـزة البطائنـيّ -مثـلاً- روى له هذه الروايـة عنهـم، فإجماعهـم وقـع لنـا على أنّه صـادق في إخبـاره بذلـك، وإن كان ابن أبـي حمـزة في روايتـه عنهم كاذباً. ولعلّ الأول[٤] هو المسـتفاد من هـذه العبارة عند الأكثـر[٥]، ولي فيـه تأمل .

ويمكـن الاعتـذار[٦] لمـن ادّعـى أنّ هذه العبـارة لا تـدلّ إلاّ على كونهم أنفسـهم ثقات بـأن يُقـال: إنّ التعديل والتوثيق قد يكونان بصريح الشـهادة، وقد يكونان بغيره؛ كأن يعمل بفتـواه و روايتـه، ولعـلّ الغالب في تحقيق كون شـخصٍ عند جماعة عـدلاً إنّما يكون بتتبُّع أحوالهـم و أطوارهـم معه مـن العمل بروايته، وتوقيـره، وتعظيمه، ونحو ذلك.

فلعـلّ الـراوي لهـذه العبـارة إنّمـا اطّلع علـى اعتقاد علـى[٧] العصابة في هـؤلاء النفر الثقـة، والصـدق بتتبُّـع أحوالهم معهـم، فعبّر عن توثيقهـم لهم بهذه العبـارة ليُنتقَل منها إليـه[٨]، فذكـر طريـق علمه بذلك، ولم يصـرّح بتوثيقهم لهم؛ لأنّه أبعد عـن التدليس؛ لأنّ

أعمل بما ينفرد به».(المعتبر في شرح المختصر: ٨٦/٢)

(١) لم يبيّن كيف استظهر ذلك، ولا الثمرة المعنويّة لهذا التفريق

(٢) أي أنّ المراد بما هو الحديث؛ أي نفس المرويّ.

(٣) أي الأخبار بالمعنى المصدريّ.

(٤) أي كون (ما) الموصوفة المراد بها المرويّ لا الإخبار بالمعنى المصدريّ.

(٥) أي رأي المشهور.

(٦) ابتدأ في دفع الإيراد السابق بقوله: «فاعترض عليه أنّه ليس في هذا التعبير...فائدة» وبيان وجه القائلين بإفادتها التوثيق فقط.

(٧) كذا في الأصل ولا يناسب سياق الكلام فتأمل.

(٨) أي إلى التوثيق

ظاهر قولك: (أجمعوا على توثيقهم)، أنّهم صرّحوا بذلك، ولأنّ ذكر طريقة العلم أقرب إلى القبول، قبول السامع، وآكد فيه، و لأنّه أحوط ؛ حيث لم يحكم صريحاً بالظنّ الحاصل له بهذا الطريق، بل ذكر الطريق ليُنتقَل منه إليه على حسب مذاق المستدلّ الناظر، وفيه إيقافٌ للمتعلّم على طريق من الاستنباط.

فإن كانت «في ما يصحّ عنه» عبارة عن الحديث، فالمراد الأحاديث التي يرويها هؤلاء النفر عن الأئمّة عليهم السلام بلا واسطة، بقرينة قوله:«من أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[1] و نحو ذلك، ولأنّ الغالب في رواياتهم ذلك[2].

و يؤيّد هذا أنّا لم نرَ في موضعٍ من هذه المواضع بعد هذه العبارة تصريحاً بأنّ هؤلاء النفر لا يروون إلّا ما يصحّ عندهم صدوره عن المعصوم عليه السلام، بل ذكروا بعد هذه العبارة قولهم: «وتصديقهم والإقرار لهم بالفقه»[3]، وفي بعضها: «وتصديقهم فيما يقولون»[4]، فلعلّهم يريدون به توضيح المرام من هذه العبارة.

و يؤيّده أيضاً قول الكشّيّ في ترجمة أبان بن عثمان: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، و تصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستة نفر: جميل بن دراج..»[5]، وعدّ الستة، ومراده بالستة الذين[6] أشار إليهم بقوله: «أولئك الستّة الذين عددناهم و سمّيناهم » الستّة الذين ذُكر في شأنهم إجماع العصابة على تصديقهم؛ وهم قدماء أصحاب أبي عبدالله: بُريد بن معاوية، وإخوته[7].

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٦٧٣/٢.

(٢) فتقع المصالحة بين القولين؛ لأنّ القول بوثاقتهم مساوق لصحّة الرواية؛ إذ لا واسطة بينهم وبين الإمام عليه السلام، فلا توقّف في الأخذ بها.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٨٣٠/٢.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٦٧٣/٢.

(٥) لم أجد العبارة في : ترجمة أبان بن عثمان، (ينظر اختيار معرفة الرجال: ٦٤٠/٢)، بل وجدتها في باب: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، (اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٣)

(٦) في الأصل: (التي)، والمثبت يقتضيه السياق.

(٧) وتمام النصّ: في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام :

فإنّ ظاهر قوله: «من دون أولئك الستّة» مساواة شأنهم لشأن أولئك الستّة فيما أُجمع عليه، ولا ريب أنّ ما أُجمع عليه من شأن أولئك[١] ليس إلاّ تصديقهم، فينبغي أن يكون المراد من تصحيح ما يصحّ عنهم أيضاً تصديقهم؛ إذ لا يجوز العكس، فتأمّل[٢].

ويؤيّده أيضاً قول العلّامة في الخلاصة في ترجمة جميل بن درّاج: «قال الكشّيّ: إنّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه فيما يقول»[٣]، فإنّ قوله: «فيما يقول» إنّما يناسب كون المراد بها التصديق[٤]، فتأمّل. فيدلّ على أنّ العلاّمة فهم من هذه العبارة أيضاً هذا المعنى.

ويؤيّده أيضاً قول ابن داود -على ما نُقل عنه- مكان هذه العبارة في جميل وإخوته: «أَجمعوا على تصديقهم، وثقتهم، و فضلهم»[٥] فإنّه يدلّ[٦] على أنّه أيضاً فَهم من كلام الكشّيّ من هذه العبارة هذا المعنى.

واعلم أنّ التزام أن لا يروي إلّا عن ثقةٍ أو ما يصحّ بالقرينة رجحانه في نفسه غير

«قال الكشّيّ: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام، و انقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوّلين ستة:
زرارة، و معروف بن خربوذ، و بريد، و أبو بصير الأسديّ، و الفضيل بن يسار، و محمّد بن مسلم الطائفيّ، قالوا: و أفقه الستة زرارة، و قال بعضهم: مكان أبي بصير الأسديّ أبو بصير المراديّ؛ و هو ليث ابن البختريّ». (اختيار معرفة الرجال : ٥٠٧/٢)

(١) أي قدماء أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام.

(٢) بيان مراده (قُدّس سرّه): أنّه لمّا كان معقد الإجماع في قدماء أصحاب الإمام الباقر والصادق عليهما السلام هو تصديقهم فقط، فلا يمكن لأحداث الأصحاب أن يزيدوا عليهم ويمتازوا عنهم بتصحيح المرويّ عنهم، وهو -أي الحكم بتصحيح كلّ رواية سندها إليهم صحيح، ولا يُنظر لحال الرواة بينهم وبين الإمام عليه السلام- ما لم يثبتوه للقدماء؛ كزرارة وأضرابه، مع ما ورد في حقّهم من التجليل والتعظيم و تضافر النصوص و الكلمات في تقدّمهم على مَن سواهم، فكيف يثبتونه لجميل وإخوانه وهم دونهم؟.

(٣) خلاصة الأقوال: ٩٣ .

(٤) أي التصديق في الإخبار المساوق لكونه ثقةً مُصدَّقاً.

(٥) رجال ابن دواد: ٢٠٩.

(٦) حيث جعل معقد الإجماع على التصديق والوثاقة و الفضل لَمّا أبدل عبارة الكشّيّ «تصحيح...».

واضح ؛ لأنّ الرواية عن غير الثقة إذا ذكر الاسم، وخلا عن تدليس [لا]سيّما إذا كان المرويّ[1] له عالماً بحاله -لا مانع منه، ولا ضرر فيه.

وفيه[2] تفويت بعض المنافع؛ لأنّ الرواية الضعيفة تصلح شاهداً و مؤيّداً، وربّما يتّفق مثلاً أن يروي لك غير الثقة عن بعضهمﷺ فرعاً من الأحكام لم يكن سمعته منهمﷺ، فلا ريب في أنّك إن ذكرته لبعض الطلاب ليفحص- فلعلّه يعثر على ما يصحّحه أو يُبطله - لم يكن بأساً، بل كان حسناً .

وأيضاً رواية مثل الحكم والمواعظ والأدعية بطريقٍ غير صحيح لاريب في أنّه لا مانع منه، وأنّه حسن.

وأيضاً التزام هذا الأمر لا يخلو عن مشقّة، وهو أمر نادر أيضاً، فَحملُ هذه العبارة عليه مع عدم شاهدٍ من خارج عليه لا يخلوعن شيء.

وبالجملة هذه العبارة ليست بظاهرة -فيما هو المشهور من معناها- ظهوراً مصحّحاً للبناء عليه.

ثمّ إنّه يجب على المشهور الفرق بين الستّة الأوّلين من أصحاب أبي جعفر، وأبي عبدالله وهم: بريد بن معاوية، والخمسة الباقية الذين ذكر في شأنهم الإجماع تصديقهم، وبين غيرهم ممّن ذكر في شأنهم إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، فلا يشكّ في أنَّ الإجماع المُدّعى في شأن هؤلاء الستّة لا يدلّ إلّا على توثيقهم في أنفسهم و صدقهم في روايتهم حسْبُ، ولعلّ الأكثر لم يتفطّن لهذا الفرق فلا تغفل.

[من ثمرات المسألة]:

ثمّ اعلم أنّه ربّما يستدلّ بعض مشايخنا[3] (قدّس الله سِرّهم) على توثيقٍ ما لآحادٍ

---

(١) مراد المصنّف رحمه الله أنه لا ضير بل هناك فائدة في أن تروي خبراً ضعيفاً بسنده إلى مَن يعلم حال السند، فقد لا يكون عنده ضعيفاً أو يستفيد منه بفوائد لا تتوقف على صحة السند، كما سيأتي منه رحمه الله.

(٢) أي التزام أنّ لا يُروى إلاّ عن ثقة أو ما يصحّ كما هو مذهب المشهور.

(٣) تقدم ذكر بعض عباراتهم في الحواشي السابقة.

مـن الرجـال يُجهـل حالهـم بروايـة بعضٍ ممّـن أجمعت العصابـة على[١] تصحيـح ما يصحّ عنـه، وهـو علـى إطلاقه محلّ تأمّـلٍ؛ لأنّ غاية ما يلزم التزام هؤلاء النفـر أن لا يرووا إلّا ما يصحّ عندهـم عنهـم صدوره عن المعصوم، وهذا لا يسـتلزم أن يكـون[٢] للوثوق بالراوي، لِمَ لا يجـوز أن يكون بالقرينة.

نعـم إذا كثـرت الروايـة ربمـا أفـاد ظنّـاً بأنّه لوثوقهـم به، وفيـه أيضاً تأمّـل؛ لأنّ العلم بالصحـة للقدمـاء- ولاسـيّما أصحابهـم عليهم السلام في كثيـرٍ- يكـون فـي أصـل قـد عـرض علـى أحدهـم عليهم السلام، وحينئـذٍ كثـرة الروايـة أيضـاً لا تفيـد الظـنّ بأنّـه لوثوقـه به.

ثـمّ إنّـه علـى المشـهور لا يلاحظ ما بعـد هؤلاء النفـر، ولا تضرّ الجهالة، ولا الإرسـال، ولا الرفـع، ولا القطـع، ولا الضعف.

وأمّـا الإضمـار[٣] ففيـه مناقشـة؛ لأنّ هـذا الإجمـاع إنّمـا هـو فيمـا يرويـه هـؤلاء عـن الأئمّـة عليهم السلام، و فـي الإضمـار الإسـناد إليهـم غيـر واضـح.

نعـم، الظاهـر أنّ الأجـلّاء مـن الـرواة لا يـروون مـن قبيـل الأحكام عـن غيرهـم[٤]، وأنّ الإضمـار فـي الغالب إنّما أشـكل أمره و اشـتبه على المتأخرين؛ لأنّ الشـيخ الطوسـيّ رحمه الله أو غيـره أخـذ مـن كتـب الأصحـاب الخبـر مضمـراً كمـا هـو مذكـور فـي كتابه، ولـم يعتبر الإضمـار ولـم يُبيّـن مرجـع الضميـر، وهو في كتابـه ظاهر؛ لأنّـه -مثلاً- يـروي أولاً عن أبي عبدالله عليه السلام خبراً يُصرّح فيه باسـمه، ثمّ يروي أخباراً أُخر، ويقول فيها: و سـألته وسـألته[٥]،

---

(١) في الأصل (عنّ) وما أثبتناه يقتضيه السياق.

(٢) اسم يكون مقدر وهو: رواية أحد أصحاب الإجماع عن بعض الآحاد الذين يُجهل حالهم.

(٣) الإضمار المقصود هنا هو: عدول الراوي إلى ذكر المسؤول بالضمير بدل الاسم الظاهر، كقول زرارة مثلاً سألته بدل أن يقول سألت الإمام الصادق عليه السلام فتنشأ هنا مشكلة الإضمار ومجهولية المجيب لاحتمال كونه غير الإمام المعصوم عليه السلام، و من ثَمَّ تفقد الرواية حجيّتها. وقد تصدى الفقهاء لعلاج هذه المعضلة.

(٤) أي غير المعصومين عليهم السلام.

(٥) من باب المثال على ذلك: «وَ بِهَذَا الإِسنَادِ عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمّدٍ عَن عَلِيّ بنِ الحَكَمِ عَن أَبِي أَيّوبَ الخَزّازِ عَن مُحَمّدِ بنِ مُسلِمٍ قَالَ سَأَلتُهُ عَنِ المَاءِ تَبُولُ فِيهِ الدّوَابّ وَ تَلَغُ فِيهِ الكِلَابُ وَ يَغتَسِلُ

أو نحو ذلك فيضمر[١]، فهؤلاء المُجمَع على تصحيح ما يصحّ عنهم كغيرهم من الأجلاّء في الإضمار.

وأمّا عند المعارضة فيرجح غير المضمر عليه مطلقاً.

ثمّ إنّ اللازم على المشهور أقلّ مراتب الصحة[٢]، فإذا كان صحّ عنهم وقد أرسلوه[٣] أو رفعوه، وكان معارَضاً بما رجاله في المرتبة الوسطى أو العليا من وجوه الترجيح، كان الترجيح للمعارَض.

ومع التصريح باسمه[٤]، فإن كان ضعيفاً أو مجهولًا فكذلك أيضاً[٥]؛ لأنّ القرينة عند[٦] عدم ظهورها يُكتفى فيها بأقلّ مراتبها، هذا إذا بُنِي على المشهور.

والله أعلم بحقائق الأحكام والحمد لله وصلّى الله على محمّد و آله الغرّ الكرام.

وكتب بيمناه الأقلُّ حسن بن أبي طالب الطباطبائيّ عُفِي عنهما.

هذه صورة خطّه وهو خالي لأمّي (رحمهما الله)، تُوفّي بالبصرة عازماً للزيارة في شهر رمضان سنة تسع وستين بعد المائة و الألف. كتبه العبد الأقلّ رضا الطباطبائيّ، والظاهر أنّ المنقول عنه خطّه.

فِيهِ الجُنُبُ، قَالَ: إِذَا كَانَ قَدرَ كُرٍّ لَم يُنَجّسهُ شَيءٌ» (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: ١٥/١ أبواب المياه وأحكامها باب ٩)

(١) في الأصل (فيظمر) أو (فيظهر)، وما أثبتناه يقتضيه السياق.

(٢) أي اللازم على مبنَى المشهور أن يُحمل التصحيح للرواية على أقلّ مراتب الصحّة.

(٣) أي أرسل أحد أصحاب الإجماع الحديث عن الإمام عليه السلام، ولم يسمّ الواسطة.

(٤) أي لو صرّح أحد أصحاب الإجماع باسم الواسطة.

(٥) أي الترجيح للمعارَض.

(٦) في الأصل: (عندهم)، وما أثبتناه هو الصواب.

قائمة المصادر و المراجع

١. اختيار معرفة الرجال: محمّد بن عمر الكشّيّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط٣، ١٤١٦هـ

٢. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: محمّد بن حسن الطوسيّ، دار الكتب الإسلاميّة، تهران، ١٣٦٣هـ.ش.

٣. تتميم أمل الآمل: الشيخ عبد النبي القزوينيّ، مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، ط١، ١٤٠٧هـ

٤. تفصيل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: محمّد بن حسن الحرّ العامليّ، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئيّ، قم، ط١، ١٤١٨هـ

٥. جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام : الشيخ محمّد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ)، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عبّاس القوچانيّ، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٧هـ .

٦. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: الشيخ يوسف بن أحمد البحرانيّ، جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم، ط١، ١٣٦٣هـ ش.

٧. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلّامة الحليّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ

٨. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك محمّد حسن الطهرانيّ، دار الأضواء، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ

٩. رجال ابن داود: ابن داود الحلّيّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤٠٤هـ

١٠. رجال السيّد بحر العلوم المعروف بـ(الفوائد الرجاليّة): السيّد محمّد مهدي بحر العلوم، مركز الدراسات و الأبحاث الإسلاميّة، قم، ط١، ١٣٧٣هـ ش.

١١. روضة المتّقين في شرح من لا يحضر الفقيه: محمّد تقي المجلسيّ، علّق عليه: السيّد حسين الموسويّ الكرمانيّ والشيخ عليّ پناه الإشتهارديّ، بنياد فرهنك إسلامي حاج محمّد حسين كوشانپور.

١٢. العمل الأبقى في شرح العروة الوثقى: السيّد علي الحسينيّ شبر، مطبعة النجف، النجف الأشرف، ١٣٨٣هـ .

١٣. غاية المراد في شرح نكات الإرشاد: محمّد بن مكّيّ العامليّ(الشهيد الأول)، مكتبة الصادق عليه السلام، طهران، ط١، ١٣٦٣هـ ش.

١٤. فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المشتهر بـ(رجال النجاشيّ): أبي العباس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشيّ الأسديّ الكوفيّ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٥. الكافي: ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكلينيّ، مؤسسة دار الحديث، قم، ط١، ١٣٨٧هـ ش.

١٦. مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: زين الدين بن عليّ العامليّ (الشهيد الثاني)، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم،ط ١، ١٤١٧هـ.

١٧. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل: المحدّث حسين بن محمّد تقي النوريّ، مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٣٩٢هـ.

١٨. المعتبر في شرح المختصر: المحقّق نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّيّ، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم، ط١، ١٤١٣هـ.

١٩. من لا يحضره الفقيه: أبي جعفر محمّد بن علي بن بابويه القمّيّ الصدوق (ت٣٨١هـ)، صحّحه وعلّق عليه: عليّ أكبر الغفاريّ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، ط٢.

٢٠. موسوعة الإمام الخوئيّ: السيّد أبو القاسم الخوئيّ، مؤسسة سيّد الشهداء عليه السلام، قم، ط١، ١٣٦٤هـ.ش.

٢١. الوافي: محمّد محسن المشتهر بالفيض الكاشانيّ، تحقيق: ضياء الدين الحسينيّ الأصفهانيّ، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، ط١، ١٤٠٦هـ.

كتاب ترسّل

تأليف: الشيخ مجد الدين الحنفيّ الإربِليّ المعروف بابن الظهير (ت٦٧٧هـ)

A Tutorial On Writing

By: Sheikh Majd Al-Din Al-Hanafi Arbil known as Ibn Al-Dhuhair (d. 677 A.H)

تَحقِيق وَتَعليق: الدكتور عبد الرَّازق حويزي

جامعة الأزهر

مصر

Dr. Abdulrazak Hawizi

Al-Azhar University

Egypt

الملخّص

يتناول هذا البحث بالتحقيق والشرح والتعليق مخطوطاً (لابن الظهير الإربليّ ت٦٧٧هـ) لم يُكتَشَف من قبل، ومن خلاله عُرف مؤلّفه بأنّه مارس الكتابة الفنيّة بجانب ممارسته للإبداع الشعريّ، ولم يكن يُعرف من قبل بأنّه جمع الاثنين معاً، وتكمن أهمية المخطوط في أنّه يُلقي الضوءَ على الحياة التدريسيّة في عصر المؤلّف، ومدى اهتمام المجتمع بالتحبير الإنشائيّ.

Abstract

This research examines, explains, and comments on a manuscript written by Al-Sheikh Majd Al-Din Al-Hanafi Arbil known as Ibn Al-Dhuhair (677 AH) not previously discovered. This work informs that the author practiced both the art of writing alongside his poetic work, which was not known before. The importance of the manuscript is that it sheds light on the concept of teaching in the author's era, and the extent of society's interest in the art of writing and structured writing.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ابنُ الظَّهيرِ الإِرْبِلِّيّ[١]

هو (محمَّد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن شاكر الإربليّ)، الملقَّب بـ (مجد الدِّين)، والمكنَّى بـ (أبي عبدالله)، الإربليّ المَولِد والنِّسبة، والمعروف (بابن الظهير)،

(١) للتوسّع ينظر: مقدّمة تحقيقي لديوان ابن الظهير الإربليّ، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م، وقد اعتمدت في ترجمته على المصادر الآتية: عقود الجمان في شعراء هذا الزمان: ابن الشعار الموصليّ: ٧١/٧- ٨٩، التذكرة الفخريّة: بهاء الدين المنشئ الإربليّ: ٧١، ذيل مرآة الزمان: القطب اليونينيّ: ٣٨٦/٣- ٤٠٥، العبر: الذهبيّ: ٣١٦/٥، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ابن فضل الله العمريّ: ٨٧/١٦، فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبيّ: ٣٥٦/٢ – ٣٦٦، عيون التواريخ: ابن شاكر الكتبيّ: ١٨٥/٢١، الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفديّ: ١٢٣/٢- ١٢٧، تاريخ علماء بغداد: محمد بن رافع السلاميّ: ١٤١- ١٤٢، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: القرشيّ: ٥٢/٣- ٥٤، ٤٩٢/٤- ٤٩٥، البداية والنهاية: ابن كثير: ٢٨٢/١٣- ٢٨٣، عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان: الزركشيّ، مخطوطة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، بالمدينة المنورة، رقم ٤٥٩ تاريخ، تاريخ ابن الفرات: ١٢٧/٧، ١٣٧، المقفّى الكبير: المقريزيّ: ٢٣٧/٥، السلوك: المقريزيّ: مج١/ق٢/ ٦٥١، طبقات النحاة واللغويّين: ابن قاضي شهبة: ٤٨، عقد الجمان: بدر الدين العينيّ: ٢٠٩/٢، النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي: ٢٨٤/٧، بغية الوعاة: السيوطي: ٣٧/١، الدارس في تاريخ المدارس: النعيميّ الدمشقيّ: ٥٧٤/١- ٥٧٥، كشف الظنون: حاجي خليفة: ٧٦٧/١، شذرات الذهب: ابن العماد: ٣٥٦/٥، الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: العباس بن إبراهيم: ٢٨٥/٤، تاريخ الأدب العربيّ: كارل بروكلمان ٢٢/٥، الأعلام: خير الدين الزركلي: ٣٢٣/٥، معجم المؤلّفين: عمر رضا كحالة ٣٠٢/٨، أربيل مدينة الأدب والعلم والحضارة: عثمان أمين صالح: ١٩٦- ١٩٨، ٤٥، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٠، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٦٨، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٠، وغيرها في مواطن الاستشهاد بنماذج من شعره، شعر ابن الظهير الإربليّ(دراسة تحليليّة ناقدة): حسن النجّار، ماجستير، كلية اللغة العربيّة، القاهرة، ٢٠٠٦م، الصورة البيانيّة في شعر ابن الظهير الإربليّ (ت ٦٧٧هـ): فارس الحمدانيّ، آداب الرافدين، العراق، ع٦٩، ٢٠١٤م، بلاغة العدول التأليفيّ في ديوان الظهير الإربليّ: فوزية عساسلة، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، الجزائر، ع ٣٧، ٢٠١٤م.

أَدِيبٌ بارزٌ، وَعَالِمٌ كبيرٌ مِن أعلام الفِكر العربيّ، وشاعرٌ عَظيم من فحول الشُّعراء المتأخرين، وأحدُ أقطاب المذهب الحنفيّ، كان دَيِّنًا فاضِلًا، له اليدُ الطُّولَى في الأدب، والقِدْح المعَلَّى في النَّحو وسائرِ العُلوم العربيّة.

وُلِد في مدينةِ (إربل)، إِحْدَى المُدُنِ العِرَاقِيَّةِ في الثَّاني من شهر صفر، عام (٦٠٢هـ - ١٢٠٥م)[١]، في أسرة كان لها إسهامٌ في الحياة الثَّقافيّة آنذاك؛ حيث كان والده وأخوه الأكبر من القائمين على أمر المدرسة (القيمازيّة أو القايمازيّة)[٢].

رحل (ابن الظَّهير) إلى (بغداد) لطلب العلم، وهناك أخذ عن كثير من مشايخ عصره، ثمَّ استقر به المقامُ في (دمشق)، كما أخذ عن كبار مشايخها، حيث تَوَلَّى التَّدريس والإشراف على المدرسة المذكورة آنفًا حتى ألقى قيثارةَ الشِّعر من يده، وبادر إلى تلبية نداء بارئه ﷻ وقد أخذ عنه كثيرٌ من طلاب العلم، وهم من الكثرة بمكان، وقد أحصيتُ موثقًا كثيرًا من مشايخه وتلاميذه في مقدّمة ديوانه.

تمتع (ابن الظَّهير الإربليّ النّشابيّ) بكريم الخُلق، وحُسنِ الشِّيم؛ فكان صالحًا زاهدًا، محسنًا إلى الفقراء، رحيمًا بالضعفاء، عطوفًا على كلِّ مَن يتصلون به بسبب، رفيقًا بتلاميذه، يوجِّههم في تواضُع جَمٍّ، ويرشدهم إلى الصَّواب في أدب رفيع، وقد شهد بذلك أحد تلاميذه، وهو(اليونينيّ ت ٧٢٦هـ) في قوله: «كان وافرَ الديانة، كريم الأخلاق، واسع الصدر، محتملًا للأذى، يتصدّق دائمًا، يُحسن إلى معارفه، وتلاميذه،

---

(١) ينظر: ذيل مرآة الزمان: ٣٨٦/٣، وفوات الوفيات: ٣٠١/٣، والوافي بالوفيات: ٤٧١/٢، وتاريخ علماء بغداد: ١٤١-١٤٢، والبداية والنهاية: ٢٨١/١٣، وعقود الجمان (في ترجمة ابن الظهير في حرف الميم)، والمقفّى الكبير: ٢٣٧/٥، وعقد الجمان: ٢٠٩/٢، وطبقات النحاة واللغويّين: ٤٨، والنجوم الزاهرة: ٢٨٣/٧، وبغية الوعاة: ٣٧/١، والدارس: ٥٧٤/١-٥٧٥، والإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: ٤/ ٢٨٥، والأعلام: ٣٢٣/٥.

(٢) ينظر الدارس في تاريخ المدارس: ٥٧٤/١- ٥٧٥.
وفيه ما يفيد بأنّ المدرسة القايمازيّة: من مدارس الحنفيّة بدمشق، داخل بابي الفرج والنصر، منسوبة إلى منشئها صارم الدين قايماز النجميّ المتوفّى سنة (٥٩٦هـ)، كان خيّرًا عاقلًا، يتولّى أعمال السلطان صلاح الدين، ويعمل أستاذ الدار، وكلّما فتح السلطان بلدةً سلّمها إليه ليروضها، وكانت هذه المدرسة بالمناخلية ثمّ دُرست عندما جرى توسيع الطريق.

ويكارم أصحابه وإخوانه، صَحِبْتُه في طريق الحجاز سنة ثلاث وسبعين، ورأيت من مكارمه، وحسن عشرته، وجميل أوصافه ما لم يُجْمَعْ في غيره - رحمه الله تعالى ورضي عنه-، وكان رقيق الحاشية، دمث الأخلاق، حلو النادرة»[١]، كما شهد له بدماثة الخُلق (ابن رافع السلاميّ ت ٧٧٤هـ) في قوله: «له دِين وعبادة، وطريقةٌ حسنة، ومكارمُ وظَرْف... وكان عالمًا فاضلًا، وشاعرًا، مجيدًا، متديِّنًا، مواظبًا على تلاوة القرآن، وصلاةِ الجماعة»[٢].

ألَّف بعضَ المؤلَّفات القيِّمة التي أحيت اسمه، وخلّدت ذكره، وأفاد منها مَن طالعها وقرأها بعده، وهذه أسماء بعض مؤلّفاته التي وقفتُ عليها:

(١) مختصر أمثال الشريف الرضيّ (ت ٤٠٦هـ)، قام بتحقيقه نوري القيسيّ، وهلال ناجي، ونشرته دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٦م.

(٢) محقّق الأمل في المنتخب من المنتخل، قام (ابن الظهير) في هذا الكتاب باختصار كتاب (المنتخل) المنسوب إلى أبي الفضل الميكاليّ (ت ٤٣٦هـ)، لا يزال مخطوطًا، توجد نسخته في دار الكتب المصريّة برقم ٣٠٧ أدب تيمور، وفي معهد المخطوطات صورة منها برقم ٢٢٢١ أدب.

(٣) ديوان شعر ضخم، يقع في جزأين، كان متداولًا حتى القرن التَّاسع الهجريّ، نسبه إليه عدد من المؤرِّخين[٣]، ثمّ اختفى الدِّيوان، ولعلّه في عداد المفقود من التراث العربيّ، وقد بُذِلَتْ بعضُ المحاولات لجمعه والاستدراك عليه، ذكرتُها في مقدمة طبعتي لما جمعتُه من شعره، واستدركتُ عليه في مجلّة

(١) ذيل المرآة: ٣٨٦/٣، وفيه علو النادرة.

(٢) تاريخ علماء بغداد: ١٤١، الترجمة رقم ١٤٩.

(٣) منهم: الذهبيّ في كتابه العبر: ٣٣٦/٣، وابن شاكر الكتبيّ في فوات الوفيات: ١٢٣/٢، وابن كثير في البداية والنهاية: ٢٨١/١٣- ٢٨٣، وابن الفرات في تاريخه: ١٣٩/٧، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويّين: ٤٨، وبدر الدين العينيّ في عقد الجمان: ٢٩٠/٢، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة: ٢٨٤/٧، والنعيميّ في الدارس: ٥٧٤/١- ٥٧٥، وابن العماد الحنبليّ في شذرات الذهب: ٣٥٩/٥.

العرب، الرياض، مج ٤٧، ع ١١، ١٢، سنة ٢٠١٢ م، وتحت النشر استدراكٌ جديدٌ، وقيد الإعداد طبعة جديدة للدِّيوان أكمل ممَّا سبق نشره.

(٤) كتابُ تَرَسُّل؛ وهو النصّ الماثل بين أيدينا، لم يتمّ الإفصاح عنه من قبلُ في كتب القدماء والمعاصرين؛ ربما لأنه ظلَّ مختفيًا بإدراجه داخل مجموع مخطوط، وقد تأكَّد لي أنّ هذا المخطوط له من إثبات اسمه على الورقة الأولى منه.

لابن الظَّهير الإربليّ مكانة لا تُنكَر في الميدان الأدبيِّ، لمحتها أعينُ النُّقاد الجهابذة، وأدركتها ألبابُ الأدباء اللوذعيِّين، فألمحوا إليها، ونَصُّوا عليها، وتمخَّضت عن ذلك طائفة من المطارحات النَّقدية التي تُفصح عن منزلته في موكب الإبداع الأدبيّ، فقد قال عنه أحد معاصريه، وهو (ابن الشعّار الإربليّ ت ٦٥٤هـ) إنّه: «شاعر طويل اللسان، ذو إحكام في قوله وإتقان، يُجيد معانيه في الهجاء، ويتصرّف فيهنّ كيف شاء، سَمِح الخاطر منقاده، ذكيّ الطبع وَقّاده»[١] وقال عنه (الصاحب بهاء الدين المنشئ الإربليّ ت ٦٩٢هـ) إنّه: «الفقيه النحويّ المُجيد المبرَّز، ضرب في قالب الإحسان فبذَّ الأقران، وجرى في حلبة البيان فأحرز قَصَبَ الرِّهان، هاجرَ من وطنه إلى الشَّام، وآثر به المقام، وشنَّف أسماع أهلها بما هو أحسن من الدرّ في النظام، وروّض معالمها بما هو أزهى من حوْك الغَمَام»[٢]. وقال (ابن فضل الله العمريّ ت ٧٤٩هـ) عنه إنَّه: «إمام الأدب إذا أتى كلّ أحد بإمامه، وملك البيان الآخذ بزمامه، وبدر السَّماء الذي لا يغتاله النَّقص عند تمامه، وبحر العلم الذي يسير في الآفاق بغَوْثِ غمامه، ويسري في الخواطر التي لا تسري خطراتها إلّا بزمامه»[٣]. وقال (صلاح الدين الصَّفَديّ ت ٧٦٤هـ) عنه إنّه: «من أعيان شيوخ الأدب، وفحول المتأخرين في الشِّعر، له ديوان موجود»[٤]،

(١) عقود الجمان: ٧٢/٧.

(٢) التذكرة الفخريّة: ٧١.

(٣) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ١٣٥/١٦.

(٤) الوافي بالوفيات: ١٢٣/٢، وذكر هذا النصّ أيضًا ابن شاكر الكتبيّ في فوات الوفيات: ٣٠١/١، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة: ٢٨٤/٧.

وقال عنه (ابن كثير ت ٧٧٧هـ) إنّه: « كان بارعًا في النَّحو واللُّغة، وكانت له يد طولى في النظم، له ديوان مشهور»[١].

وفاته:

تضاربت الآراء، واختلفت الأقوال في شأن تحديد السنة التي تُوفّي فيها (ابن الظهير)؛ وكان من نتيجة هذا الاختلاف أن وقفنا على خمسة آراء هي:

(١) ليلة الجمعة، ١٢ من ربيع الأول، سنة(٦٧٦هـ). ذهب إلى هذا الرأي (بدر الدين العينيّ) في عقد الجمان: ٢٠٩/٢، و(السيوطيّ) في بغية الوعاة: ٣٧/١.

(٢) ليلة الجمعة، ١٢ من ربيع الآخر، سنة (٦٧٦هـ). ذهب إلى هذا الرأي(المقريزيّ) في كتابه المقفى الكبير: ٢٣٧/٥.

(٣) ١٢ من ربيع الآخر، سنة(٦٧٧هـ). ذهب إلى هذا الرأي (اليونينيّ)في ذيل مرآة الزمان: ٣٨٦/٣، و(الذهبيّ) في العبر: ٣٣٦/٣، و(ابن الفرات) في تاريخه ١٢٩/٧، و(أبو الوفاء القرشيّ الحنفيّ) في الجواهر المضيّة: ٥٢/٣-٥٤، و(ابن كثير) في البداية والنهاية: ٢٨٢/١٣-٢٨٣، و(ابن قاضي شهبة) في طبقات النحاة واللغويّين: ٤٨.

(٤) ١٨ من ربيع الآخر، سنة (٦٧٧هـ).ذهب إلى هذا الرأي (ابن شاكر الكتبيّ)في عيون التواريخ: ١٨٥/٢١.

(٥) سنة (٦٧٧هـ). ذهب إلى هذا الرأي دون تحديد يوم - ما عدا ابن العماد الذي حدد الشهر فقط بأنه ربيع الآخر-: (ابن شاكر الكتبيّ) في فوات الوفيات: ٣٠١/٣-٣٠٢، و(الصفديّ)في الوافي بالوفيات: ٤٧١/٢، و (ابن تغري بردي)في النجوم الزاهرة: ٨٣/٧، و(ابن العماد) في شذرات الذهب: ٣٥٩/٥، و(الزركليّ) في الأعلام: ٣٢٣/٥، و(عمر رضا كحالة) في معجم المؤلّفين: ٣٠٢/٨.

---

(١) البداية والنهاية: ٢٨٢/١٣.

هـذه خمسـة آراء مختلفـة فـي شـأن تحديـد التاريخ الـذي تُوفّي فيه الرجـل، أصوبها مـن وجهـة نظـري، ونظر البحـث الدقيق ذلك الـرأي الذي يقطع بأن وفاتـه كانت في ١٢ مـن ربيـع الآخـر سـنة (٦٧٧هـ)؛ والسـبب في صحة هـذا الرأي هـو أنّه صـادر عن بعض الأفـراد الذيـن عايشـوا الرجـل، وعاينوه، وتتلمذوا على يديه كما سـبق أن أشـرنا.

بين يدي المخطوط:

ذكـرتُ أن هـذا المخطـوطَ لـم يُشَـر إليـه مـن قبـلُ، ولـولا شَـغَفِي بتقليـب صفحات المخطوطـات، ولـولا اهتمَامـي بـ(ابن الظهير) من قبل ما التَفَتُّ إليـه، فبينما كنت أطالعُ فـي المجاميـع المخطوطـةِ وجـدتُ مجموعًا يضمُّ بعضَ الفوائد والرَّسـائل الإنشـائيَّة التي تنصـبّ علـى تعليـم التَّرسُّـل، وأسـعدني العثـور في ضمن هـذا المجموع علـى مخطوط (لمجـد الديـن الحنَفِـيّ الإربلـيّ)، وأعرف من قبـل أنّ (ابـن الظَّهير الإربليّ) يُعـرَف بهذا؛ لـذا لـم أتوانَ في سـبيل الاهتمـام بإخراجه.

نعـم هنـاك شـخصيَّةٌ مبدعـة أخـرى غيـر (ابـن الظَّهيـر) معروفـةٌ بـ (مجـد الدِّيـن الإربلـيّ)، وقـد يتبـادر إلى الذِّهن نسـبةُ هذا الأثر إليها، ولكن يدحضُ هذا التَّبادرَ سـريعًا أنَّ صاحبنـا معـروفٌ بأنَّـه (حَنَفِـيّ) غير (النَّشـابيّ).

وممَّـا يُؤسَـفُ لـه أنَّ هذا المخطوطَ لـم يَرِدْ إلينا كاملًا، فالموجـود منه في ضمن هذا المجمـوع جـزءٌ ضئيلٌ، ولكنه في غايةِ الأهميـة؛ لعدَّة أمورٍ هي:

١- أنَّـه يُلقِـي الضَّـوء علـى مـا كانَ القدماء يهتمُّون به فـي حياتهم التَّدريسـيَّة، فيبدو أنَّ (ابـن الظَّهيـر) ألَّفه ليدرِّسَـه لطُلابه.

٢- أنَّه يعطي انطباعًا عن مدى اهتمامِ القدماء بتعليم التَّرسُّلِ والمكاتبات.

٣- وأهـمُّ مـن هـذا أنّـه يعرِّفُنـا بكاتبٍ له باعٌ في مجـال الكتابة الإنشـائيَّة، إلى جانب إبداعـه الشِّـعريّ، وبـدا مـن خـلال هذا الأثـرِ النَّفيـس أن الرَّجـلَ كان شـاعرًا أكثر منه منشـئًا!

٤- أنَّه أضاف أثرًا لتراثِ الرجل خاصَّةً، وللتُّراثِ العربيِّ في تلك الحقبة عامَّة.

وقدْ وضع المؤلِّفُ مؤلَّفَه للأخذِ بيد شُدَاة الأدب ولاسيّما المهتمِّين بأمرِ التَّحبير النَّثريّ نحو إتقان الأسلوب، وتنويعِه في فَواتحِ رسائلهم خصوصًا الإخوانيَّة.

أمّا عن المجموع الَّذي ضمَّ هذا المخطوط فهو من مُقتنيات مكتبة آيا صوفيا، ويقع المجموع فيها تحت رقم (٤٢٧٠)، ويحتَلُّ نَصُّ (ابن الظَّهير الإربليّ) فيه من الورقة ٦٢ إلى الورقة ٦٩ أ.

صورة أول النسخة الخطية المعتمدة وآخرها

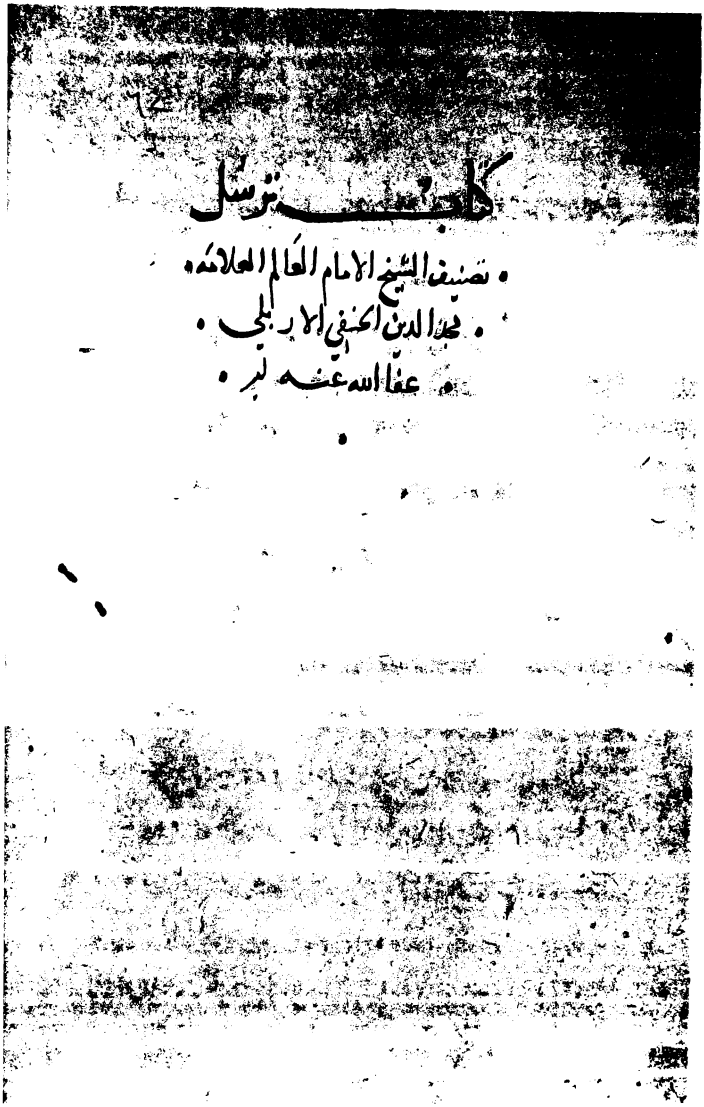
كتاب مرسل
تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة
مجد الدين الحنفي الإربلي
عفا الله عنه آمين

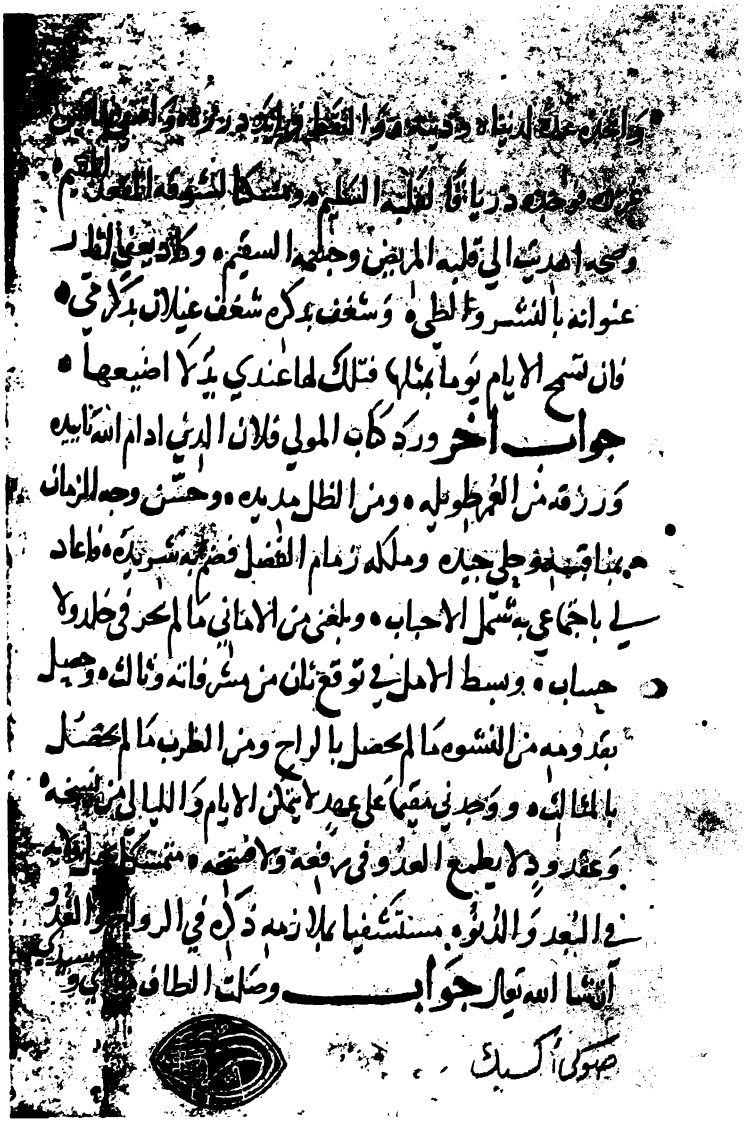

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ[١]

كِتَابُ تَرَسُّلٍ

تَصنيفُ الشَّيخِ الإِمَامِ العَالِمِ العَلَّامَةِ مَجدِ الدِّينِ الحَنَفِيّ الإِرْبِلِيّ (ت ٦٧٧هـ)

عَفَا اللهُ عَنْهُ

ابْتِدَاءٌ:

أَسْعَدَ اللهُ جِدَّ مَوْلَانَا الأَجَلِّ، بَدْرِ الدِّينِ، وَأَعْذَبَ مَوَارِدَهُ، وَأَنْجَحَ مَقَاصِدَهُ، وَجَعَلَ اليُمْنَ سَائِقَهُ، وَالتَّوْفِيقَ قَائِدَهُ، وَحَرَسَ مِن التَّغَيُّرِ عَهْدَهُ، وَمِنَ الغِيَرِ مَعَاهِدَهُ، وَلَا زَالَتْ أَوْقَاتُهُ بِالبَرَكَاتِ مَغْمُورَةً، وَمَنَازِلُهُ بِتَوَالِي النِّعَمِ مَعْمُورَةً، وَمَنَاقِبُهُ عَلَى أَلْسُنِ حَسَدَتِهِ مَشْهُورَةً، وَمَسَاعِيهِ عِنْدَ اللهِ وَالنَّاسِ مَشْكُورَةً.

أَصْدَرَهَا المَمْلُوكُ عَنْ شَوْقٍ رَاحَ لَهُ الصَّبْرُ سَلِيبًا[٢]، وَأَلَمٍ بِعَادٍ لا يَجِدُ لَهُ إِلاَّ قُرْبَهُ طَبِيبًا. مُنْهِيةً[٣] دَوَامَهُ عَلَى قِدَمِ الوَلَاءِ وَالتَّعَبُّدِ، وَشَكْوَى الفِرَاقِ الَّذِي أَفْضَى بِهِ إِلَى عُدْمٍ[٤] الجَلَدِ وَالتَّجَلُّدِ، وَإِنْ قَصَّرَتْ عِبَارَتُهَا عَنْ وَصْفِ حَالِهِ، فَبَرَاعَةُ[٥] المَشُوقِ إِلَى إِجَابِهِ فِي التَّبَلُّدِ[٦]،

---

(١) ما سبق ورد مؤخرًا عن جملة: «عفا الله عنه».

(٢) سليب: فعيل بمعنى مفعول، أي مسلوب.

(٣) في الأصل: «ومنهية». بزيادة الواو قبل الكلمة، ولا محل لها منهية: مبلغة. أَنْهَى الشَّيءَ: أَبْلَغَهُ وأَوْصَلَهُ. تاج العروس: الزبيديّ: ١٥١/٤٠.

(٤) العُدْمُ والعُدُمُ: فِقدان الشيءِ وَذَهَابُهُ. لسان العرب: ابن منظور: ٣٩٢/١٢.

(٥) في الأصل: «فبراعه».

(٦) كذا ورد النصّ، والمعنى - والله أعلم - أنّ الكاتب لم يملك ناصية بيان التعبير عن شوقه؛ لذا نهاية شوقه كامنة في العجز عن التعبير عن أشواقه.

وَمُسْتَطْلِعَةً[1] مِن سَارِّ أَنْبَائِهِ مَا يَكُونُ آسِيًا لِجِرَاحِهِ، وَمُذْهِبًا لِلَيْلِ هَمِّهِ عِنْدَ طُلُوعِ صَبَاحِهِ، وَمَا أَجْدَرَ مَنْ أَعْلَقَ كَفَّ أَمَلِهِ بِمَكَارِمِهِ بِبُلُوغِ نَجَاحِهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ.

ضَاعَفَ اللهُ عِزَّ مَوْلَانَا الأَجَلِّ بَدْرِ الدِّينِ، وَأَضْعَفَ عِدَاهُ، وَمَتَّعَهُ بِمَا أَوْلَاهُ مِنْ نِعَمِهِ، فَمَا أَحَقَّهُ بِهَا وَأَوْلَاه، وَثَبَّتَ أَرْكَانَ مَجْدِهِ وَشَيَّدَ عُلَاهُ، وَمَلَأَ أَوْقَاتَهُ بِتَوَاتُرِ إِحْسَانِهِ وَوَالَاهُ، وَأَدَامَ شَغَفَهُ بِأَبْكَارِ المَكَارِمِ وَلَا أَسْلَاهُ.

وَلَا زَالَتْ آيَاتُ مَحَامِدِهِ بِكُلِّ لِسَانٍ مَتْلُوَّةً، وَأَخْبَارُ المَكَارِمِ عَنْهُ مَرْوِيَّةً، وَإِلَيْهِ مَعْزُوَّةً، وَقُلُوبُ حَسَدَتِهِ بِجَيْشِ الكَمَدِ وَالكَبْتِ مَغْزُوَّةً، وَشُمُوسُ مَحَاسِنِهِ فِي كُلِّ نَادٍ مَجْلُوَّةً، وَلَا بَرِحَ زَمَانُهُ رَبِيعًا، وَمَحَلُّهُ رَفِيعًا، وَجَارُهُ مَنِيعًا، وَجُودُهُ مُتَطَفِّلًا عَلَى رَاجِيهِ، فَلَا يَتَّخِذُ مَعَهُ شَفِيعًا.

أَصْدَرَهَا[2] المَمْلُوكُ نَائِبَةً عَنْهُ فِي تَقْبِيلِ البَاسِطَةِ[3]، وَلَوْلَا سُوءُ الحَظِّ لَمَا نَابَ القَلَمُ عَنِ القَدَمِ، وَلَا احْتَاجَ المَمْلُوكُ إِلَى الوَاسِطَةِ، وَمُنْهِيةً اسْتِمْرَارَهُ[4] عَلَى العَهْدِ القَدِيمِ، وَمَا يَجِدُهُ لِفَقْدِ الصَّبْرِ الرَّاحِلِ لِبُعْدِهِ وَالشَّوْقِ المُقِيمِ، والغَرَامِ المُلَازِمِ لَهُ لُزُومَ الغَرِيمِ، وَسَائِلَةً كَرَمَهُ أَنْ لَا يُخْلِيهِ مِنْ مُشَرِّفَاتِهِ الَّتِي هِيَ فِي غَيْبَتِهِ غَايَةُ غَرَضِهِ. وَإِذَا أُشْفِيَ مِنْ أَلَمِ الشَّوْقِ شُفِيَ مَرَضُهُ. وَحَاشَاهُ أَنْ يَخِيبَ فِيمَا أَمَّلَهُ، وَهُوَ سَيِّدُ الكِرَامِ، أَوْ أَنْ يُضَيِّعَ حُرْمَةَ مُحِبِّهِ وَذِمَامَهِ[5]، وَلِلْمُحِبِّ حُرْمَةٌ وَذِمَامٌ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ:

رَفَعَ اللهُ قَدْرَ المَوْلَى الأَجَلِّ، قُطْبِ الدِّينِ، وَأَعْلَى مَحَلَّهُ، وَأَسْكَنَهُ أَسْنَى مَرَاتِبِ

---

(١) في الأصل: «مستطلعه». تحريف. والضمير عائد على رسالته إلى مولاه.

(٢) الضمير في «أصدرها» عائد على الرسالة.

(٣) يقصد يده التي تبسط المعروف وتُسديه.

(٤) أي أنّ مبلغ رسالته وهدفها هو الإفصاح عن استمراره على الودّ الثابت. وسيتكرر هذا الأسلوب كثيرًا.

(٥) الذمام: العَهْد والأَمَانِ والضَّمان والحُرمَة والحقّ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير: ١٦٨/٢.

الشَّـرَفِ وَأَجَلَّـهُ، وَسَـدَّدَ فِـي كُلِّ مَا يَأْتِيـهِ قَوْلَهُ وَفِعْلَـهُ، وَأَدَامَ بِالخَيْرِ خِلْوَهُ[١]، وَالبِرِّ شُـغْلَهُ، وَلَا زَالَـتْ حَضْرَتُـهُ بِالبَـرَكَاتِ مَحْفُوفَـةً، وَبِأَلْطَـافِ اللـهِ - تَعَالَـى - وَكَرَمِهِ مَكْنُوفَةً، وَنَفْسُـهُ النَّفِيسَـةُ عَلَـى أَنْـوَاعِ التُّقَى وَالبِـرِّ مَوْقُوفَةً، وَبِإِسْـدَاءِ[٢] المَعْـرُوفِ إِلَى كُلِّ قَاصِـدٍ مَعْرُوفَةً.

خَـدَمَ بِهَا[٣] المَمْلُوكُ عَنْ شَـوْقٍ مُقْلِقٍ، وَحَنِينٍ مُؤَرِّقٍ، وَصَـدْرٍ لِفِرَاقِ ذَلِكَ الصَّدْرِ ضَيِّقٍ، حَامِلَـةً مِـنْ تَحِيَّاتِـهِ مَـا هُوَ أَرَقُّ مِنْ الصَّبَـا، وَأَوْرَقُ مِنْ غُصْنِ الصِّبَا، وَأَزْهَرُ مِـنْ نَوْرِ[٤] الرُّبَا. وَمُنْهِيَـةً اسْـتِمْرَارَهُ عَلَـى مَـا عَهِـدَ مِـنَ الإِخْـلَاصِ، وَدَوَامَـهُ عَلَى تَعَبُّـدِهِ الَّـذِي لَا يَطْلُبُ مِنْه الخَلَاصَ، وَمُسْـتَطْلِعَةً[٥] رَأْيَهُ الجَمِيلَ فِي التَّشْـرِيفِ بِتَعْرِيفِ سَـارِّ أَخْبَارِهِ، وَالتَّقَدُّمِ بِالقِيَامِ بِمَـا يَسْـنَحُ مِنْ مَهَمَّاتِـهِ وَأَوْطَارِهِ. إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى.

أَكْـرَمَ اللـهُ حَضْـرَةَ سَـيِّدِنَا وَمَوْلَانَا الأَجَلِّ، سَـعْدِ الدِّيـنِ، وَحَرَسَـهَا، وَبَنَى قَوَاعِـدَ مَجْدِهَا عَلَـى الثَّبَـاتِ، وَأَسَسَـهَا، وَجَعَـلَ التَّقْـوَى زَادَهَـا، وَالعَفَـافَ مَلْبَسَـهَا، وَأَلْقَـى مَحَبَّتَهَـا فِـي القُلُوبِ وَغَرَسَـهَا.

وَلَا زَالَـتْ أَجْيَـادُ الأَيَّـامِ بِبَقَائِهَـا حَالِيَـةً[٦]، وَهِمَمُهَـا عَـنْ هِمَـمِ الأَكَارِمِ رَفِيعَـةً مُتَعَالِيَةً، وَنِعَـمُ اللـهِ عَلَيْهَـا آنَاءَ اللَّيْـلِ وَأَطْـرَافَ النَّهَـارِ مُتَوَالِيَةً.

أَصْدَرَهَـا المَمْلُـوكُ عَـنْ أَشْـوَاقٍ مُبَرِّحَـةٍ، وَأَدْمُـعٍ لِأَلَـمِ البُعْـدِ مُنْسَـفِحَةٍ، وَقَلْـبٍ يُجَارِي البَـرْقَ فِـي خُفُوقِـهِ[٧]، وَسَـهَرٍ مَنَـعَ الخَيَالَ مِـنْ طُرُوقِـهِ، وَوَجْدٍ ضَلَّ عَـنِ الصَّبْـرِ طَرِيقَهُ[٨]،

---

(١) خلوه: أي فراغ باله من الهموم.

(٢) في الأصل: وبأسد.

(٣) الضمير في «بها» عائد على الرسالة.

(٤) النَّوْر: الزَّهْر. تاج العروس: ٣٠٦/١٤.

(٥) في الأصل: «ومستطلعه». تحريف يفسد السياق.

(٦) «الحالي: هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحِلْيُ؛ ضد العاطل».(الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: ٤٠٨)

(٧) في الأصل: «حفوقه».

(٨) في الأصل: «أضل... وطريقه». تحريف.

نَائِبَةً عَنْهُ فِي بَثِّ مَا يَجِدُهُ، شَاهِدَةً لِضُمْرِهَا[١] بِمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنَ الوَلَاءِ وَيَعْتَقِدُهُ، رَاجِيَةً قَبُولَ شَاهِدِ ضَمِيرِهَا، مُزَكِّيَةً التَّصَدُّقَ[٢] بِجَوَابٍ يَرِقُّ لِشَكْوَى مُرْسِلِهَا مِنَ البَيْنِ فَيشْكِيهِ[٣]، وَاللهُ المَسْؤُولُ أَلَّا يَعْدَمَ أَوْلِيَاؤُهَا مَا اعْتَادُوهُ مِنْ إِنْعَامِهِ، وَأَلَّا يُخَلِّيهِمْ مِنَ التَّمَلِّي بِسُرُورِ أَيَّامِهِ[٤] وَدَوَامِهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

زَادَ اللهُ إِقْبَالَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الجَلَالِيِّ، وَأَعْلَا جِدَّهُ، وَأَطْلَعَ سَعْدَهُ، وَقَمَعَ ضِدَّهُ، وَلَا زَالَ جَمَالًا لِلأَيَّامِ، وَتَاجًا لِلكِرَامِ، مَشْكُورَ المَسَاعِي بِأَلْسُنِ الرِّجَالِ، وَأَلْسُنِ الأَقْلَامِ مُبَلِّغًا مِنْ مَرَاتِبِ الشَّرَفِ مَا لَمْ يَنَلْهُ غَيْرُهُ فِي الأَحْلَامِ، وَلَا بَرِحَتْ آيَاتُ فَضْلِهِ مُحْكَمَةً، وَسُيُوفُ عَزَائِمِهِ فِي أَعْنَاقِ أَعْدَائِهِ مُحَكَّمَةً، وَالمَكَارِمُ طَوْعَ هِمَّتِهِ العَالِيَةِ، فَلَا يَعْدَمُ مِنْهَا مَكْرُمَةً، وَأَمْوَالُهُ دَائِمَةَ التَّظَلُّمِ مِنْ جُودِهِ، وَلَا تُرْفَعُ لَهَا مَظْلَمَةٌ.

أَدَامَ اللهُ حِرَاسَةَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الفُلَانِيِّ وَأَسْمَاهُ، وَوَفَّرَ قِسْمَهُ مِنْ مَكَارِمِ الشِّيَمِ وَأَسْنَاهُ، وَبَلَّغَهُ مِنْ رَفِيعِ المَحَلِّ مَا[٥] يَحْسُنُ أَنْ يَتَمَنَّاهُ، وَجَعَلَ اليُسْرَ مَقْرُونًا بِيَسَارِهِ وَاليُمْنَ مَقْرُونًا بِيُمْنَاهُ.

وَلَا بَرِحَتِ الأَهْوَاءُ المُخْتَلِفَةُ عَلَى وَلَائِهِ مُؤْتَلِفَةً، وَأَيْدِي الرَّجَاءِ مِنْ بَحْرِ جُودِهِ مُغْتَرِفَةً، وَالأَعْنَاقُ بِتَفَضُّلِهِ مُثْقَلَةً، وَالحَسَدَةُ بِفَضْلِهِ مُعْتَرِفَةً، وَالسَّعَادَةُ إِلَيْهِ مُقْبِلَةً، وَعَنْ أَعْدَائِهِ مُنْحَرِفَةً، مَا عَانَقَ الأَلِفُ لَامَهُ، وَاللَّامُ أَلِفَهُ.

خَدَمَ بِهَا المَمْلُوكُ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى قَدَمِ وَلَائِهِ، مُقِيمٌ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ رَفْعِ صَالِحِ دُعَائِهِ، مُفِيضٌ فِي بَثِّ شُكْرِهِ وَنَشْرِ[٦] ثَنَائِهِ، مُتَطَلِّعٌ إِلَى مَا يَرِدُ مِنْ

---

(١) في الأصل: «شاهدة لضمرها...الولا».

(٢) في الأصل: «والتصدق».

(٣) أَشكى الرجلَ: أَتى إليه ما يَشْكو فيه به . لسان العرب: ٤٤٠/١٤.

(٤) في الأصل: «إنهامها... أيامها».

(٥) في الأصل: «ما لا». تحريف يفسد المعنى.

(٦) كلمة «نشر» مكرّرة في النسخ. وأرجح زيادة إحدى الكلمتين وهمًا من الناسخ، وهذه الزيادة لا تحقق التناسب مع قول المؤلف: «بث شكره».

مَرَاسِمِهِ[١]، وَسَارٍّ أَنْبَائِهِ، نَائِبَةً عَنْهُ فِي تَقْبِيلِ البَاسِطَةِ الكَرِيمَةِ، كَافِلَةً بِوَصْفِ مَسَرَّاتِهِ النَّازِحَةِ -لِبُعْدِه- وَأَشْوَاقِهِ المُقِيمَةِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

ضَاعَفَ اللهُ سَعَادَةَ المَوْلَى فُلانِ الدِّينِ وَجَلَالَهُ، وَشَيَّدَ مَبَانِي مَجْدِهِ، وَزَادَ إِقْبَالَه، وَسَدَّدَ بِالتَّوْفِيقِ وَاليُمْنِ أَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ، وَأَسْبَلَ عَلَيْهِ ظِلَّ نِعْمَتِهِ، وَأَسْبَغَ عَلَى أَوْلِيَائِهِ ظِلَالَهُ.

وَلَا زَالَتِ الأَيَّامُ بِوُجُودِهِ مَوَاسِمَ، وَثُغُورُهَا بِجُودِهِ بَوَاسِمَ، وَمَعَالِيهِ بَادِيَةَ المَعَالِمِ، وَمَكَارِمُهُ شَارِعَةً سُنَنَ المَكَارِمِ، مُنْسِيَةً بِخَيْرِهَا مَا يُرْوَى مِنْ أَخْبَارِ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ[٢]، وَلَا بَرِحَ إِحْسَانُهُ لِكُلِّ رَائِدٍ رَوْضًا، وَلِكُلِّ وَارِدٍ حَوْضًا، وَكَرَمُهُ كَفِيلًا بِتَبْلِيغِ كُلِّ أَمَلٍ حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ فِيهِ فَوْضَى[٣]. خَدَمَ بِهَا المَمْلُوكُ -لِتَعَبُّدِهِ[٤]- كَامِلَةً، لأَنَّها لِمَا[٥] يَجِدُهُ مِنْ أَلَمِ الشَّوْقِ كَافِلَةٌ، وَفِي تَشْرِيفِهِ -بِمَا يَهْدِي القُرَّةَ إِلَى العَيْنِ[٦]، وَالقَرَارَ إِلَى القَلْبِ[٧]- سَائِلَةٌ. وَمَا يَخِيبُ مَنِ اتَّخَذَ مَكَارِمَهُ إِلَى بُلُوغِ أَوْطَارِهِ وَسَائِلَهُ. الحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ.

ابْتِدَاءً:

جَدَّدَ اللهُ سَعَادَةَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الفُلَانِيِّ، وَضَاعَفَ جَلَالَهُ، وَأَسْبَغَ عَلَيْهِ ظِلَالَهُ، وَوَفَّرَ لَدَيْهِ نَوَالَهُ، وَعَجَّلَ كَبْتَ عَدُوِّهِ وَإِذْلَالَهُ. وَمَتَّعَهُ بِتَوَالِي نِعَمِهِ، فَلَمْ يَكُ

---

(١) مراسمه: ما يُؤثَر عنه..

(٢) كعب هو: كعب بن مامة بن عمرو بن ثعلبة الإياديّ، أبو دؤاد: كريم، جاهليّ. يُضرب به المثل في حسن الجوار، فيُقال: أجود من كعب بن مامة، وجار كجار أبي دؤاد!. قال أبو عبيدة: «أجواد العرب ثلاثة: كعب بن مامة، وحاتم طيِّئ، وهرم بن سنان» ينظر الأعلام: ٢٢٩/٥.

(٣) قومٌ فَوْضى: شركاء في المال والأمر. ينظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة: الجوهريّ: ٣ /١٠٩٩.

(٤) لتعبده: من العبودية. وتكرّر هذا في أكثر من موضع.

(٥) في الأصل: «وبانها ما». تحريف.

(٦) في الأصل:«الغير». تحريف.

(٧) ورد في الأصل: «بِمَا يَهْدِي إِلَى الغير القُرَّةَ، وَالقَرَارَ إِلَى القَلْبِ». تقديم وتأخير، لعلّه من وهم الناسخ. وتكرّرت العبارة في هذا النحو: «وَأَهْدَى إِلَى القَلْبِ القَرَارَ، وَإِلَى العَيْنِ القُرَّةَ».

يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا، وَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ.

وَلَا بَرِحَ جِيدُ الدَّهْرِ بِمَحَاسِنِهِ مُحَلًّى، وَرَحْبُ جَنَابِهِ لِلْوُفُود مَحَلًّا، وَلَا بَرِحَ - وَإِنْ كَان غَرِيبَ الصِّفَاتِ - لِغَرَائِبِ المَكَارِمِ أَهْلًا، وَجَامِعًا لِمَا يُفَرِّقُ فِي الكِرَامِ مِنْهَا شَمْلًا.

لَوْ أَفَاضَ المَمْلُوكُ فِي وَصْفِ بَعْضِ أَشْوَاقِهِ لَأَضْجَرَ مَوْلَاهُ، وَلَوْ أَطْلَقَ عِنَانَ القَلَمِ فِي مَيْدَانِ الشُّكْرِ لَقَصَّرَ عَنْ وَصْفِ بَعْضِ مَا أَوْلَاهُ.

فَاللهُ المَسْؤُولُ أَنْ يَتَوَلَّى مُكَافَأَتَهُ بِكَرَمِهِ وَيَتَوَلَّاهُ، وَيَقِي كَمَالَهُ العَيْنَ[1]، فَإِنَّهُ لَمْ يَفُتْهُ وَصْفٌ فَيُقَالُ فِيهِ لَوْلَاهُ.

ابْتِدَاءٌ:

وَالَى اللهُ إِحْسَانَهُ إِلَى المَوْلَى الأَجَلِّ فُلَانِ الدِّينِ وَزَادَهُ، وَجَعَلَ التَّوْفِيقَ قَرِينَهُ وَالتَّقْوَى زَادَهُ، وَسَرَّ أَوْلِيَاءَهُ، وَكَبَتَ أَضْدَادَهُ، وَأَجْرَاهُ مِنْ جَمِيلِ عَوَائِدِهِ عَلَى أَجْمَلِ عَادَةٍ، وَرَفَعَ عَلَى كُلِّ قَدْرٍ قَدْرَهُ، وَعَلَى كُلِّ عِمَادٍ عِمَادَهُ.

وَلَا زَالَ جِدُّه بِالثُّرَيَّا مَنُوطًا، وَمَجْدُهُ بِعِنَايَةِ اللهِ وَكَرَمِهِ مَحُوطًا، وَالأَمَلُ فِي كَرَمِهِ مُحَقَّقًا، فَلَا يَخَافُ آمِلُهُ قُنُوطًا، وَبَحْرُ إِنْعَامِهِ زَاخِرًا فَلَا يَبْرَحُ رَاجِيهِ مُحِيطًا، وَأَغْرَى هِمَّتَهُ وَيَدَهُ بِالعُلُوِّ وَالجُودِ، فَلَا يُعْدِمَانِ إِفْرَاطًا وَتَفْرِيطًا.

أَصْدَرَ[هَا][2] المَمْلُوكُ عَنْ صَدْرٍ أَحْرَجَه[3] أَلَمُ البِعَادِ، وَقَلْبٍ أَزْعَجَهُ الشَّوْقُ، فَفَارَقَ

---

(١) هذا مثل قول أبي الحسن التهاميّ:

أَقُولُ إذا مَلَأْتُ العَينَ مِنْه وَقَاكَ اللهُ مِنْ عَينِ الكَمَالِ

قال الثَّعالبيّ في عين الْكَمَال: «إذا انْتهى الشَّيءُ إِلَى مُنتهاه، وَبلغ غَايَتُه، وَوَافَقَ ذَلِك إعجاب من يرَاهُ ثمَّ عرض لَهُ بعض أَعْرَاض الدُّنْيَا، قيل: قد أَصَابَته عين الْكَمَال».ثمار القلوب: ٣٢٧.

(٢) في الأصل: «أصدر». تحريف.

(٣) في الأصل: «أجرحه». أحرجه: ضيَّقه. وحَرِجَ صَدْرُه يَحْرَجُ حَرَجًا: ضاقَ فَلم يَنْشَرِحْ لخَيرٍ. ينظر تاج العروس ٤٧٣/٥.

قَـرَارَهُ وَمَقَـرَّهُ أَوْ كَاد، وَعَيْـنٍ غَسَـلَتْ بِمَـاءِ دُمُوعِهَا مَيِّـتَ الرُّقَادِ، وَعَوَّضَتْ عَـنْ لَذِيذِ نَوْمِهَا كُحْـلَ السُّـهَادِ، نَائِبَـةً عَنْـهُ فِي تَقْبِيلِ اليَـدِ الكَرِيمَةِ أَلْفًا. وَمُنْهِيةً يَسِـيرًا مِنْ أَشْـوَاقِهِ الَّتِي لَا تَقْبَـلُ حَـدًّا وَلَا وَصْفًـا، وَحَامِلَـةً مِـنْ ثَنَائِهِ مَا أَزْرَى بِنَشْـرِ المِسْـكِ الأَذْفَرِ عَرْفًا، وَسَـائِلَةً مِنْ أَجْوِبَتِـهِ مَـا يُحْيِـي لَـهُ مَيِّـتَ صَبْـرِهِ الرَّمِيمِ، وَيُعِيـدُ أُنْـسَ زَمَانِهِ الذَّاهِـبَ، وَعَهْـدَهُ المُقِيمَ، فَفِـي الكُتُـبِ نَجْـوَى مَنْ يَعِـزُّ لِقَاؤُهُ، وَتَقْرِيـبُ مَنْ لَمْ يَدْنُ مِنْـهُ مَزَارُهُ، فَـلَا تُخَلِّنِي[1] مِنْهَا، فَـإِنَّ وُرُودَهَـا لِعَينِي وَقَلْبِي قُـرَّةٌ وَقَرَارٌ.

رَفَـعَ اللـهُ مَنَـارَ المَجْلِـسِ الكَرِيـمِ، وَأَدَامَ لَهُ السَّـعَادَةَ، وَأَلْهَمَ الأَلْسِـنَةَ شُـكْرَهُ، وَالأَفْئِدَةَ وِدَادَهُ، وَبَلَّغَـهُ فِـي نَفْسِـهِ وَنَفَائِسِـهِ مُـرَادَهُ، وَجَعَـلَ التَّوْفِيـقَ قَرِينَـهُ، وَالتُّقْـوَى زَادَهُ، وَأَعَزَّ أَوْلِيَـاءَهُ، وَأَذَلَّ أَضْـدَادَهُ، وَعَمَّـرَ بِـهِ بَيْتَ المَـكَارِمِ وَرَفَـعَ عِمَادَهُ.

وَلَا زَالَـتْ ثُغُـورُ الزَّمَـنِ بِمَسَـرَّاتِهِ بَاسِـمَةً، وَالأَقْـدَارُ فِـي مُسَـاعَدَتِهِ عَلَى مُـرَادِهِ قَائِمَةً، وَعُيُـونُ آرَائِـهِ مُتَيَقِّظَـةً، وَعُيُـونُ الأَحْـدَاثِ عَنْهُ نَائِمَـةً، وَلَا بَرِحَ مَجْـدُهُ بِكَلَأِ اللـهِ مَحْفُوظًا، وَقَـدْرُهُ بِعَيـنِ الإِجْـلَالِ وَالإِعْظَـامِ مَلْحُوظًـا، وَحَسُـودُهُ فِي حَضِيـضِ الخُمُـولِ مَلْفُوظًا.

خَـدَمَ بِهَـا المَمْلُوكُ عَنْ شَـوْقٍ لَوْلَا عَائِقُ القَـدْرِ لَطَارَ بِجَنَاحِهِ، وَلَـوْلَا غَرَقُهُ بِمَاءِ دُمُوعِهِ لَأَحْرَقَـهُ بِنَـارِ التِيَاحِـهِ، مُنْهِيَـةً قِيَامَـهُ عَلَـى قَدَمِ الـوَلَاءِ، وَرَافِعَـةً آنَاءَ اللَّيْـلِ وَأَطْـرَافَ النَّهَارِ صَالِـحَ الدُّعَـاءِ، وَنَائِبَـةً عَنْـهُ فِـي تَقْبِيـلِ الأَرْضِ، وَأَدَاءِ مَـا عَلَيْهِ فِـي دَيْنِ الوِدَادِ مِـنْ وَاجِبِ الفَـرْضِ، وَسَـائِلَةً تَشْـرِيفَهُ بِكِتَـابٍ يُبَشِّـرُهُ بِيَـوْمِ التَّلَاقِـي، وَيُطْلِـقُ عَيْنَـهُ مِنْ أَسْـرِ السُّـهَادِ، وَيُعْتِـقُ قَلْبَهُ مِنْ رِقِّ الأَشْـوَاقِ. وَالسَّـلَامِ.

مِثْلُهَا:

أَدَامَ اللـهُ رِفْعَـةَ المَجْلِـسِ وَحِرَاسَـتَهُ، وَحَمَى مِنَ الغِيَرِ نَفْسَـهُ وَنَفَائِسَـهُ، وَجَعَـلَ قُدْوَةَ الكِـرَامِ فِـي الرِّئَاسَـةِ رِئَاسَـتَهُ، وَلَا حَـرَمَ خَدَمَـهُ تَدْبِيـرَهُ وَسِيَاسَـتَهُ، وَلَا زَالَـتْ أَبْـكَارُ مَنَاقِبِـهِ مَجْلُـوَّةً فِـي مَحَافِـلِ الكِرَامِ، وَأَعْـدَاءُ حَضْرَتِهِ مَغْـزُوَّةً بِجَحَافِلِ الحِمَامِ، وَبُدُورُ سَـعَادَتِهِ غَيْرَ عَادِمَـةٍ لِلتَّمَـامِ، وَلَا بَرِحَتْ أَيَادِيـهِ الجَمِيلَةُ مُؤَمَّلَةً، وَصَنَائِعُهُ مَوْضُوعَةً فِـي مَحَالِّهَا مُكَمَّلَةً،

(١) في الأصل: «فلا نحلني».

وَسُيُوفُ جَدِّهِ[١] فِي نُحُورِ أَعْدَائِهِ مُعْمَلَةً.

أَصْدَرَهَا المَمْلُوكُ عَنْ شَوْقٍ مَقْرُونٍ بِالحَنِينِ وَالزَّفِيرِ، وَقَلْبٍ غَيْرِ قَارٍّ، وَطَرْفٍ غَيْرِ قَرِيرٍ، وَوِدَادٍ لَا يَنْقُضُهُ[٢] البِعَادُ، مُبْرَمٌ حَبْلُهُ، وَلَا تُخْفِي الوَحْشَةُ[٣] وَاضِحَ سُبُلِهِ، وَعَهْدٍ أَحْكَمَ الإِخْلَاصُ أَسْبَابَهُ، وَأَنَارَ الصِّدْقُ بُرْهَانَهُ، وَيَسَّرَ حِسَابَهُ، وَنَائِبَةً عَنْهُ فِي تَقْبِيلِ كَفِّهِ، وَبَثٍّ مَا يَجِدُهُ مِنْ أَلَمِ الشَّوْقِ وَوَصْفِهِ، وَلَو طَاوَعَهُ القَدَرُ لَمَا نَابَ الخَطُّ عَنِ الخُطَا، وَلَا كَانَ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ السَّعْيِ مُفَرِّطًا.

مِثْلُهُ:

جَدَّدَ اللهُ إِقْبَالَ المَجْلِسِ السَّامِي المَوْلَوِيِّ الفُلَانِيِّ، وَشَكَرَ مَسَاعِيَهُ، وَأَجَابَ دَاعِيَ اللهِ وَأَجَابَ اللهُ دَاعِيَهُ، وَلَا بَرِحَ عَزِيزًا جَانِبُهُ، ذَلِيلًا[٤] مُجَانِبُهُ، مَحْفُوفًا بِمَوَدَّاتِ القُلُوبِ شَاهِدُهُ، وَبِثَنَاءِ الأَلْسُنِ غَائِبُهُ.

أَرْسَلَهَا المَمْلُوكُ فِي تَقْبِيلِ البَاسِطَةِ عَنْهُ نَائِبَةً، وَقَاضِيَةً حُقُوقَ إِحْسَانِهِ الوَاجِبَةَ، وَشَاكِيَةً جَوْرَ الشَّوْقِ الَّذِي لَا يُعْزَى جَيْشُهُ إِلَّا بِكَتَائِبِ كُتُبِهِ، وَأَلَمَ البِعَادِ الَّذِي لَا تَزُولُ مَرَارَتُهُ إِلَّا بِحَلَاوَةِ قُرْبِهِ، وَإِذَا حَكَمَ القَدَرُ بِالبَيْنِ، وَتَعَذَّرَ حُصُولُ لحظِ[٥] العَيْنِ، فَلَا يُخْلِينِي مِن مُشَرِّفَاتِهِ؛ لأُقَبِّلَ مِنْهَا مَوَاقِعَ يَرَاعِهِ[٦]، وَأُجَدِّدَ الاعْتِرَافَ، وَإِنْ لَمْ أَزَلْ مُعْتَرِفًا بِاصْطِنَاعِهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

أَعْلَى اللهُ قَدْرَ المَجْلِسِ وَهِمَّتَهُ، وَأَرْهَفَ فِيْ صَوْنِ جَارِهِ وَذِمَامِهِ[٧] عَزْمَتَهُ، وَحَرَسَ

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب: «وحدّ سيوفه».

(٢) في الأصل: لا ينقص». تصحيف.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) في الأصل: «دليلا». تصحيف.

(٥) في الأصل: «حط». تصحيف.

(٦) اليراعة: القلم الذي تُرك دون بَرْي، جمعه: يراع. ينظر التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: أبي هلال العسكريّ: ٤١٣.

(٧) في الأصل: «ودمامه». تصحيف. رَهُف رهافة: إذا رَقَّ حدُّه، فهو رهيف. ينظر شمس العلوم ودواء

مِـنَ المَـكَارِهِ نَفْسَـهُ وَنِعْمَتَـهُ، وَأَزَالَ بِنُـورِ عَدْلِهِ الظُّلْـمَ وَظُلْمَتَـهُ، وَلَا زَالَتِ القُلُـوبُ بِوَلَائِهِ مَعْمُـورَةً، وَالنُّفُوسُ بِسَـارِّ أَنْبَائِهِ مَسْـرُورَةً، وَأَحَادِيـثُ مَكَارِمِهِ الغَرِيبَةُ مَعَ النَّاسِ مَشْـهُورَةً، وَلَا بَـرِحَ مُسْـتَظِلًّا بِلِـوَاءِ حَمْـدِهِ، مُتَحَمِّلًا بِتَوَاضُعِهِ فِـي رَفِيعِ مَجْدِهِ، مَحْبُوًّا بِسَـعَادَةٍ تَجْعَلُ قُلُـوبَ عِدَاهُ مِـنْ جُنْدِهِ.

أَصْدَرَهَـا المَمْلُوكُ حَاسِـدًا لَهَا عَلَـى حُظْوَتِهَا دُونَه بِتَقْبِيلِ قَدَمِـهِ، مُقْتَضِيَةً دُيُونَ مَكَارِمَ أَلْزَمَهَـا المَوْلَـى ذِمَّةَ[1] كَرَمِهِ، مُسْـتَدْعِيَةً جَوَابًا بِتَحْقِيقِ أَمَلِهِ بِتَخْفِيفِ أَلَمِهِ. وَالسَّـلَامُ.

فَصْلٌ فِي الأَجْوِبَةِ:

جَوَابٌ: [من مجزوء الكامل]

وَافَـــى كِتَابُـــكَ وَافِيًا فَـــأَرَاهُ بَعْـــدَ وَفَاتِـــهِ
فِـــي قُرْبِـــهِ وَبِعَـــادِهِ بِالشَّـــوْقِ يَـــوْمَ مَعَادِهِ

وَرَدَتِ المُشَـرِّفَةُ الكَرِيمَـةُ المَوْلَوِيَّةُ الأَجَلِّيَّةُ[2] الفُلَانِيَّةُ، أَسْـبَغَ اللـهُ ظِلَّهَا، وَأَعْلَى مَحَلَّهَا، فَـأَوْرَدَتِ الأُنْـسَ الوَافِرَ، وَسَـكَّنَتِ القَلْـبَ النَّافِرَ، وَتَلَافَـتْ[3] مُهْجَةً رَقَّ لِتَلَفِهَـا قَلْبُ اللَّيْلِ[4] عَلَـى أَنَّـهُ كَافِـرٌ[5]، وَشَـجَّعَتِ القَلْـبَ عَلَـى لِقَـاءِ جَيْـشِ الشَّـوْقِ، وَكَانَ أَجْبَنَ مِـنْ صَافِرٍ[6]، فَأَنْشَـدْتُهَا عِنْـدَ قُدُومِهَـا، وَسَـرَحَ نَاظِرِي فِي نَاضِرِ[7] رُسُـومِهَا.

كلام العرب من الكلوم ٢٦٦٠/٤.

(١) في الأصل: «دمة». تصحيف.

(٢) المشرَّفة: أي الرسالة القادمة إليه من سيّده، المولويّة الأجلّيّة: المنسوبة إلى المولى الأجلّ.

(٣) تلافت: أدركت. ينظر تاج العروس: ٢٤٥/١٦.

(٤) قلب الليل: نصفه. ينظر موسوعة كشّاف مصطلحات الفنون والعلوم: ١٠٩٣/٢. وذكره الكاتب على سبيل المجاز.

(٥) الليل الكافر: المغطي الساتر بظلامه، ومعنى كافر: أي مظلم. ينظر لسان العرب: ١٤٦/٥.

(٦) في الأصل: «أحين» تصحيف، والصافر «طائر ينكس رأسه ليلاً ويتعلّق برجليه، وهو يُصفّر؛ خيفة أن ينام فيُؤخذ».أساس البلاغة: الزمخشريّ: ٥٥٠/١.

(٧) في الأصل: «وشرح ناظري في ناظر». تصحيف.

أَلَيْسَ لِأَخْبَارِ الأَحِبَّةِ فَرْجَةٌ وَلَا فَرْحَةُ الظَّمْآنِ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وَتَمَلَّأْتُ مِنْهَا بِأَبْكَارِ الأَفْكَارِ[1] وَنَفَحَاتِ الأَزْهَارِ غِبَّ القِطَارِ[2]، وَتَمِلْتُ[3] مِنْ خَمْرِ مَعَانِيهَا سُكْرًا، وَسَجَدْتُ للهِ - تَعَالَى - عَلَى سَلَامَةِ مُهْدِيهَا شُكْرًا، حِينَ نَاجَانِي مَوْلَايَ فِي سِرِّي وَهُوَ غَائِبٌ، وَطَرَدَ عَنِّي جَيْشَ الهَمِّ مِنْ كَتَائِبِهِ بِكَتَائِبَ، وَأَحَلَّنِي مَحَلًّا مَا كُنْتُ أَطْمَعُ فِي الطَّمَعِ فِيهِ، وَأَنْزَلَنِي مَنْزِلًا لَمْ أَكُنْ لِأَبْلُغَهُ إِلَّا بِجَمِيلِ كَفِّيهِ، فَاللهُ - تَعَالَى - يَتَوَلَّى حِيَاطَةَ مَوْلَايَ مُقِيمًا وَظَاعِنًا، وَيُبَوِّئُهُ مِن كَلَاءَتِهِ[4] وَأَلْطَافِهِ حَرَمًا آمِنًا. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ إِلَى صَدِيقٍ:

وَرَدَ كِتَابُ مَوْلَايَ الأَجَلِّ فُلَانِ الدِّينِ، فَأَوْرَدَ أَنْوَاعَ المَسَرَّةِ، وَأَهْدَى إِلَى القَلْبِ القَرَارَ، وَإِلَى العَيْنِ القُرَّةَ، وَأَحْلَى عِيشَةَ المَمْلُوكِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُرَّةً، وَكَانَ نَهَارُهُ لِغَيْبَتِهِ بَهِيمًا[5]، فَعَادَ لَيْلُهُ بِوُرُودِهِ ذَا غُرَّةٍ، فَتَمَتَّعَ مِنْهُ بِعَرَائِسَ مِنْ أَبْكَارِ الأَفْكَارِ، وَتَمَلَّى[6] بِنَفَائِسَ مِنْ أَنْفَاسِ الأَزْهَارِ، وَشَاهَدَ كُلَّ سَطْرٍ مِنْهُ أَحْسَنَ مِنْ سَطْرَى[7]، وَكَانَ نَاظِرُهُ صَائِمًا عَنِ الفِطْرِ لِبُعْدِهِ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ عِنْدَ قُدُومِهِ فِطْرًا، فَسَرَّحَ[8] طَرْفَهُ فِي رَوْضِهِ المَطْلُولِ[9] بِأَنْفَاسِهِ،

---

(١) لرشيد الديوان الوطواط مؤلَّف بعنوان: أبكار الأفكار في الرسائل والأشعار.

(٢) القِطارُ: جَمْعُ قَطْرٍ وَهُوَ المَطَرُ. ينظر لسان العرب: ١٠٥/٥.

(٣) في الأصل: «وتملت». تصحيف.

(٤) الكلاءة: الحفظ والصيانة. ينظر تاج العروس: ٤٠٣/١.

(٥) البَهِيمُ: الأَسودُ. ينظر لسان العرب: ٥٩/١٢.

(٦) في الأصل: «وتملأ». تصحيف.

(٧) سطرى: من قرى دمشق الجميلة في عهد ياقوت الحمويّ، وابن الظهير الإربليّ. ينظر معجم البلدان: ٢٢٠/٣.

(٨) في الأصل: «فشرح». تصحيف.

(٩) المطلول: الذي أصابه الطل، وهو المطر الضعيف، قال الشاعر بهاء الدين زهير في ص(٢٠٣) من ديوانه:

هَذا هُوَ الأَدَبُ الَّذي أَنشَأتُهُ فَاهتَزَّ مِنهُ رَوضُهُ المَطلولُ.

المُـزْرِي بِأَرَجِـهِ[1] عَلَـى وَرْدِ الرَّبِيـعِ وَآسِـهِ. وَرَدَّ فِكْـرَهُ فِـي بَدَائِعِـهِ الرَّائِقَـةِ الرَّائِعَـةِ، وَرَأَى التَّشْـرِيفَ بِإِرْسَـالِهِ مِـنْ جُمْلَةِ صَنَائِعِهِ الشَّـائِعَةِ، لَا زَالَ بِرُّهُ عَامًّا عُمُـومَ اللَّيْلِ، وَظِلُّهُ طَوِيلَ الذَّيْـلِ، وَجُـودُهُ مُخْجِـلَ السَّـيْلِ، وَعُمْرُهُ رَسِـيلَ[2] الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِـي فِي البَقَاءِ، وَقَـدْرُهُ زَمِيلَ[3] الكَوَاكِـبِ فِـي الارْتِقَاءِ. إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ:

وَرَدَ كِتَـابُ المَوْلَـى الأَجَـلِّ نُورِ الدِّينِ، شَـرَّفَ اللهُ قَدْرَهُ، وَشَـرَحَ بِالتَّوْفِيقِ صَـدْرَهُ، وَرَفَعَ فِـي المَـلَأِ الأَعْلَـى ذِكْـرَهُ، وَأَصْلَـحَ دِينَـهُ وَدُنْيَاهُ، وَسِـرَّهُ وَجَهْـرَهُ، فَوَقَفْتُ لَـهُ وَعَلَيْـهِ، وَكُنْتُ مُتَشَـوِّقًا قَبْـلَ قُدُومِـهِ إِلَيْـهِ، فَمَـلَأَ قَلْبِـي سُـرُورًا وَأَمْنًـا، وَمَـلَأَ عَيْنِـي صُـورَةً وَمَعْنًـى، وَأَطْفَأَ مِـنْ لَهِيـبِ الشَّـوْقِ سَـعِيرًا، وَأَعَادَ الطَّرْفَ بَعْدَ السُّـخُونَةِ قَرِيـرًا، وَعَايَنْتُ مِـنْ أَلْفَاظِهِ رَوْضًا نَاضِـرًا[4]، وَمُثِّـلَ لِـي المُنْعِمُ بِإِرْسَـالِهِ حَاضِرًا، فَيَا لَهُ مِـنْ كِتَابٍ فَكَّ كَتَائِـبَ الهُمُومِ، وَأَهْدَى إِلَـى المَمْلُـوكِ أُنْمُوذَجًـا مِـنْ حَـلَاوَةِ القُـدُومِ، فَاللـهُ - عَـزَّ وَجَـلَّ - يَتَوَلَّـى جَزَاءَهُ عَـنْ فَكِّ مُهْجَتِـهِ مِـنْ أَسْـرِ الأَشْـوَاقِ وَتَكْلِيفِهَـا مِنْهَا[5] جَهْدَ الطَّاقة بَعْـدَ تَكْلِيفِهَا مَا لاَ يُطَاقُ. إِنْ شَـاءَ اللـهُ تَعَالَى.

جَوَابُ كِتَابٍ وَاسْتِدْعَاءُ جَوَابٍ:

وَصَـلَ كِتَـابُ مَـوْلَايَ الأَجَـلِّ فُـلَانِ الدِّيـنِ، وَصَـلَ اللـهُ بِـهِ جَنَـاحَ الأَمَـلِ، وَوَفَّقَـهُ لِصَالِحِ القَـوْلِ وَالعَمَـلِ، فَوَقَـفَ المَمْلُـوكُ مِنْـهُ عَلَـى التَّفَاصِيـلِ وَالجُمَلِ، وَالسَّـعَةِ مِنَ الصَّبْـرِ ثَوْبًا

---

(١) في الأصل غير معجمة.

(٢) رسيل: فعيل بمعنى مفعَل: أي عمره مُرسَل ممتدّ على مدار الأيام والسنين، ورد في تاج العروس: ٧٦/٢٩: «اسْتَرْسَلَ: أَي قالَ: أَرْسِلِ الإِبـلَ أَرْسالًا، بفَتْحِ الهَمْزَةِ، أَي رَسَلًا بَعْدَ رَسَلٍ، والإِبِلُ إِذا وَرَدَتِ الماءَ».

(٣) في الأصل: «رميل». تصحيف.

(٤) في الأصل: «ناظرًا». تصحيف.

(٥) كذا ورد النصّ! أي حمّل المهجة من الأشواق ما لا يُطاق، إضافة إلى ما تحمله من همومٍ أخرى. والله أعلم وأحكم.

جَدِيدًا، وَكَانَ مُتَرَدِّيًا مِنْهُ بِثَوْبٍ سَمَلٍ[١]، وَفَسَحَ أَمَلَهُ فِي رَجَاءِ أَمْثَالِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ قَانِعًا بِطَيْفِ خَيَالِهِ. وَجَدِيرٌ بِالكَرِيمِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ، ويَصِلَ حَبْلَ مَنْ وَصَلَ حَبْلَهُ بِسَبَبِهِ، فَلَا يُخْلِيهِ[٢] مِنْ مُشَرِّفَاتِهِ، فَإِنَّهُ سَيِّدُ الكِرَامِ، لِيُخَلِّصَ قَلْبًا، هُوَ سَاكِنُهُ مِنْ غَرِيمِ الغَرَامِ، لَا أَخْلَاهُ اللهُ مِنْ بِرٍّ يُولِيهِ وَيُوَالِيهِ، وَمَعْرُوفٍ يُنِيرُهُ وَيُسْدِيهِ، وَلِسَانِ شُكْرٍ يُظْهِرُ مِنْ إِحْسَانِهِ مَا يُكَثِّرُهُ وَيُخْفِيهِ. إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ آخَرُ:

وَرَدَ الكِتَابُ الكَرِيمُ الصَّادِرُ عَنْ حَضْرَةِ المَوْلَى الأَجَلِّ نُورِ الدِّينِ، جَمَّلَ اللهُ بِحَيَاتِهِ الوُجُودَ، وَأَبْقَى مُهْجَتَهُ لِإِبْقَاءِ الفَضْلِ وَالجُودِ، وَحَرَسَ أَخْلَاقَهُ الَّتِي هِيَ كَالنَّسِيمِ لَطَافَةً إِذَا هَبَّ عَلَى الرَّوْضِ المَجُودِ[٣]، فَتَلَقَّاهُ المَمْلُوكُ تَلَقِّيَ الحَبِيبِ، وَقَبَّلَهُ أَلْفًا عَلَى التَّحْقِيقِ لَا عَلَى التَّقْرِيبِ، وَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَظَهَرَ سُرُورُهُ بِهِ عَلَى جَبِينِهِ[٤]، وَاتَّخَذَهُ عُدَّةً لِدُنْيَاهُ وَدِينِهِ، وَالتَقَطَ فَرَائِدَ دُرَرِهِ، وَاقْتَفَى نَفَائِسَ غُرَرِهِ، فَوَجَدَهُ دِرْيَاقًا لِقَلْبِهِ السَّلِيمِ[٥]، وَمَسْكَنًا لِشَوْقِهِ المُقْعِدِ المُقِيمِ، وَصِحَّةً أُهْدِيَتْ إِلَى قَلْبِهِ المَرِيضِ وَجِسْمِهِ السَّقِيمِ، وَكَادَ يُعْفِي آثَارَ عُنْوَانِهِ بِالنَّشْرِ وَالطِّيِّ[٦]، وَشَغِفَ بِذِكْرِهِ شَغَفَ غَيْلَانَ بِذِكْرِ

---

(١) الثوب السمل: الخَلَق البالي. ينظر تاج العروس: ٤٧٨/٢٩.

(٢) في الأصل: «نحل». تحريف.

(٣) رَوْضٌ مَجُودٌ: صُبَّ عَلَيْهِ مِنْ جَودِ المَطَر، وَهُوَ الكَثِير مِنْهُ. ينظر تاج العروس: ٥٣٠/٧.

(٤) في الأصل: «حبيبه».

(٥) الدِّوْرق: مِقدار لِمَا يُشرب يُكتال بِهِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. والدِّرَّاقُ والدِّرْياقُ والدِّرْياقةُ، كُلُّهُ التِّرْياق، مُعَرَّبٌ. ينظر لسان العرب: ٩٦/١٠.
والسليم: إنّما قيل لِلّديغ سليم؛ لأنّه أُسْلِمَ إلى ذلك الأمر، والأصل فيه مُسْلَمٌ فصُرف عن مُفْعَل إلى فعيل كما قالوا مُحْكَمٌ وحَكِيمٌ. ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٨٤/١.

(٦) الطيّ والنشر، أو اللف والنشر من المحسنات البديعيّة، «وهو ذكر الشيئين على جهة الاجتماع مطلَقين من غير تقييد، ثمّ يرمى بما يليق بكلّ واحد منهما اتكالًا على قريحة السامع؛ بأن يلحق بكلّ واحد منهما ما يستحقه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾-القصص ٧٣- فجمع أولًا بين الليل والنهار بواو العطف، ثمّ إنّه بعد ذلك

مَـيٍّ[١]، فَـإِنْ تَسْـمَحِ الْأَيَّـامُ يَوْمًـا بِمِثْلِهَـا فَتِلْكَ لَهَـا عِنْدِي يَـدٌ لاَ أُضَيِّعُهَا.

جَوَابٌ آخَرُ:

وَرَدَ كِتَـابُ الْمَوْلَـى فُـلَانِ الدِّيـنِ، أَدَامَ اللـهُ تَأْيِيـدِهِ، وَرَزَقَـهُ مِـنَ الْعُمْـرِ طَوِيلَـهُ، وَمِـنَ الظِّـلِ مَدِيـدَهُ، وَحَسَّـنَ وَجْـهَ الزَّمَـانِ بِمَنَاقِبِهِ، وَحَلَّى جِيـدَهُ، وَمَلَّكَهُ زِمَامَ الفَضْـلِ، فَضَمَّ بِهِ شَـرِيدَهُ، فَأَعَـادَ لِـي بِاجْتِمَاعِي بِهِ شَـمْلَ الأَحْبَـابِ، وَبَلَّغَنِي مِنَ الأَمَانِي مَا لَـمْ يَجْرِ فِي خَلَدٍ وَلَا حِسَـابٍ، وَبَسَـطَ الأَمَلَ فِي تَوَقُّعِ ثَانٍ مِنْ مُشَـرِّفَاتِهِ وَثَالِثٍ، وَحَصَلَ بِقُدُومِهِ مِنَ النَّشْـوَةِ مَـا لَـمْ يَحْصُـلْ بِالـرَّاحِ، وَمِنَ الطَّرَبِ مَا لَـمْ يَحْصُلْ بِالمَثَالِـثِ[٢]، وَوَجَدَنِي مُقِيمًـا عَلَى عَهْدٍ لَا تَتَمَكَّـنُ الأَيَّـامُ وَاللَّيَالِـي مِـنْ نَسْـخِهِ، وَعَقْـدِ وُدٍّ لَا يَطْمَعُ العَـدُوُّ فِي دَفْعِهِ[٣] وَلاَ فَسْـخِهِ، مُتَمَسِّـكًا بِحَبْـلِ وَلَائِـهِ فِي الْبُعْـدِ وَالدُّنُوِّ، مُسْتَشْـفِيًا بِمُلَازَمَةِ ذِكْـرِهِ فِي الـرَّوَاحِ وَالغُدُوِّ. إِنْ شَـاءَ اللهُ تَعَالَى.

جَوَابٌ:

وَصَلَتْ أَلْطَافُ مَوْلَايَ وَسَيِّدِي...[٤]

أضاف إلى كلّ واحد منهما ما يليق به، فأضاف السكون إلى الليل، من جهة أنّ تصرّف الخلق يقل ليلًا لأجل ما يعتريهم من النوم، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ أضافه إلى النهار؛ لأنّ ابتغاء الأرزاق إنّما يكون نهارًا بالتصرّف والاحتيال، واكتفى فى البيان والتفصيل بما يظهر من قرينة الحال في معرفة حكم كلّ واحد منهما كما مرّ بيانه». الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١٩٩/٣.

(١) غيلان: هو غيلان بن عقبة، الشاعر الأمويّ الشهير المعروف بذي الرِّمة (ت ١١٧هـ)، ومي هي محبوبته التي تغزّل بها في شعره. ينظر في أخبارهما كتاب ذو الرِّمة: شاعر الحبّ والصحراء ليوسف خليف.

(٢) المثالث: جمع مثلث، وهو من أسماء أحد أوتار العود. ورد في التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: ٤٢١: «للعودِ الأوتارُ. وأسماؤهُا: الزِّيرُ والبمُّ والمِثْلَثُ والمثنَى. وفيهِ المَلاوِي، والواحدُ على القيَاسِ ملواةٌ».

(٣) في الأصل: رفعه. تحريف.

(٤) إلى هنا إنتهى النصّ المخطوط في النسخة التي عثرنا عليها.

المصادر والمراجع

المصادر المخطوطة:

١. عقود الجمان في شعراء هذا الزمان: ابن الشعّار الموصليّ (ت ٦٥٤هـ)، مخطوط طبعه بالتصوير الدكتور فؤاد سزكين، إصدار: معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة، فرانكفورت، ألمانيا الاتحاديّة ١٩٩٠م.

٢. عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان: الزركشيّ، مخطوطة بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت، بالمدينة المنورة، رقم ٤٥٩ تاريخ.

المصادر المطبوعة:

٣. أربيل مدينة الأدب والعلم والحضارة: عثمان أمين صالح، منشورات ئاراس، كردستان، ط١، ٢٠٠٩م.

٤. أساس البلاغة: محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥. الأعلام: خير الدين الزركليّ الدمشقيّ (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٦. الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام: العباس بن إبراهيم، تحقيق: عبدالوهاب منصور، المطبعة الملكيّة، الرباط، ١٩٧٦م.

٧. البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقيّ(ت ٧٧٧هـ)، دار الفكر العربي، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس: المرتضى الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: لفيف من المحقّقين، وزارة الثقافة، سلسلة التراث العربيّ، الكويت.

١٠. تاريخ ابن الفرات (ت ٧٠٨هـ)، تحقيق: قسطنطين زريق، المطبعة الأمريكانيّة، بيروت، ١٩٤٢م.

١١. تاريخ الأدب العربيّ: كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبدالتواب، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٨٣م.

١٢. تاريخ علماء بغداد: محمّد بن رافع السلاميّ (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: عباس العزاويّ، الدار العربيّة للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٣. التذكرة الفخريّة: بهاء الدين المنشئ الإربليّ (ت٦٩٢هـ)، تحقيق: نوري القيسيّ، وحاتم الضامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٧م.

١٤. التّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت نحو ٣٩٥هـ)، عُني بتَحقيقِه: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦ م.

١٥. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبو منصور الثعالبيّ (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

١٦. الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة: عبد القادر بن محمّد القرشيّ (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١٧. الدّارس في تاريخ المدارس: النعيميّ الدمشقيّ (ت ٩٢٧هـ)، تحقيق: جعفر الحسني، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة.

١٨. ديوان ابن الظهير الإربليّ (ت ٦٧٧هـ)، جمع وتحقيق: عبد الرازق حويزي، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٩. ديوان بهاء الدين زهير (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد طاهر الجبلاويّ، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٢م.

٢٠. ذيل مرآة الزمان: القطب اليونينيّ (ت ٧٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلاميّ القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

٢١. الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباريّ، محمد بن القاسم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٢. السلوك لمعرفة دول الملوك: أحمد بن عليّ بن عبد القادر، أبو العباس الحسينيّ العبيديّ، تقي الدين المقريزيّ (ت٨٤٥هـ)، وضع حواشيه: محمّد زيادة، القاهرة، ١٩٥٧م.

٢٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ)، طبعة دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٤. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمريّ وغيره، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩م.

٢٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

٢٦. طبقات النحاة واللغويين: ابن قاضي شهبة (ت٨٥١ه)، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النجف الأشرف، بغداد، ١٩٧٤م.

٢٧. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، الحسينيّ العلويّ الطالبيّ الملّقب بالمؤيّد باللّه (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العصريةّ، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ

٢٨. العِبَر في خبر من غَبَر: شمس الدين الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمّد السعيد، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٩. عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: بدر الدين العينيّ (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمّد أمين، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٨م.

٣٠. عيون التواريخ: ابن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: فيصل السامر، ونبيلة عبد المنعم داود،

وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٤م.

٣١. فوات الوفيات: ابن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٣٢. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، دار الفكر، ١٩٨٢م.

٣٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة: أبو البقاء الحنفيّ (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش و محمّد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤. لسان العرب: محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

٣٥. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: ابن فضل الله العمريّ (ت ٧٤٩ه)، مخطوط أشرف على طباعته مصوراً فؤاد سزكين، معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة فرانكفورت، ألمانيا الغربية، ومطبوع، بتحقيق محمّد حور، المجمع الثقافيّ، أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

٣٦. معجم المؤلّفين: عمر رضا كحّالة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٧. المقفّى الكبير: أحمد بن عليّ بن عبد القادر، أبو العباس الحسينيّ العبيديّ، تقيّ الدين المقريزيّ (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمّد اليعلاويّ، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩١م.

٣٨. موسوعة كشاف مصطلحات الفنون والعلوم: محمّد بن علي ابن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: عليّ دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٩. النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، طبعة دار الكتب.

٤٠. النهاية في غريب الحديث والأثر: مبارك بن محمّد الجزريّ ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاويّ، محمود محمّد الطناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت، ١٩٧٩م.

٤١. الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفديّ (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: س ديدرينغ، دار نشر فرانز شتاينز، ڤيسبادن، ط٢، ١٩٨١م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

٤٢. شعر ابن ظهير الإربليّ(دراسة تحليليّة ناقدة): حسن النّجار، كلية اللغة العربيّة، القاهرة، ٢٠٠٦م. (رسالة ماجستير).

المجلات والدوريات:

٤٣. بلاغة العدول التأليفي في ديوان الظهير الأربليّ: فوزيّة عساسلة، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، الجزائر، العدد٣٧، ٢٠١٤م

٤٤. الصورة البيانية في شعر ابن الظهير الإربليّ: فارس الحمدانيّ، آداب الرافدين، العراق، العدد٦٩، ٢٠١٤م.